الفصل الثانى

العلاقات التجارية المصرية - الأمريكية ١٩٤٦ - ١٩٥٧

* تلاقى الرغبات المصرية والأمريكية لتنمية التجارة بينهما بعد الحرب فى ظل مناخ مهيأ لذلك واستثمار كل من مصر وأمريكا لهذا المناخ لدعم حركة التبادل التجارى بينهما .
* الإطار القانونى المنظم للعلاقات التجارية بين مصر وأمريكا سواء كان فى شكل اتفاقات أو معاهدات .
* العوامل التى أثرت على حركة التبادل التجارى بين البلدين .
* حجم المبادلات التجارية بين مصر وأمريكا من صادرات وواردات وميزان تجارى .

شكلت العلاقات التجارية إحدى المظاهر الهامة فى العلاقات الاقتصادية المصرية - الأمريكية نظرا لأن حركة التبادل التجارى بين أية دولتين تعكس الوضع الاقتصادى القائم فى كلتيهما ، وقد تأثرت التجارة بين مصر وأمريكا فى فترة الدراسة بعدة عوامل من أهمها السياسة الخاصة التى انتهكتها كلتا الدولتين نحو مختلف القطاعات الاقتصادية بها من زراعة وصناعة واستثمارات ، علاوة على ما ترتب على التجارة المصرية الأمريكية من آثار نتيجة للارتباط المالى بين مصر وبريطانيا . كذلك كانت للقوانين والقرارات التى أصدرتها كل من مصر وأمريكا والخاصة بالرسوم أو الاتفاقات التجارية أثر فى تشكيل الإطار العام الذى حكم التبادل التجارى بينهما ، كما كانت لسياسة الدولتين الخارجية صدى على العلاقات التجارية بينهما .

ويعالج هذا الفصل حركة التبادل التجارى بين البلدين من صادرات وواردات من حيث حجمها ونوعيتها والعوامل التى تأثرت بها وأثرت فيها فى السنوات من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٧(*) . وتعّد هذه الفترة ذات طبيعة خاصة لانها تضمنت السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة وتعطش السوق المصرية للعديد من السلع التى حرمتها ظروف الحرب من الحصول عليها ومحاولة مصر تصريف اهم سلعها ألا وهو القطن الذى أصبح لديها مخزون كبير منه مع نهاية الحرب ، وسعى أمريكا لفتح أسواق الشرق الأوسط أمام تجارتها وبخاصة مصر بعد ان بدأت توطد أقدامها فى السوق المصرية إلى حد ما فى فترة الحرب نتيجة لاشتراكها الفعلى فى مركز تموين الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٢ . كما شهدت تلك الفترة قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ والسنوات الأولى من حكمها ، والمحاولات التى بذلتها حكومة الثورة لادخال اصلاحات على الاوضاع الاقتصادية القائمة بمصر وما أصدرته من قوانين وقرارات متعددة كثيرا ما تعرضت للتغيير والتبديل السريع نتيجة للممارسات التى أثبتت عدم جدواها فى بعض الاحيان وأثر ذلك على حركة تجارة مصر الخارجية بصفة عامة وبالتالى على علاقاتها التجارية مع أمريكا .

كانت هناك رغبة لدى مصر عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية فى توسيع أسواق تجارتها الخارجية لزيادة تصريف منتجاتها والبحث عن مصادر أكثر اتساعا للحصول على احتياجاتها ، وذلك كمحاولة منها للتخلص من الاحتكار البريطانى لتجارة مصر الخارجية بعد نمو شعور العداء القومى لدى الشعب المصرى ضد الانجليز ، والعمل على التخلص من السيطرة البريطانية على مصر - التى

(*) حيث أن فترة الحرب العالمية الثانية تعد فترة استثنائية بكل المقاييس ، فلا يمكن التعويل على الأرقام الخاصة بالسلع المصدره والمستوردة فى تلك الفترة إذ أنها لا تمثل حركة التجارة العادية بين البلدين ، لذا فُضل بدء دراسة حركة التجارة بين مصر وأمريكا اعتبارا من عام ١٩٤٦ .

رسختها بنود معاهدة التحالف عام ١٩٣٦ - كنتيجة للمعاناة التى تكبدها المصريون فى سنوات الحرب العالمية الثانية من جراء التحالف مع بريطانيا وأثر ذلك على معظم أوجه أنشطة الدولة وخاصة النشاط الاقتصادى ، إذ عمل مركز تموين الشرق الأوسط الذى أسسته بريطانيا على التحكم فى كافة مجالات الاقتصاد المصرى من زراعة وصناعة وتجارة ، كذا تواجد قوات بريطانية وقوات متحالفة بأعداد كبيرة على الأراضى المصرية وما استنزفته تلك القوات من موارد جاءت على حساب الاستهلاك المدنى للشعب المصرى إلى حد كبير كما كان لارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى وعضوية مصر فى الكتلة الاسترلينية أثار سيئة على الاقتصاد المصرى ؛ إذ تجمعت لمصر أرصدة استرلينية كبيرة لدى بريطانيا مع نهاية الحرب ، وحرمانها من الاستفادة من معظم حصيلتها من العملات الصعبة وخاصة الدولار الأمريكى التى احرزتها فى فترة الحرب واستولت عليها بريطانيا كنتيجة لذلك الارتباط هذا فضلا عن ضغط بريطانيا على مصر لقطع علاقاتها مع الدول المعادية لها فى الحرب - مع أن مصر لم تكن طرفا فيها ولم تعلنها منذ بدايتها - كألمانيا وايطاليا واليابان الذين كانوا من أهم عملاء مصر تجاريا بعد بريطانيا ، هذا فى الوقت الذى كانت تسعى فيه أمريكا لكسب أسواق فى الشرق الأوسط وخاصة فى مصر التى تعد مفتاح تلك المنطقة لزحزحة النفوذ البريطانى تدريجيا بتلك الاسواق[١] . مع استمرار أمريكا فى تبنى مبدأ تكافؤ الفرص للدول الأخرى فى تلك الأسواق لادراكها بما سيعود عليها من فوائد ، إلا أن نقص الدولارات لدى دول المنطقة شكل عقبة ما أمام تدفق المنتجات الأمريكية إلى تلك الأسواق[٢] . هكذا تلاقت الرغبات المصرية والأمريكية لتنمية العلاقات التجارية بينهما بعد الحرب ، ومع أن بريطانيا ظلت عميلة مصر الأولى تجاريا لعدة سنوات بعد الحرب ، إلا أن هذا لم يقلل من فرص أمريكا لزيادة تجارتها مع مصر وخاصة فى ظل مناخ عام كان مهيأ لذلك .

ومن ثم راحت كل من مصر وأمريكا تبذل الجهود لاستثمار تلك الظروف المواتية لدعم حركة التبادل التجارى بينهما ، ففيما يتعلق بأبرز الجهود المصرية فى هذا الصدد ما قامت به الحكومة المصرية من رصد مبالغ للدعاية للسلع المصرية بالصحف الأمريكية فقد وافقت وزارة المالية فى أكتوبر عام ١٩٤٩ على تخصيص مبلغ ٤٠ ألف دولار للإنفاق على الدعاية المطلوبة ، ومن ثم اتفقت السفارة المصرية بواشنطن مع إحدى الصحف الاقتصادية الأمريكية لإفراد عدد كامل من أعدادها ؛

---

(١) USNA, D.O.S., 883. 6463/3 : From the Foreign Service of the U.S.A. to S.O.S., washington D.C., dated 19/3/1946, p.3.

(٢) FRUS, Diplomatic papers, 1947, vol. v. Memo. prepared in the Department of state, 1947, p. 520.

لنشر بيانات خاصة عن الأوضاع الاقتصادية بمصر وخاصة فى المجال التجارى لتعريف الأمريكيين بالسلع المصرية وإمكانات زيادة التبادل التجارى بين البلدين[١] . ومع إزدياد اهتمام رجال المال والأعمال بأمريكا بتنمية علاقاتهم مع مصر تقدموا باقتراح للسفارة المصرية بواشنطن عام ١٩٤٨ لتكوين جمعية مصرية أمريكية لشئون الاقتصاد والثقافة بين البلدين على أن تتضمن شعبتين إحداهما تهتم بالشئون الاقتصادية والأخرى بالشئون الثقافية ، وبعد دراسة متأنية لهذا الاقتراح أعلنت السفارة المصرية فى مايو ١٩٥١ تأليف الجمعية المصرية - الأمريكية لتنمية العلاقات المالية والتجارية بين البلدين ، وتعمل على نشر المعلومات عن تاريخ مصر وحضارتها بين الأمريكيين لزيادة الحركة السياحية[٢] . ولم يستمر نشاط تلك الجمعية طويلا حيث توقفت لعدة سنوات ، مما دعا المستشار التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن مناشدة السفير المصرى استئناف نشاطها مرة أخرى لما سيعود من ذلك من فوائد على تجارة مصر وأمريكا ، واقترح أن يقوم السفير بدعوة أعضاء الجمعية للاجتماع كذا العمل على ضم أعضاء جدد من رجال الأعمال سواء مصريين أو أمريكيين لتدعيم نشاطها ، مع وضع جدول لأعمالها واختيار رئيس وسكرتير لها لمتابعة تلك الاعمال ، ومن المرجح أنه لم تستأنف تلك الجمعية نشاطها بل ظل متوقفا حتى نهاية فترة الدراسة[٣] .

كما قدم المستشار التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن عده اقتراحات أخرى من شأنها العمل على تنشيط التجارة المصرية مع أمريكا ضمنها تقرير أعده فى هذا الشأن . ومن أمثلتها قيام السفير المصرى باتصالات مع الأوساط الأمريكية للتعرف على كبار رجال الأعمال بأمريكا وتبادل الزيارات معهم لتوضيح سياسة مصر الاقتصادية لهم ، محاولة منه للتصدى للدعاية الصهيونية المنتشره فى أمريكا والمسيطرة - إلى حد ما - على وسائل الاعلام الأمريكية من صحافة وإذاعة وتليفزيون ، كذلك التوصية بإنشاء غرفة تجارية مصرية أمريكية بتدعيم من كبرى الشركات الأمريكية ورجال الأعمال لدعم التجارة بين البلدين[٤] . إلا أن فترة الدراسة لم تشهد إنشاء مثل هذه الغرفة ، فضلا عن المساعى التى قامت بها مصر لتبادل الزيارات بين مسئولى البلدين فى النواحى الاقتصادية ، كالزيارة التى قام بها وزير المالية المصرى - الدكتور عبد المنعم القيسونى - لأمريكا فى عام ١٩٥٥

---

(١) الأهرام : العدد ٢٣٠٢٥ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٣١ .

(٢) نفس المصدر : العدد ٢٢٨٧٢ بتاريخ ١٩٤٩/٥/٢ ، العدد ٢٣٥٥٦ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٤٣ ، ملف ١/٨٢/٧٣ (سري جدا) ، تقرير من المستشار التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وأمريكا بتاريخ ١٩٥٨/٨/٦ .

(٤) نفس المصدر : نفس المحفظة ، نفس المصدر ، بكافة بياناته .

لحضور اجتماع إحدى الهيئات التجارية الدولية المعقود بواشنطن آنذاك «مجلس التجارة الخارجية» واغتنامه تلك الفرصه للتشاور مع المسئولين الأمريكيين حول سبل تحرير التجارة الخارجية بين البلدين وتخفيف القيود المفروضة عليها ،كنظام حسابات حق الاستيراد - سيأتى تفصيله فيما بعد - والحواجز الجمركية كالحصص ودعو تهم لزيارة مصر لاستكمال المزيد من المشاورات المقربة لوجهات النظر بين الحكومتين[١] .

وفيما يتعلق بالمجهودات الأمريكية فلقد كانت وزارة التجارة الأمريكية - وهى الجهة المعنية بصفة رئيسية - تختص بكل مظاهر العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وعلى ذلك فهى تقوم بتجميع كافة المعلومات عن الاوضاع الصناعية والتجارية الدولية وتحليلها للوقوف على مدى تأثيرها على المصالح الأمريكية ، ولما كانت منطقة الشرق الأوسط موضع إهتمام خاص من الحكومة الأمريكية فى فترة ما بعد الحرب خصصت وزارة التجارة الأمريكية بعض أقسامها - كمكتب التجارة الخارجية والمحلية ، ومكتب الاحصاء وبعض الوكالات شبه المستقلة - للقيام بدراسة كل ما يتعلق بالنواحى الاقتصادية لتلك المنطقة[٢] وقد تمثلت تلك المجهودات فى عدة نواحى من أهمها استغلال أمريكا الظروف الدولية فى فترة ما بعد الحرب وتزعمها لقيادة المعسكر الغربى فى الوقت الذى تراجعت فيه بريطانيا عن مكانتها السابقة ومحاولتها استعادة بناء اقتصادها لفترة السلم واحتياجها للدعم الاقتصادى الأمريكى ، وهذا شجع أمريكا على معاودة إثاره موضوع رفع التمثيل الدبلوماسى مع مصر من مفوضية إلى درجة سفاره - وهو ما سبق أن أثير فى عام ١٩٤٤ - بعد أن أعلنت بريطانيا تخليها عن موقفها السابق باحتفاظ سفيرها فى مصر بأسبقية التمثيل على أن توافق مصر على ذلك، وبعد مشاورات دارت بين المسئولين المصريين والأمريكيين أعلنَ فى سبتمبر عام١٩٤٦ رفع درجة التمثيل بين البلدين ليصبح على مستوى السفارة ، وعين مستر تك Tuck أول سفير أمريكى بمصر ومحمود حسن أول سفير لمصر فى أمريكا ، وذلك إيمانا منها بأن تمثيلها فى مصر على مستوى السفارة يتيح لها فرصة أوفر لتنمية علاقاتها مع مصر وخدمة مصالحها الاقتصادية بها وخاصة فى المجال التجارى[٣] . كما كان للمكاسب التى أحرزتها أمريكا فى مصر فى فترة الحرب ورغبتها فى الحفاظ عليها ، صلة بمحاولتها ربط مصر بخط ملاحى جوى مباشر معها لما سيعود به من فائدة على

---

(١) الجمهورية : العدد ٦٦٤ بتاريخ ١١/١٠/١٩٥٥ .

(٢) Mattison, F.C. : A survey of American Interests in the M.E., Published by the Middle East Institute, Washington D.C., The intelligence Printing Co Lancaster, Pennsylvania, 1953, p.38.

(٣) FRUS, Diplomatic Papers, 1946, vol. vii : Elevation of the American Legation in Egypt to the states of the Embassy dated 27/8/1946, p.p. 78-80. عبد الرءوف أحمد عمرو : المرجع السابق ، ص ص ٨٤-٨٥

توثيق العلاقات بين البلدين وتسهيل الاتصال بين الشركات ورجال الأعمال ، مما ستنعكس آثاره على تيسير حركة التجارة بينهما ، فتقدمت أمريكا بمشروع لعقد اتفاق نقل جوى مباشر بين البلدين فى عام ١٩٤٥ ، وبعد دراسات قام بها المسئولون المصريون حول هذا المشروع تم توقيع الاتفاق في١٥ يونيه ١٩٤٦[١] . وفى ١٦ يوليو ١٩٤٧ صدر بمصر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٧ بالموافقة على الاتفاق المذكور وبدء العمل بنوده بعد أن قام البرلمان المصرى بمجلسيه بالتصديق عليه[٢] .

علاوة على الزيارات التى قام بها بعض المسئولين الأمريكيين عن الشئون التجارية لمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة لدراسة المزيد عن أسواقها ، فعلى سبيل المثال قام المستشار التجارى بوزارة الخارجية الأمريكية بزيارة المنطقة فى عام ١٩٤٨ وقد حرص على أن يبدأ بمصر ثم يطوف بعدة بلدان بالمنطقة ، منها جدة وبغداد وطهران ثم عاود زيارة مصر مرة أخرى ، وقد التقى أثناء تواجده بمصر بالمسئولين عن الشئون الاقتصادية بوزارتى الخارجية والمالية وتباحث معهم حول إمكانية زيادة السلع المصرية المصدرة إلى أمريكا وخاصة من الأرز والبصل ومشغولات خان الخليلى ، كما ناقش معهم أيضا محاولة زيادة صادرات مصر من الأقطان طويلة التيلة إلى أمريكا لحاجة المغازل الأمريكية لتلك النوعيات - والتى سبق التشاور بشأن استيراد أمريكا لحصص إضافية منها فى ذات العام ولكنها توقفت بسبب أحداث القضية الفلسطينية - كما ناقشوا إمكانية زيادة توريد أمريكا لبعض سلعها لمصر وعلى الأخص السيارات ومدى استيعاب السوق المصرية لها[٣] . كذلك الزيارة التى قام بها بعض أعضاء لجنة التجارة الخارجية الأمريكية التابعة لمجلس النواب الأمريكى لمصر فى نوفمبر عام ١٩٥٤ لدراسة وسائل دعم التجارة الخارجية الأمريكية معها وذلك عن طريق التشاور مع بعض الجهات الأمريكية المعنية فى مصر كالسفارة الأمريكية وأعضاء إدارة النقطة الرابعة الموجودين بها ، باعتبارهم أكثر معرفة وإحتكاكا بالأوساط التجارية المصرية وبأوضاع السوق المصرية[٤] .

وقد تضافرت الجهود غير الحكومية الأمريكية إلى جانب الجهود الحكومية لتنمية تجارة أمريكا الخارجية - مما سيحقق نتائج ايجابية بالنسبة لتجارتها مع مصر - والتى تضمنتها التوجيهات التى وردت بالبيان الختامى لمؤتمر التجارة الخارجية الوطنى الأمريكى الذى انعقد فى فبراير ١٩٥٣ - والذى يرسم الخطوط الارشادية لسياسة أمريكا الاقتصادية الخارجية - حيث اقترح لفيف من رجال

(١) نفس المؤلف : نفس المرجع ، ص ص ٥٩ - ٦٠ ، الاهرام : العدد ٢١٩٨٠ بتاريخ ١٩٤٦/٦/١٦.

(٢) الوقائع المصرية : عدد ٦٨ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٢١ .

(٣) الاهرام : عدد ٢٢٦١٩ بتاريخ ١٩٤٨/٧/٧ ، عدد ٢٢٦٢١ بتاريخ ١٩٤٨/٧/٩ .

(٤) الجمهورية : العدد ٣٣٨ بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٤

الأعمال والبنوك وخبراء فى الشئون التجارية فى توصياتهم مطالبه الحكومة بتخفيف بعض القيود التى تعوق حركة التبادل التجارى بين أمريكا والعالم الخارجى . جاء من أهم تلك التوصيات العمل على قابلية تحويل الدولار إلى الذهب حتى يصبح عملة مقبولة فى التداول لدى جميع الدول . حيث أن العديد من الدول التى تتعامل مع أمريكا تعانى من نقص حاد فى الدولارات . كذا استمرار تجديد قانون الاتفاقات التجارية المتبادلة الذى يسمح للحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية مع الدول التى يتم الاتفاق معها بمقتضاه وأيضا إلغاء قانون الشراء الأمريكى الذى يلزم الحكومة بتفضيل المنتجات الأمريكية فى المشتريات المتعلقة ببرنامج تشكيل الاحتياطى الوطنى . هذا مع العمل على تخفيض بعض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى كضرائب الاستيراد التى تستهدف الحد من الواردات إلى أمريكا وتجنب فرض أية رسوم أو ضرائب جديدة فى ذلك الوقت[١] .

وقد توجت أمريكا مجهوداتها لتنشيط تجارتها مع مصر بإرسال بعثة تجارية إليها فى عام ١٩٥٤ عرفت باسم « البعثة التجارية الزراعية الأمريكية » . وجاءت زيارتها لمصر ضمن جولة لها زارت خلالها دول جنوب أوربا وبعض بلدان البحر المتوسط فى منطقة الشرق الأوسط . تكونت البعثة من العديد من الخبراء فى الشئون التجارية والصناعية والزراعية . وكان رئيسها يعمل مديرا للمعرض التجارى الدولى فى إحدى الولايات المتحدة الأمريكية . كما أن الخبراء أعضاء البعثة كان غالبيتهم مديرين فى أكبر الشركات والمصانع الأمريكية ،وتركزت مهمة البعثة فى محاولة فتح مصانع فى مصر وتوسيع الأسواق للمنتجات الأمريكية بها ولم تهدف إلى عقد صفقات بقدر ما تقوم بدراسة تنمية التجارة فى الحاصلات الزراعية وغيرها والعمل على تحسين أساليب التسويق ومشاكل النقد التى تؤثر على التجارة بين البلدين ، كذلك البحث مع الدول التى تزورها وضع المنتجات الأمريكية التى قد يرغب المستهلك المحلى فى الحصول عليها ومدى إقباله على استهلاك تلك السلع والسعى فى ذات الوقت إلى معرفة أى المنتجات المحلية يمكن تصديرها إلى أمريكا ، ومدى ما يمكن أن تلاقيه من إقبال فى السوق الداخلية الأمريكية[٢] .

وقبل قدوم البعثة إلى مصر فى مايو ١٩٥٤ حرص رئيسها على الاتصال ببعض المسئولين المصريين كوزير التجارة والصناعة ومدير عام مصلحة التجارة للتنسيق معهم حول الموضوعات التى ستتم دراستها معهم ، كما شكلت مصر لجنة من بعض المسئولين فى الوزارات المختلفة - مثل وزارات

---

(١) مجلة غرفة القاهرة : السنة الثامنة عشرة .- العدد الثاني ، فبراير ١٩٥٣ ، ص ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) الجمهورية : العدد ١٣٩ بتاريخ١٩٥٤/٤/٢٤ ، عدد ١٤٩ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٥ ، الاهرام : بدون عدد ، بتاريخ ١٩٥٤/٥/٥.

الزراعة والمالية والاقتصاد والتجارة والصناعة والتموين والمجلس الدائم للانتاج القومى - للتباحث مع أعضاء البعثة عند مجيئها وقد أعدت هذه اللجنة بيانات وافية عن حركة التبادل التجارى مع أمريكا فى بعض السنوات السابقة . كذا أعدت احصاءات عن وضع الصناعات القائمة فى مصر للتشاور مع أعضاء البعثة فى شونها ، كما رتبت اللجنة برنامج لزيارات البعثة للمؤسسات الصناعية والتجارية المصرية والاجتماع مع رجال المال والتجارة لتبادل وجهات النظر فى حركة التبادل التجارى بين البلدين، وأثناء تواجد البعثة فى مصر حرص أعضائها على الاتصال بالسفارة الأمريكية بالقاهرة - قبل التشاور مع السلطات المصرية - التى زودتهم بمذكرة تحتوى على بيانات وإحصاءات عن تجارة مصر مع أمريكا وعن فئات الرسوم الجمركية المصرية على الحاصلات والمنتجات الزراعية وعن نظام تراخيص الاستيراد المصرى وعن القيود المفروضة بمقتضى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٦ على استيراد الفواكة الطازجة واللحوم ، كذا اتجاهات الانتاج الزراعى فى مصر ، وعن حالة أرصدة مصر من النقد الأجنبى ، واهتمت البعثة بالالتقاء بالمسئولين الرسميين فى الوزارات المعنية ، كذا بالتجار المهتمين بتجارة الوارد للتعرف على الصورة كاملة سواء الحكومية أو الخاصة[١] .

ومن أهم الموضوعات التى دار البحث بشأنها بين أعضاء البعثة وبين المصريين كيفية استفادة مصر من قانون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكى من قمح وأذرة ومنتجات ألبان وخصوصا وأن مصر لم توقع أى إتفاق تجارى مع أمريكا حتى ذلك الوقت إلا إتفاق عام ١٩٣٠ المتعلق بحق معاملة الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة للرسوم الجمركية كذا دراسة وضع الثروة الحيوانية ومنتجات الألبان فى مصر ، وقد أوضح الجانب المصرى أن محدودية الأرض الزراعية المصرية هى التى أثرت على سياسة الانتاج الحيوانى، وأن مصر تعتمد على الحيوانات التى تدر الألبان كمصدر للحوم ولذا فهى فى حاجة إلى استيراد اللحوم - التى تزودها بها بعض دول أمريكا اللاتينية فى ذلك الوقت - فأفاد أعضاء البعثة بأن أمريكا تستطيع سد جزء من احتياجات مصر من اللحوم ، ومن الموضوعات الأخرى التى نوقشت موضوع نقص الدولارات الأمريكية لدى مصر وأثره على امكانية استيرادها من أمريكا ، كذا مطالبة أمريكا بزيادة الحصة المقررة للأقطان المصرية طويلة التيلة التى تعد من أهم المصادر لحصيلة مصر الدولارية ، وأوضح الجانب المصرى لأعضاء البعثة أن هناك دولا أوربية تقوم باستيراد القطن المصرى ثم تعيد تصديره إلى أمريكا فى الوقت الذى يتعين على أمريكا وضع قيود لذلك وتقوم باستيراد الأقطان من مصر مباشرة لما فى ذلك من نفع يعود على البلدين ، إذ أن توافر دولارات أكثر لدى مصر سيؤدى إلى زيادة استيرادها من أمريكا ، وفى ختام زيارة البعثة لمصر صرح رئيسها بأن

---

(١) الأهرام : بدون اعداد ، بتاريخ ٤/٢٠/ ، ٤/٢٥ ، ١٩٥٤/٥/٩ .

البعثة ستقوم بإعداد تقرير عن كل ما قامت به من دراسات ووجهات نظر كلا الجانبين المصرى والأمريكى وسترفعه إلى الحكومة الأمريكية لدراسته ، وأنه يأمل أن تعود دراسات تلك البعثة بالنتائج المرجوة لصالح التجارة بين البلدين[١] .

ومن تتبع كل هذه الجهود التى قام بها الجانبان المصرى والأمريكى يتبين أنها قد أنصبت فى غالبيتها على مجرد اقتراحات ودراسات وتوصيات دون اتخاذ خطوات ايجابية نحو تذليل العقبات الرئيسية التى تعترض سبيل نمو حركة التبادل التجارى بينهما .

ولما كانت العلاقات التجارية بين الدول ينظمها إطار قانونى يحكم حركة التبادل التجارى فيما بينها سواء فى شكل اتفاقات أو معاهدات ، فقد سارت العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا وفقا لهذا الإطار ،فمنذ بدأت مصر اتباع سياسة جمركية من عام ١٩٣٠ ، وقع اتفاق تجارى مؤقت بينها وبين أمريكا فى ذات العام - يتعلق بحق الدولة الأولى بالرعاية - وظل هذا الإتفاق ساريا ويُجدّد حتى أجريَتْ محاولات غير ناجحة فى النصف الثانى من الثلاثينات لعقد اتفاق تجارى دائم بين البلدين ،لذا استمر العمل باتفاق عام ١٩٣٠ مُنظما لحركة التبادل التجارى بين البلدين .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥ ورغبة الحكومة الأمريكية فى توثيق علاقاتها مع مصر وزيادة مصالحها الاقتصادية بها فى فترة ما بعد الحرب فى ضوء استراتيجية أمريكية عامة لزيادة نفوذها فى منطقة الشرق الأوسط ، واستنادا لما جاء بالمادة الثانية من الإعلان المرفق باتفاقية مونترو من استعداد مصر لعقد معاهدات ثنائية مع الدول تتعلق بالإقامة والصداقة ، فكرت أمريكا فى عقد معاهدة شاملة مع مصر عُرِفَتْ باسم معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة Treaty of Friendship, commerce and Navigation تتضمن عدة مجالات للتعاون بين البلدين وينصب جوهرها على المجال التجارى بينهما ، وأرسلت وزارة الخارجية الأمريكية مسودة لمشروع المعاهدة إلى مفوضيتها بالقاهرة كنموذج لما يمكن تقديمه للحكومة المصرية يُتخذ كأساس لعقد المعاهدة[٢] . وفى سبتمبر ١٩٤٦ قدمت الحكومة الأمريكية صورة من مشروع المعاهدة المقترحة إلى الحكومة المصرية ولكنها لم تتلق استجابة من الحكومة المصرية حتى عام ١٩٤٩ لما تضمنه مشروع المعاهدة من بنود ولم تتم أية مفاوضات بين الدولتين بشأنها وكل ما قيل من الجانب المصرى أن تلك المعاهدة فى حاجة

---

(١) نفس المصدر : بدون اعداد ، بتاريخ ٥/٤ ، ٥/٧ ، ١٩٥٤/٥/١١ ، الجمهورية : العدد ١٥٥ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١١، العدد ١٥٦ بتاريخ ١٩٥٤/٥/١٢ .

(٢) USNA. D.O.S., 883. 5034/5-1445 : From Department of State Washington to the American Embassy, Cairo dated 14/5/1945, p.p 2-3

إلى دراسة مستفيضة لأنها تشمل مجالات متعددة وقد تصلح كل منها لعقد معاهدة خاصة بها . ومن الملاحظ أن مصر قد أصرت على عدم النظر فى تلك المعاهدة حتى تقوم من جانبها بعرض اتفاقية خاصة بالإقامة عام ١٩٤٩ - نهاية الفترة الانتقالية التى حُددتْ بالثنتى عشر عاما، عقب إلغاء الامتيازات طبقا لاتفاقية مونترو عام ١٩٣٧ - وتوافق عليها الدول الموقعة فى مؤتمر مونترو[١] .

ولما كانت سياسة أمريكا التجارية فى فترة ما بعد الحرب تعمل على تشجيع إقامة منظمة دولية للتجارة ، وهذا ما تم الاتفاق عليه بين الدول فى مؤتمر جنيف عام ١٩٤٧ ، إلا أن هذا لم يتعارض مع الخط الثابت فى سياستها التجارية لعقد اتفاقات أو معاهدات ثنائية مع الدول وخاصة المتعلقة بالصداقة والتجارة والملاحة[٢] . لذا فقد رأت أن عقد مثل هذا النوع من المعاهدات مع مصر يعد الأسلوب الأمثل للتعاون بين البلدين مما دعاها لتقديم مشروع جديد لمعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة إلى مصر فى ديسمبر عام ١٩٤٩ - بعد ان أُرجِئَ النظر فى المشروع الذى سبق تقديمه لمصر عام ١٩٤٦ - لمدة عشر سنوات يتضمن ٢٩ مادة تتعلق بكافة الأنشطة بين البلدين كحق رعايا الدولتين فى الإقامة والسفر وممارسة أنشطة تجارية أو صناعية والملكية فى البلد الآخر ومواد أخرى خاصة بالرسوم الجمركية والصادرات والواردات والاستثمارات والعلاقات الثقافية . كإنشاء مدارس ومعاهد وجامعات وممارسة النشاط الدينى الخيرى ، وفى حالة الموافقة على مشروع المعاهدة وتوقيعها، تحل محل الاتفاق التجارى المؤقت المعقود من عام ١٩٣٠[٣] .

وقد مرت المحادثات بين مصر وأمريكا حول مشروع المعاهدة المقترحة بعدة مراحل استمرت منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٤ ، تم الاتفاق خلالها على بعض النقاط والاختلاف فى وجهات النظر على البعض الآخر وتعديل بعضها ، ففى أوائل عام ١٩٥٠ أحالت مصر مشروع المعاهدة الأمريكية على الوزارات المعنية للدراسة كل فيما يخصه ، وفيما يتعلق بالجزء الخاص بالإقامة فأنها قد أعدت من جانبها مشروعا فى أغسطس ١٩٤٩ بخصوص وضع الرعايا الأجانب فى مصر دون التمييز بين الجنسيات على أن يطبق بنوده فى أية اتفاقية أو معاهدة تعقدها مصر مع أى دولة أجنبيه[٤] . وحتى مارس من ذات العام لم يتمكن الطرفان من الوصول إلى إتفاق حول مشروع المعاهدة ، ويرجع ذلك

---

(١) Ibid, 00/5 : dated 12/9/1949, p.p.5-6.

(٢) U.S. Dept. of State bulletin, vol. 19 : Commercial Foreign Policy of the United States, dated 12/9/1948, p.p. 326-327.

(٣) الاهرام : العدد ٢٣٠٥٩ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٧ .

(٤) نفس المصدر : العدد ٢٣١١٥ بتاريخ ١٩٥٠/٢/٦ .

لتباين وجهات النظر بينهما . ففى حين رأت مصر عقد معاهدة خاصة بالإقامة منفردة تم مناقشة العلاقات الأخرى كالتجارة والاستثمارات فى إتفاقات منفصلة . إذ بالجانب الأمريكى يفضل عقد معاهدة شاملة . وقد عبر السفير الأمريكى بالقاهرة عن وجهة النظر هذه لوزير الخارجية المصرى فى لقاء تم بينهما مذكراً إياه بأن المشروع الذى سبق أن قدمته أمريكا فى ديسمبر ١٩٤٩ يتضمن جزءا خاصا بالإقامة وحقوق وواجبات رعايا كل دولة فى الدولة التى يقيمون فيها . إلى جانب الأجزاء الخاصة بالتجارة والأنشطة الثقافية وتدفق رؤوس الأموال للاستثمار وتبادل العون الفني[١] ..

وحتى منتصف عام ١٩٥٠ لم تحرز المحادثات بشأن المعاهدة تقدما يُذكر نظرا لاعتراض مصر على العديد من بنودها وخاصة المواد من ١٣ إلى ٢٠ المتعلقة بالتجارة . وهذا ما أوضحته مذكرة أعدها قنصل أمريكا للشئون الاقتصادية بالسفارة بالقاهرة كنتيجة لمحادثات غير رسمية دارت بينه وبين د. القيسونى - وكيل وزارة الاقتصاد القومى آنذاك - إذ ذكر أن مصر تهدف إلى الحدّ من نظام الحصص الأمريكى على وارداتها من الأقطان طويلة التيلة أو إزالتها حتى تتمكن من الحصول على رصيد دولارى لاستيراد ما تحتاجه من سلع أمريكية . على الرغم من إقرار د.القيسونى بأن مصر لديها بعض المدخرات الدولارية التى تستخدمها فى شراء ذهب أو سندات دولارية تحتفظ بها لدعم غطاء العمله المصرية . لكى تتخلص نهائيا من الارتباط بالجنيه الاسترلينى . وأن مصر لن توافق على التوقيع على المعاهدة ما لم يتم شئ بخصوص نظام الحصص الأمريكى . كذلك تصر مصر على أن تنقل المنتجات المصرية إلى أمريكا على سفن مصرية تدعيمًا لأسطولها التجارى البحري[٢] . وإزاء عدم رغبة مصر فى مناقشة بنود المعاهدة ككل . مع السعى للوصول إلى اتفاق الإقامة بمفردها . أشار سفير أمريكا بالقاهرة على وزارة خارجيته بضرورة التمشى مع مصر فى هذا الاتجاه ثم مناقشة باقى بنود المعاهدة بالطرق السياسية[٣] . ومن ثم تم الإتفاق فى نهاية عام ١٩٥٠ بين الجانبين المصرى والأمريكى على استئناف المفاوضات حول الأجزاء المتعلقة بالاقتصاد والتجارة فى المعاهدة فى يناير ١٩٥١ . وذلك بعد أن أقر مجلس الدولة المصرى التعديلات التى أجرتها وزارة التجارة والصناعة على بعض المواد الخاصة بالاستثمارات فى قانون الشركات ومنها المادة المتعلقة بملكية رأس المال

---

(١) USNA. D.O.S. 611-744/3-960 : From Acting Assi. Secretary for Economic Affairs to American Ambassador Cairo and Ambassador's Note to F.O., dated 9/3/1950. pp. 1-3.

(٢) Ibid. 749 / 6-2650 : Memo. prepared by Counselor of Am. Embassy. for Economic Affaris. dated 20/6/1950. p. 1.

(٣) Ibid : From Am. Emb., Cairo to D.O.S., dated 28/6/1950. pp. 2-3.

الاجنبى فى الشركات - كما سيأتى تفصيله فى فصل الاستثمارات - للتقريب بين وجهات النظر[١] .

وفى مستهل عام ١٩٥١ وصل طرفا المفاوضات المصرى والأمريكى إلى اتفاق مبدئى من الناحية الفنية حول معظم ما جاء بصورة مسودة المعاهدة الخاصة بالصداقة والتجارة والملاحة المقترحة بين البلدين ، فيما عدا بعض المواد المتعلقة بالرقابة على العملة ووضع المؤسسات التعليمية الأجنبية فى مصر ، وقد أتفق على إجراء مفاوضات بشأن المواد المعلقة بينهما فيما بعد[٢] ، واستمرت المشاورات بين الجانبين طوال عام ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٢ حول النقاط التى لم يتم الاتفاق عليها ، مما دعا وزير الخارجية المصرى إلى ارسال مذكرة للملحق القانونى بالسفارة الأمريكية بالقاهرة لإعداد ملخص بالموضوعات المعلقة بين البلدين والاقتراحات الخاصة بشأنها إلاّ أن الاضطرابات السياسية والتغييرات الوزارية المتلاحقة التى شهدتها مصر من أوائل عام ١٩٥٢ وحتى عشية قيام الثورة المصرية ، خلقت لدى الأمريكيين شعورا بعدم التفاؤل فى إمكانية إتمام عقد المعاهدة فى ذلك الوقت لعدم وجود استقرار للسلطة التنفيذية فى مصر ، إلى جانب العقبات الأخرى التى لم تسو بعد بين طرفى المفاوضات[٣] .

وعقب قيام الثورة أُجرِيتْ مباحثات بين وزارة الخارجية المصرية والسفارة الأمريكية بالقاهرة بشأن المشروع المقترح لعقد المعاهدة بين البلدين بعد أن ادخلت مصر بعض التعديلات على المشروع تتعلق بتيسير وسائل الدفع لتنشيط حركة التجارة بين البلدين والسماح لرجال الأعمال الأمريكيين العاملين فى مصر بتحويل جزء من أرباحهم إلى أمريكا ، على أن تقوم بإرسال التعديلات إلى الحكومة الأمريكية لأخذ موافقتها عليها حتى يصل البلدان لاتمام عقد المعاهدة ، وفى نوفمبر من نفس العام تقابل القنصل الاقتصادى الأمريكى بالسفارة الأمريكية بالقاهرة مع وزير المالية المصرى للتشاور معه حول مشروع المعاهدة المقترحة بعد التعديلات التى أُجرِيتْ[٤] . ورغم تلك التعديلات ، مضت المشاورات حول المعاهدة دون ظهور بادرة أمل فى إتمامها . وفى منتصف ١٩٥٣ توقفت المحادثات بين الجانبين بعد أن خيم عليها الركود ، وظلت متوقفه منذ ذلك التاريخ حتى استُؤنِفَتْ فى نوفمبر ١٩٥٤ ، حيث بدأت محادثات بين القنصل الاقتصادى بالسفارة الأمريكية بالقاهرة ووزير المالية المصرى د.القيسونى ، سلمه الأول خلالها عدة صور لمسودة المعاهدة بعد إجراء التعديلات على

---

(١) الاهرام : العدد ٢٤٣٠٠ بتاريخ ١٢/٢٧/ ١٩٥٠ .

(٢) USNA. D.O.S., 611-749/1-1351 : From Am. Embassy., Cairo to D.O.S., dated. 13/1/1952. p.1

(٣) Ibid. 744/3-1352 dated 13/3/1953. p.1 , 744/7-2252, dated 22/7/1952. p.1

(٤) الاهرام : العدد ٢٤٠٩٨ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٥ ، العدد ٢٤١٣٢ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٩ .

النص الأصلى المقترح والتى تمت نتيجة للمحادثات التى دارت بين الجانبين المصرى والأمريكى على مدار السنوات السابقة ، وفى ديسمبر من ذات العام تم عقد لقاء آخر بينهما حيث أخبر د. القيسونى القنصل الأمريكى أنه قد أرسل إلى الوزارات المصرية المعنية صور من مسودة المعاهدة مطالبا إياهم بموافاته بتعليقاتهم عليها ، ولكن نظراً لانشغال أجهزة الحكومة آنذاك وكذلك مجلس الوزراء المصرى - الذى يتخذ القرارات - بالعديد من الموضوعات المتعلقة بمشروعات التنمية المصرية التى تحتاج لدراسة متأنيه من النواحى الفنية ، فإنه لا يستطيع إبداء رأى متعجل بشأن موضوع المعاهدة فأشار عليه القنصل أنه إذا كان فى الإمكان توقيع إتفاق خاص بالاستثمارات يغطى مسألة تحويل الأرباح فقط ، فإن هذا الأمر سيكون معاونا للإسراع فى توقيع المعاهدة ككل[1] . ويعد هذا موقفا جديدا من جانب أمريكا التى ظلت ترفض طوال فترة المناقشات التى استمرت بين الجانبين عدة سنوات عقد اتفاقات منفصلة فى أى مجال من مجالات المعاهدة ، بل كانت تصر على ضرورة عقد المعاهدة شامله دون تجزئة ، وقد يرجع هذا التحول إلى رغبة أمريكا فى الاستفادة من التعديلات التى أدخلتها حكومة الثورة على بعض القوانين المنظمة للاستثمارات فى مصر إلى أن يتم الاتفاق على توقيع المعاهدة ككل .

وفى ضوء المعلومات التى أمكن رصدها فى الوثائق المصرية والأمريكية المتاحة فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ ، تبين أن مشروع المعاهدة - التى استغرقت مناقشاته الفترة من عام ١٩٤٦ وحتى نهاية عام ١٩٥٤ - لم تُحسم بشكل يؤدى إلى صياغة إتفاقية بشأنها ، ولكن من المرجح أنه حتى نهاية فترة الدراسة ظلت المعاهدة مجرد مشروع لم يرق لحيز التنفيذ ؛ حيث أننى لم أتوصل فى المصادر أو المراجع لنتائج تفيد اتمام توقيع المعاهدة وتظهر اثارا على حركة التبادل التجارى بين البلدين ومن المؤشرات التى قد تدل على عدم توقيع المعاهدة ، عدم إدخال أمريكا أيه تعديلات على نظام الحصص على الأقطان طويلة التيلة التى ترد إليها حتى نهاية فترة الدراسة. كما سيتضح عند الحديث عن صادرات مصر من الأقطان إلى أمريكا وهذا ما كانت مصر تسعى إلى تحقيقه فى حالة توقيع المعاهدة ، فى حين أنها قامت من جانبها بالعديد من الإجراءات ؛ لتشجيع الاستثمارات الأجنبية التى كانت ستستفيد منها أمريكا أيضا ، ومعنى هذا أن إتفاق عام ١٩٣٠ ظل قائما ينظم النواحى التجارية بين البلدين حتى نهاية الفترة موضوع البحث إذ أنه لم يستبدل بأية إتفاقات أو معاهدات أخرى .

---

(١) USNA, D.O.S., 611-744 / 6-2453, dated 24/6/1953, p.1 ; 744 / 12-2354 dated 23/12/54 p.p. 1 - 2

كذلك كان قانون الإتفاقات التجارية المتبادلة الصادر منذ عام ١٩٣٤ - بعد الإطار القانونى الذى يحكم سياسة أمريكا التجارية الخارجية - عند عقد أية اتفاقيات أو مناقشات تتعلق بالرسوم الجمركية بينها وبين الدول الأخرى ، وقد ظل هذا القانون ساريا ويُجدّد طوال فترة الدراسة وإن اختلفت فترات تجديده ؛ إذ تراوحت بين سنه وثلاث سنوات . وفى عام ١٩٤٨ عندما نال الحزب الجمهورى الأغلبية بالكونجرس - الذى تبنى سياسة الحواجز الجمركية عكس الحزب الديمقراطى الذى شجع حريه التجارة وإزال العقبات وساعد على تمرير الكونجرس للقانون فى عام ١٩٣٤ - أدخلت على القانون عام ١٩٤٨ مادة عرفت باسم نقطة الخطر Peril Point التى تعنى ألا يتجاوز التخفيض فى الرسوم الجمركية الذى يمنحه الرئيس الأمريكى الحد الذى تتهدد معه الصناعات المحلية حتى ولو كان ذلك فى إطار الـ ٥٠٪ الذى يسمح بها القانون الأمريكى له اثناء عقد الاتفاقات : وإن هذا ليعد تقييدا لحرية الرئيس إذ يتعين عليه تقديم بيان للجنة التعريفة الجمركية بالسلع التى سيتم التخفيض عليها مقابل تخفيض مماثل من الدول الأخرى على السلع الأمريكية وتقوم اللجنة بتحديد نقطة الخطر لكل سلعة حتى لايتعداها الرئيس عند عقد الاتفاقات[١] .

ظل العمل بنقطة الخطر إلى أن ازداد الاتجاه فى أمريكا نحو تحرير التجارة فى عام ١٩٥١ ، ١٩٥٢ إذ أصبح يتفاضى عنها ، مما دعا الرئيس ايزنهاور فى عام ١٩٥٣ تشكيل لجنة من بعض الخبراء الاقتصاديين لدراسة قانون الاتفاقات التجارية ككل بما فيه نقطة الخطر ، وعرفت هذه اللجنة «لجنة راندال Randall Commission» وقد وضعت اللجنة توصيات ، كان من بينها تحفيز إزالة العقبات التى تعترض حرية تجارة أمريكا الخارجية مع الدول ، وأهمية استمرار العمل بقانون الاتفاقات التجارية المتبادلة مع الإصرار على الاحتفاظ بنقطة الخطر التى يعتبرونها صمام أمان للصناعات الأمريكية ؛ ولما كانت السلطة التنفيذية تحبذ تحرير التجارة لما ستحققه من فوائد على المصالح الأمريكية وعلى الدول المتعاملة معها ؛ إذ تمكنها من الحصول على قدر أكبر من الدولارات وبالتالى يقل الطلب على العون الأمريكى ، فى الوقت الذى رفض الكونجرس ربط تحرير التجارة بالعون واعتبرهما موضوعين منفصلين ، إلا أن الكونجرس قد وافق على التصديق على تجديد قانون الاتفاقات التجارية المتبادلة فى عام ١٩٥٥ لمدة ثلاثة سنوات بأغلبية ضئيلة[٢] .

---

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٨٠٧ ملف ٣ / ٧/٢٠٣ / ١٠ جـ٣ (سرى للغاية) ، تقرير اعده السكرتير الثاني بالسفارة الملكية المصرية بواشنطن بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٢ .

(٢) نفس المصدر : محفظة رقم ٥١٠ ملف ٣ / ٢/٧/٢٠٣ جـ٣ (سرى) ، تقارير سفارة واشنجتون الاقتصادية ، مذكره معده بمعرفة الملحق التجاري بالسفارة بشأن الاتفاقات التجارية المتبادلة الامريكية بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢٣ ، Baldwin, David A : Economic development and American Foreign policy 1943-1952. The University of chicago, chicago, printed in the U.S.A. dated 1966, pp. 105-106, 152-153.

وعلى الرغم من أن مصر لم تعقد إتفاقا مع أمريكا بمقتضى هذا القانون طوال فترة الدراسة إلا أن تمتعها بحق الدولة الأولى بالرعاية - الذى كفله لها إتفاق عام ١٩٣٠ المؤقت - جعلها تستفيد من القانون بطريق غير مباشر : إذ أن أى تخفيض منحته أمريكا لأية دولة عقدت معها إتفاقا بمقتضى هذا القانون كان يطبق تلقائيا على مصر ، ومما يؤكد ذلك أنه عندما وقعت أمريكا إتفاقا مع بيرو فى عام ١٩٤٢ خفضت أمريكا بموجبه الرسم الجمركى الأمريكى على أقطان بيرو طويلة التيلة التى ترد إليها من سبعة سنتات لكل رطل إلى ٣.٥ سنت للرطل ، سرى هذا التخفيض فى نفس العام على الأقطان المصرية طويلة التيلة المصدره إلى أمريكا كما سبق ذكره .

ولقد تأثرت حركة التبادل التجارى بين البلدين بعدة عوامل من أهمها : ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى منذ عام ١٩١٦ وعضويتها للكتلة الاسترلينية منذ عام ١٩٣١ ، مما نتج عنه تجميع أرصده استرلينية كبيرة لمصر مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وعندما تم عقد أول إتفاق بشأنها بين مصر وبريطانيا فى ٣٠ يونيه ١٩٤٧ اتفق بمقتضاه تجميد تلك الأرصدة على أن يتم الإفراج عنها على مراحل وفقا لاتفاقات تُعقد بين البلدين ، كما أتفقَ على خروج مصر من الكتلة الاسترلينية ، ولما كان الجنيه الاسترلينى قابل للتحويل للدولار الأمريكى كانت مصر تأمل الاستفادة من ذلك باستخدام جزء كبير من الأرصدة المفرج عنها فى زيادة تجارتها مع أمريكا وشراء ما تحتاجه منها لتدعيم اقتصادها القومى ومحاولة التخلص من الاعتماد على بريطانيا كمصدر رئيسى لسد احتياجاتها ولكن لم تمض إلا فترة وجيزة حتى صدر قرار فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٧ بوقف تحويل الجنيه الاسترلينى للدولار ، وقد جاء هذا القرار مخيبا لآمال مصر إذ أصبح يتعين عليها منذ ذلك التاريخ أن تعتمد على نفسها فى تحصيل دولارات أمريكية تمكنها من سد احتياجاتها من أمريكا[١] . ولكن مصادر حصولها على الدولارات سواء كان عن طريق التجارة المباشرة أو من مصادر أخرى لم يمكنها من الوفاء بكل ما تحتاجه أو تتطلع إلى الحصول عليه من أمريكا ، ومن ثم ظل نقص الدولارات لدى مصر يشكل عقبة أمام تنمية تجارتها مع أمريكا إلى حد كبير.

كذلك كان للجوء مصر ، فى أواخر الأربعينيات وخلال الخمسينيات ، لاستخدام جزء من حصيلتها الدولارية فى شراء سندات خزانه أمريكية لدعم غطاء الجنيه المصرى ، إلى جانب كميات من الذهب وسندات مصرية ، مما أثر على التجارة بين البلدين إذ كان من الممكن استخدام تلك الدولارات فى زيادة الاستيراد من أمريكا لسلع تساهم فى زيادة الانتاج[٢] . أى أن محاولة مصر فصل الجنيه

(١) F.O. 371/63219 : Egypt Annual Economic Report for 1947 dated 1949 . p.1

(٢) الاهرام : العدد ٢٣١٢٢ بتاريخ ١٣/٢/ ١٩٥

المصرى عن الجنيه الاسترلينى بتدعيم جزء من غطاء العملة بسندات خزانه أمريكية بدلا من سندات الخزانه البريطانية - التى كانت تمثل معظم غطاء الجنيه المصرى - أثر ولو بشكل غير مباشر فى الحد من زيادة تجارة مصر مع أمريكا .

وكنتيجة لنقص العملات الأجنبية لدى مصر وخاصة الدولار الأمريكى ، استحدثت مصر نظام جديد لتشجيع الصادرات وتنويعها منذ فبراير عام ١٩٥٣ .، عرف بنظام حق الاستيراد Import Entitlement ، سمحت الحكومة بمقتضاه للمصدرين المصريين الاستفادة بكامل حصيلتهم من العملات الصعبة والاسترلينى الناتجة عن صادراتهم لدول تلك العملات - بعد إيداعها بأحد البنوك المعتمدة فى مصر - فى استيراد سلع من تلك الدول إذا كانوا من مصدرى الغزل والمنسوجات القطنية والخضر خاصة البصل والفواكة ومنتجات خان الخليلى . كذا الاستفادة بـ ٧٥٪ من تلك الحصيلة من العملات لمصدرى السلع الأخرى أو السماح لهم ببيع تلك العملات عن طريق البنوك المعتمدة أيضا لمستوردين بمصر مقابل منحهم علاوة متغيرة يحددها قانون العرض والطلب فى السوق المصرية[١] . وبممارسة هذا النظام عمليا تبين أنه كان له آثار سلبية على تجارة مصر الخارجية ، إذ ترتب عليه انخفاض حاد فى أسعار العديد من السلع المصرية فى الخارج ، فبينما هدف النظام إلى خفض أسعار الصادرات المصرية فى الخارج إلى الحد الذى تتمكن معه مصر المنافسة فى الأسواق الخارجية مقابل تعويض المصدرين عن طريق العلاوة التى يتقاضونها عند بيع حصيلتهم للمستوردين فى مصر ، إذا بالمصدرين يتمادون فى عدم الاكتراث بانخفاض الأسعار استنادا لتعويضهم برفع قيمة العلاوة التى يتقاضونها مما تسبب فى قلة حصيلة العملات الأجنبية الواردة إلى مصر ، كذلك أدى هذا النظام إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وخاصة السلع الأمريكية بالسوق المصرية نتيجة للعلاوة المرتفعة التى يدفعها المستوردون إلى جانب الرسوم التى تفرضها الحكومة المصرية على الواردات وإضافة قيمتها لأسعار السلع المستوردة . ونظرا لازدياد شكوى العديد من التجار والمستهلكين بالداخل ، رأت الحكومة عدم جدوى الاستمرار فى اتباع هذا النظام ، فقامت بإلغائه فى سبتمبر ١٩٥٥ وحتى تعوض المصدرين عما كانوا يحصلون عليه من علاوة قررت خفض قيمة رسم الصادر على الأقطان لأنها تمثل غالبيه الصادرات المصرية فى ذلك الوقت[٢] .

---

(١) الاهرام الاقتصادي : العدد ٤٨ بتاريخ مايو ١٩٥٥ ، ص ٣١ .

(٢) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥ ، ص ص ٩ ، ٢٥٧ ، الجمهورية : العدد ٦٥٣ بتاريخ ١٩٥٥/٩/٣٠ .

ومن العوامل الأخرى التى أثرت على التجارة بين مصر وأمريكا قيام الأخيرة بتجميد أرصدة مصر لديها - عقب تأميم مصر لشركة قناة السويس سواء الأرصدة الخاصة بقناة السويس أو بالحكومة المصرية فى ٣١ يوليو ١٩٥٦ ، حتى يسوى موضوع ملكية تلك الأرصدة وحل مشكلة القناة . أما ما تحصل عليه مصر من دولارات بعد ذلك التاريخ تترك حرة لها لكى تتمكن من سداد معاملاتها الجارية، وأوكلت الحكومة الأمريكية الرقابة على تلك الأرصدة المجمدة إلى وزارة الخزانة بالتنسيق مع قسم التمويل الدولى بوزارة الخارجية ، وكان البنك الفيدرالى المركزى بنيويورك الوكيل الوحيد عن وزارة الخزانة فى إجراء العمليات المالية الخاضعة للرقابة ، ولقدأثارت مشكلة تجميد الأرصدة صعوبات بين المستوردين المصريين والمصدرين الأمريكيين ، إذ أصرت مصر على عدم سداد مستحقات هؤلاء المصدرين وطالبتهم باستيفاء تلك المستحقات من أرصدة مصر المجمدة فى أمريكا ، فى حين رفضت أمريكا سداد المستحقات من تلك الارصدة المجمدة ، وعلى سبيل المثال ، بينما أعطت مصر تراخيص استيراد خاصة باستيراد قطع غيار معدات للصناعات البترولية على أن تخصم مستحقات الشركات الأمريكية من أرصدتها المجمدة لدى أمريكا ، رفضت الأخيرة الإفراج عن أى جزء من تلك الأرصدة وطالبت تلك الشركات اللجوء لمصدر آخر للسداد وقد نصح قسم التمويل الدولى بوزارة الخارجية الأمريكية بسداد قيمة الشحنات أو الخدمات التى أُدِيَتْ بمصر من قبل المصدرين الأمريكيين ، بشرط أن تكون قد تمت قبل ٣١ يوليو ١٩٥٦ .. أما العمليات التى تمت بعد تاريخ التجميد فعلى مصر قبول سدادها من الأموال الحرة حتى لا تتأثر الصادرات الأمريكية إلى مصر ، وعلى الرغم من ذلك استمرت وزارة الخزانة الأمريكية فى عدم الافراج عن أى جزء من الأموال المجمدة لمصر لديها[١]. ونظرا لتأثر التجارة بين مصر وأمريكا من جراء تلك الصعوبات لجأت مصر فى النصف الثانى من عام ١٩٥٦ لاستيراد العديد من السلع من روسيا ودول الكتلة الشيوعية بعد أن كانت أمريكا هى الممول الرئيسى لمعظم الواردات المصرية وخاصة القمح لسد احتياجاتها منه لصناعة الخبز، وبذا ازدادت الروابط التجارية بين مصر والكتلة الشيوعية مع نهاية عام ١٩٥٦[٢]. وكأن تجميد أمريكا لأرصدة مصر قد أتاح الفرصة لدول تلك الكتلة لتزيد علاقاتها التجارية مع مصر.

وإزاء استمرار أمريكا لتجميد الأرصدة المصرية لديها ، دارت مناقشات بين د. القيسونى وزير المالية المصرى وسفير أمريكا بالقاهرة فى نهاية عام ١٩٥٦ ، أعرب له فيها الوزير المصرى عن

---

(١) USNA. D.O.S., 611-74231/10. dated 31/10/1956. p.p. 1-2 . / 2. dated 5/3/1957. p.1

(٢) Ibid. 874. 00/10-2456 : From Am - Embassy. Cairo to D.O.S., dated. 24/10/1956. pp. 3.5

استياء حكومته من تجميد أمريكا للأرصدة المصرية بينما أنه لم يكن لأمريكا نصيب كبير فى أسهم شركة قناة السويس يلجئها لتجميد الأرصدة الخاصة بالقناة حتى يحافظ عليها ، كذلك لاترى مصر مبررا من تجميد أرصدة الحكومة المصرية لدى أمريكا ، وأوضح للسفير أن مصر أودعت أرصدة لدى أمريكا من منطلق الثقة التى كانت قائمة بينهما ، ولكنها قد اهتزت نتيجة الإجراء الأمريكى ، كما أوضح له أن تجميد أمريكا للأرصدة إلى جانب تجميد كل من بريطانيا وفرنسا لأرصدة مصر لديهما ، فضلا عن منافسة الأقطان الأمريكية للأقطان المصرية - سلعة التصدير المصرية الرئيسية - فى أسواق أوربا الغربية ، ألجأ مصر للاتجاه صوب الكتلة الشرقية لتصريف أقطانها وزيادة علاقاتها التجارية معها ، مما ستنعكس آثاره على العلاقات التجارية المصرية - الأمريكية ، وقد وعد السفير الأمريكى برفع وجهة النظر المصرية إلى حكومته ، إلا أنه كان لا يتوقع ردا إيجابيا من حكومته فى هذا الخصوص ، حيث أن مشكلة القناة لم تسو بعد[١] .

ولقد ووجهت سياسة التجميد الأمريكية للأرصدة المصرية بانتقادات من بعض المصدرين الأمريكيين الذين طالبوا الحكومة الإفراج عنها مبينين أن من مصلحة أمريكا أن يقوم المصدرون - على سبيل المثال - بتصدير كميات من القمح لمصر وتوافق الحكومة الأمريكية على سداد أثمانها خصما من أرصدة مصر المجمدة لديها وبذا تزول قيمتها لصالح الخزانة الامريكية بدلا من بقائها مجمدة وتظل لصالح المصريين . ولكن الحكومة الأمريكية أوضحت أن التجميد قد تم للحفاظ على مصالح المساهمين الأمريكيين فى شركة قناة السويس على أن يظل ساريا حتى تسوى تلك المشكلة . ومع هذا استمر المصدرون فى انتقاد تلك السياسة الأمريكية مبينين أن مصر قد عرضت الكثير من الحلول التى رُفضَتْ ويجب على أمريكا إعادة النظر فى تلك السياسة التى أثرت على مصالحهم ، كما أقرت بعض الآراء الأمريكية بأن الصادرات المصرية إلى أمريكا قد انخفضت على الرغم من أنها لم تكن نتيجة مباشرة للتجميد ، إذأنه لم يؤثر على حصيلة مصر الدولارية من معاملاتها الجارية التى تلت تاريخ التجميد ، إلا أن التأثير النفسى الذى خلفه تجميد الأرصدة والعلاقات المضطربة مع الغرب بصفة عامة كان له أثر على تلك الصادرات فضلا عن تأثر التجارة بين مصر وأمريكا - إلي حد ما - نتيجة لإغلاق القناة إثر أحداث حرب السويس[٢] .

ومع استمرار أمريكا فى تجميد الأرصدة المصرية لديها ، قررت وزارة الخزانة الأمريكية منح

---

(١) Ibid, 611-74231/12-30561 : From Am. Ambassador in Cairo (Hare) to S.O.S., dated 30/12/1956, pp. 1-3.

(٢) Ibid, /9-1357 : Memo. regards Blocked Egn, Assets in the U.S.A. dated 13/9/1957, p. 46 , /8-1457 : Memo. regards proposal for sale of wheat to Egypt, dated 14/8/1957, pp. 1-2.

تراخيص بالنسبة للعقود أو الخدمات التى تمت أو أديت لمصر قبل تاريخ التجميد خصما من أرصدة مصر المجمدة لديها كاستحقاقات بنك التصدير والاستيراد الامريكى سدادا للقروض الممنوحة لمصر طبقا لاتفاقات عامى ١٩٤٧ ، ١٩٥٥ - سيأتى الحديث عنهما فى فصل المساعدات - والتى مازالت سارية حتى عام ١٩٥٧ والعمليات الشبيهة بذلك . وقد نصحت وزارة الخارجية الأمريكية وزارة الخزانة بمراعاة المصالح الأمريكية عند منح مثل هذه التراخيص[١] . وقد يكون لهذا القرار الأمريكى صدى على تحسن العلاقات التجارية بينها وبين مصر إزاء العمل بموجبه .

حجم المبادلات التجارية بين مصر وأمريكا من صادرات وواردات وميزان تجارى:

تمت حركة التبادل التجارى بين مصر وأمريكا فى الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٧ نموا كبيرا عما كانت عليه فى فترة الحرب العالمية الثانية والفترة السابقة لها ، وجاءت الزيادة فى التبادل التجارى بينهما فى الخمسينيات عنها فى الأربعينيات ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على القطن المصرى فى أمريكا لظروف الحرب الكورية - التى كانت أمريكا طرفا رئيسيا فيها - كذلك زيادة اعتماد مصر على أمريكا كممول رئيسى لمعظم احتياجاتها بعد تراجع مكانة بريطانيا التى كانت عميلة مصر الأولى فى الخمسينيات . وإن تتبع أرقام إجمالى حركة التجارة بين البلدين فى تلك الفترة لخير دليل على ذلك ، والجدول التالى يوضح حصة أمريكا ونسبتها إلى إجمالى الصادرات والواردات المصرية ومركزها فى قائمة وجهة تجارة مصر الخارجية .

---

(١) Ibid, /10-1857 : From Rountree - NEA. to Dallan - Treasury. regards Egn Blocked Assets. dated 4/11/1957. p.3.

جدول رقم (٨)

إجمالي حركة التجارة بين مصر وأمريكا في الفترة ١٩٤٦ - ١٩٥٧

(بملايين الجنيهات المصرية)

السنة	قيمة اجمالي الصادرات المصرية	حصة امريكا الي اجمالي الصادرات المصرية	نسبة حصة امريكا الي الاجمالي	مركز امريكا بقائمة الصادرات المصرية	قيمة اجمالي الواردات المصرية	حصة امريكا الي اجمالي الواردات المصرية	نسبة حصة امريكا الي الاجمالي	مركز امريكا بقائمة الواردات المصرية
١٩٤٦	٦٣,٧	٥,٦	٨,٧٪	٤	٨٣,٢	٩,١	١٠,٩٪	٢
١٩٤٧	٨٥,٧	٥,٨	٦,٧	٥	١٠٢,٥	١١,٧	١١,٤	٢
١٩٤٨	١٤٠,٧	٤,٥	٣,٢	٧	١٧٢,٩	١٢,٤	٧,٢	٣
١٩٤٩	١٣٧,٧	٣,٧	٢,٧	٧	١٧٨,٢	١٤,٨	٨,٣	٣
١٩٥٠	١٧٣,٠	١٥,٤	٨,٩	٣	٢١٣,٣	١٢,٦	٥,٩	٥
١٩٥١	٢٠٠,٦	١٩,٥	٩,٧	٤	٢٧٩,٨	٢٧,٣	٩,٨	٢
١٩٥٢	١٤٢,٩	١٦,٨	١١,٧	٢	٢٥٥,٨	٣٦,٠	٤,١	١
١٩٥٣	١٣٥,٩	٥,٧	٤,٢	٧	١٧٧,٠	٢٨,٤	١٦,٠	١
١٩٥٤	١٣٦,٧	٦,٤	٤,٧	٧	١٦١,٤	١٧,٨	١١,٠	٢
١٩٥٥	١٣٧,٠	٩,٦	٧,٠	٣	١٨٢,٩	٢١,٨	١١,٩	٢
١٩٥٦	١٤٠,٩	٤,٧	٣,٣	١١	١٨٦,١	٢٥,٠	١٣,٤	١
١٩٥٧	١٧٠,٣	٧,٧	٤,٥	٥	١٨٢,٦	١٦,٤	٩,٠	٣

المصدر : وزارة المالية مصلحة عموم الاحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ص.ص ٣٧،١٩ ،، أعوام ١٩٤٨-١٩٥١ ، ص.ص. ٤٣،٢٥ ، ١٦٨-١٦٩ ، اعوام ١٩٥٢-١٩٥٧ ، ص.ص. ٤٣،٢٥ ، ١١٩ ، ١٢٨-١٣١ ، البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية عام ١٩٤٨ ، المجلد الأول ، ص٤٣ ، عام ١٩٤٩ ، المجلد الثاني ، ١٩ ، عام ١٩٥٠ ، المجلد الثالث ، ص ٣١ ، عام ١٩٥١ ، المجلد الرابع ، ص.ص ٤٣-٤٤ ، عام ١٩٥٢ ، المجلد الخامس ، ص ٥٤ ، عام ١٩٥٣ ، المجلد السادس ، ص.ص ٤١-٤٢ ، عام ١٩٥٤ ، المجلد السابع ،ص ٣٩ ، عام١٩٥٥ ، المجلد الثامن ، ص٤٨ ، عام ١٩٥٦ ، المجلد التاسع ، ص ٤٥ ، عام ١٩٥٧ ، المجلد العاشر ، ص ١٦١ ، عام ١٩٥٨ ، المجلد الحادي عشر ، ص.ص ١٥٢-١٥٣ .

باستعراض الجدول رقم (٨) يتبين أنه فيما يتعلق بالصادرات المصرية إلى أمريكا كان متوسط قيمة تلك الصادرات فى النصف الثانى من الأربعينات (١٩٤٦ - ١٩٤٩) يبلغ ٤٠٩ مليون جنيه . وقد سجلت خلال تلك الفترة أقل قيمة لها فى عام ١٩٤٩ ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار القطن فى ذلك العام والذى يمثل غالبيه الصادرات المصرية إلى أمريكا - سيأتى تفصيله فيما بعد عند الحديث عن صادرات القطن - إذا بهذا المتوسط يرتفع ارتفاعا حادا فى أوائل الخمسينيات (١٩٥٠ - ١٩٥٢) ليبلغ قيمته ١٧٠٢ مليون جنيه - وسجلت أعلى قيمة للصادرات عام ١٩٥١ - أى بارتفاع قدرة ١٢٠٣ مليون جنيه بنسبة ٢٥١ / ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة الهائلة التى طرأت على كميات الأقطان المصرية المصدرة إلى أمريكا فى تلك السنوات نتيجة لازدياد الطلب الأمريكى عليه أثناء الحرب الكورية ، ولكن لم تستمر هذه الزيادة إذ تراجع متوسط صادرات مصر إلى أمريكا فى الفترة التالية (١٩٥٣-١٩٥٧) تراجعا كبيرا عن أوائل الخمسينات ليبلغ ٦٠٨ مليون جنيه ، وإن ظل بقيمة أعلى مما كان عليه فى النصف الثانى من الأربعينيات بـ ١٠٩ مليون جنيه بنسبة ٣٨٠٨٪ ، وذلك لعودة صادرات الأقطان المصرية إلى سابق عهدها فى الأربعينيات ، وقد جاء عام ١٩٥٦ ليسجل أقل قيمة لتلك الصادرات فى الفترة (١٩٥٣-١٩٥٧) لانخفاض صادرات القطن المصرى بدرجة ملحوظة بسبب توتر العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين فى ذلك العام كنتيجة لسحب أمريكا لعرض تمويل السد العالى وتجميدها لارصده مصر عقب تأميم شركة قناة السويس .

كما يتبين من الجدول أيضا أن نسبة حصة أمريكا إلى إجمالى الصادرات المصرية بلغت أقصاها فى عام ١٩٥٢ مع أنها لا تمثل أعلى قيمة لها فى تلك الفترة ، إذ أن أعلى قيمة جاءت فى عام ١٩٥١ ، ويرجع هذا إلى انخفاض قيمة إجمالى الصادرات المصرية فى عام ١٩٥٢ عن عام ١٩٥١ ، وبهذا استطاعت أمريكا فى عام ١٩٥٢ - لأول مرة - شغل المركز الثانى فى قائمة وجهة الصادرات المصرية خلال الفترة (١٩٤٦ - ١٩٥٧) وبينما سجلت أقل نسبة لها فى عام ١٩٤٩ ومع هذا لم تشغل أقل مركز لها فى قائمة وجهة الصادرات المصرية فى ذلك العام ، فى الوقت الذى جاء أقل مركز احتلته فى الفترة موضوع البحث عام ١٩٥٦ لتشغل المركز الحادى عشر ، مع أن هذا العام لا يمثل أقل نسبة لحصة الصادرات المصرية إلى أمريكا ، وقد يفسر هذا بزيادة عدد الدول التى صدرت اليها مصر فى عام ١٩٥٦ مع قلة حصة كل دولة اذا ما قورن بعدد الدول التى صدر اليها فى عام ١٩٤٩ ونصيب كل منها[1] .

---

(١) البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية عام ١٩٥٠ - المجلد الثالث ، ص ٣٤ ، عام ١٩٥٧ - المجلد العاشر ، ص ١٦١

أما فيما يتعلق بالواردات فيتبين من نفس الجدول رقم(٨) أن متوسط قيمة واردات مصر من أمريكا خلال الخمس سنوات الأولى (١٩٤٦- ١٩٥٠) بلغ ١٢,١ مليون جنيه ، إذا به يرتفع أرتفاعا كبيرا فى الثلاث سنوات التالية (١٩٥١-١٩٥٣) ليسجل ما قيمته ٣٠,٥ مليون جنيه ، أى بزيادة قدرها ١٨,٤ مليون جنيه بنسبة ١٥٢,١٪ وحتى جاء عام ١٩٥٢ ليسجل أعلى قيمة لتلك الواردات وتعزى الزيادة الكبيرة فى قيمة واردات مصر من أمريكا فى تلك السنوات (١٩٥١-١٩٥٣) بصفة عامة إلى الزيادة الهائلة التى طرأت على واردات مصر من القمح من أمريكا بعد أن كانت تعتمد على كندا واستراليا كموردين رئيسيين لتلك السلعة ، كذلك زيادة استيراد سيارات نقل أمريكية عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ ، كما سيتبين عند الحديث عن واردات السلع المصرية من أمريكا تفصيلا فيما بعد .

ومن الملاحظ أن قيمة واردات مصر من أمريكا عام ١٩٥٤ قد هبطت هبوطا كبيرا عما كانت عليه فى الثلاث سنوات السابقة وإن ظلت تمثل أعلى قيمة سجلتها فى الخمس سنوات الأولى (١٩٤٦ - ١٩٥٠) .. ويرجع هذا الانخفاض إلى السياسة التى انتهجتها حكومة الثورة نحو الحد من استيراد السلع الغذائية ، كالقمح ودقيقة وتشجيع زيادة الناتج المحلى منه ؛ محاولة منها فى تنويع الانتاج الزراعى من احتكار القطن الذى كان يشغل معظم المساحات المزروعة ، وقد ارتفعت قيمة الواردات المصرية من أمريكا فى العامين التاليين (١٩٥٥ - ١٩٥٦) عما كانت عليه فى عام ١٩٥٤ بقيم بلغت ٤ ، ٧,٢ مليون جنيه وبنسب جاءت ٢٢,٥٪ ، ٤٠,٤٪ على التوالى كنتيجة لزيادة استيراد بعض السلع التى تساهم فى زيادة الانتاج كالالات وذلك تمشيا مع سياسة الحكومة فى تشجيع الصناعات المحلية[١] .فى حين عاودت قيمة واردات مصر من أمريكا هبوطها عام ١٩٥٧ عن عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ بقيم بلغت ٥,٤ ، ٨,٦ مليون جنيه بنسب ٢٤,٨٪ ، ٣٤,٤٪ على التوالي، وقد يعزى هذا الانخفاض إلى استمرار تجميد أمريكا لارصدة مصر لديها منذ أواخر يوليو ١٩٥٦ وحتى نهاية عام ١٩٥٧ ، كذا لتأثر حركة التجارة من جراء إغلاق القناة لعدة أشهر فى ذات العام عقب العدوان الثلاثى .

كذلك يتبين أيضا أن نسبة حصة أمريكا لإجمالى الواردات المصرية حققت أعلى نسبة لها عام ١٩٥٣ بالرغم من أنها لا تمثل أعلى قيمة لتلك الحصة فى فترة الدراسة (١٩٤٦-١٩٥٧) والتى بلغتها عام ١٩٥٢ . ويرجع هذا إلى انخفاض إجمالى الواردات المصرية فى عام ١٩٥٣عن عام

---

(١) نفس المصدر : عام ١٩٥٥ ، المجلد الثامن ، ص ص ٤٥ - ٤٦ ، عام ١٩٥٦ ، المجلد التاسع ، ص ١٤٥ .

١٩٥٢ فى حين أنها سجلت أقل نسبة لها فى عام ١٩٥ مع أنها لا تعد اقل قيمه لحصه امريكا إذ أن أقل قيمة لها بلغتها عام ١٩٤٦ . ويعزى هذا إلى أن ارتفاع إجمالى الواردات المصريه عام ١٩٥ عن عام ١٩٤٦ حا . أكبر من ارتفاع حصة أمريكا فى ذات السنتين . لذا سجلت الحصة نسبة أقل سنة ١٩٥ عن سنة ١٩٤٦ . وعلى ذلك استطاعت أمريكا شغل مركز متميز فى قائمة وجهة الواردات المصرية طوال الفترة موضوع البحث . إذ احتلت حصتها المراكز من الأول إلى الثالث فيما عدا عام واحد تراجعت فيه للمركز الخامس . وان هذا لدليل على زيادة التواجد الأمريكى بالسوق المصرية فى تلك الفترة بعد أن اعتمدت عليها مصر فى استيراد العديد من السلع التى أصبحت تجد رواجا فى السوق المصرية - إلى حد ما - على حساب السلع البريطانية بذات السوق ويُلاحظ على حركة التجارة بين مصر وأمريكا بصفة عامة أن واردات مصر منها ازدادت عن صادراتها إليها وهذا ما يمكن رصده من تتبع أرقام الميزان التجارى بين البلدين . والجدول التالى يوضح ذلك

جدول رقم (٩)

الميزان التجارى بين مصر وأمريكا من ١٩٤٦ - ١٩٥٧ (+) لصالح مصر ، (-) لصالح امريكا

السنة	القيمه	السنة	القيمة
١٩٤٦	-٥ ٣ مليون جنيه	١٩٥٢	-٢ ١٩ مليون جنيه
١٩٤٧	-٩ ٥ مليون جنيه	١٩٥٣	- ٢٢.٧ مليون جنيه
١٩٤٨	-٩ ٧ مليون جنيه	١٩٥٤	-٤ ١١ مليون جنيه
١٩٤٩	- ١١ مليون جنيه	١٩٥٥	-٢ ١٢. مليون جنيه
١٩٥٠	+٢.٧ مليون جنيه	١٩٥٦	-٣ ٢٠. مليون جنيه
١٩٥١	-٨ ٧. مليون جنيه	١٩٥٧	- ١ مليون جنيه

المصدر : تم إعداد هذا الجدول بنا ء على أرقام الصادرات والواردات المبينة بالجدول رقم (٨)

من الجدول رقم (٩) يتبين أن الميزان التجارى طوال الفترة من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٥٧ قد أسفر عن عجز فى غير صالح مصر فيما عدا عام ١٩٥٠ . لزيادة صادرات القطن المصرى إلى أمريكا فى هذا العام زيادة كبيرة مما انعكست نتائجه على زيادة إجمالى الصادرات المصرية إليها فى نفس العام كما سبق ذكره . بينما حقق فائض لصالح أمريكا خلال ذات الفترة تفاوت فى قيمته من عام لآخر . إذ تراوح ما بين ٥ ٣ ، ٧ ٢٢ مليون جنيه

وإذا كان الميزان التجارى قد جاء لصالح أمريكا بصفة عامة ، إلا أن مصر قد عوضت العجز فى ميزانها التجارى مع أمريكا بما حققته من فائض فى ميزان مدفوعاتها كنتيجة لما تحقق لها من حصيلة دولارية توفرت لديها من عائدات قناة السويس وما انفقته إدارة النقطة الرابعة العاملة بمصر ، والاتفاقات مع شركات البترول الأمريكية فى عمليات التنقيب والاستغلال بمصر ، إلى جانب عائد الاستثمارات الأمريكية الأخرى فى مصر ، فضلا عما أنفقه السياح الأمريكيون ، مما مكنها - إلى حد ما - من تعويض نقص صادراتها إلى أمريكا وزيادة الاستيراد منها[١] .

أهم الصادرات المصرية إلى أمريكا:

القطن:

ظلت الاقطان طويلة التيلة - الذى يتفاوت طول تيلتها بين ١١/٨ بوصة إلى أكثر من ١.٥ بوصة والمعروفة بطويلة التيلة الممتازة (Extra Long staple Cotton) تعد من أهم الصادرات المصرية إلى أمريكا فى الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية فترة الدراسة . ويرجع هذا لاستمرار مصر كأولى الدول انتاجا لتلك النوعيات وإن كان متوسط إنتاجها قد قل عن الفترة السابقة للحرب ، بعد أن كان متوسط إنتاجها من الأقطان طويلة التيلة الممتازة يقدر بـ ٧١٪ من متوسط الإنتاج العالمى فى الفترة من ١٩٣٤ - ١٩٣٨ ، إذا به يهبط ليصل إلى ٥١٪ فى منتصف الخمسينيات ، أى أنه انخفض بمعدل ٢٠٪ ؛ وذلك لانخفاض متوسط غلة الفدان بمصر من ٥.٢١ قنطاراً فى السنوات ١٩٣٥ - ١٩٣٩ إلى ٤.٩٠ قنطاراً فى السنوات (١٩٥٠ - ١٩٥٤) أى بمعدل ٦٪ بينما زاد متوسط غلة الفدان من القطن من نفس النوعيات فى كثير من الدول الأخرى المنتجة له فى ذات الفترة كالسودان التى زادت غلة الفدان بها بمعدل ٧.٥٪ ومع هذا فإن مصر كانت تعد من أولى الدول تصديرا للأقطان طويلة التيلة فى العالم[٢] .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، وتحول صناعة المنسوجات الأمريكية من إنتاج زمن الحرب إلى الإنتاج السلمى إشتد طلب أصحاب المغازل الأمريكية على الأقطان طويلة التيلة لصناعة المنسوجات الرفيعة الممشطة المعروفة باسم (Combed goods) والتى تعتمد على الأقطان طويلة التيلة المستوردة من الخارج وخاصة المصرية منها ، لما تحققه من أرباح تفوق تلك المنسوجات المعروفة باسم (Carded goods) التى تعتمد على الأقطان طويلة التيلة الأمريكية الأقل جوده ؛ لذلك كانت

---

(١) الأهرام الاقتصادى : عدد ٣٧ بتاريخ يونيه ١٩٥٤ ، ص ١٦

(٢) نفس المصدر : عدد ٤٩ ، بتاريخ يونيه ١٩٥٥ ، ص ١٥

هناك حاجة ملحة للحصول على الأقطان المصرية فى السوق الأمريكية . ومن هنا لعب القطن المصرى دوراً بارزاً فى التجارة بين مصر وأمريكا فى تلك الفترة[١]

ولقد تفاوتت صادرات مصر من الأقطان طويلة التيلة إلى أمريكا فى فترة الدراسة من عام لآخر لخضوعها لعدة عوامل كان من أهمها فرض أمريكا لنظام الحصص على مايرد إليها من أقطان طويلة التيلة والذى بدأت العمل به اعتبارا من سبتمبر ١٩٣٩ - كما سبق ذكره - وبشما تتحسن ظروف الحرب ولكن هذا النظام استمر معمولا به بعد انتهاء الحرب وطوال فترة الدراسة ، وقد حددت أمريكا بمقتضاه حدا أقصى لكميات الأقطان التى ترد إليها من الخارج به ٤٥٦٥٦٤ قنطاراً ولكنها قد زيدت فى بعض السنوات فى فترة البحث تحت ضغط ظروف متعددة اضطرت أمريكا أثنائها السماح باستيراد حصص إضافية من تلك الأقطان[٢] . لذلك تباينت كميات وقيم صادرات مصر من الأقطان إلى أمريكا ، إذ تراوحت كمياتها فى السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٧ ما بين ١٨٤٠٠٠ إلى ٨٢٨٠٠٠ قنطاراً ، وبقيم تراوحت هى الأخرى ما بين ٢٨٣٨٠٠٠ إلى ١٧٩٣٣٠٠٠ جنيه ، مما ترتب عليه اختلاف فى أهمية القطن بالنسبة لصادرات مصر إلى أمريكا ككل عنها بالنسبة لإجمالى صادرات مصرمن القطن .

والجدول التالى يوضح كميات الأقطان المصرية المصدرة إلى أمريكا ونسبتها إلى اجمالى الصادرات المصرية إليها ، كذا نسبتها إلى إجمالى صادرات مصر من القطن :

---

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٧٤ ملف ٣٠٢/٧/١٠ط ، تقرير السفارة المصرية بواشنطن معد بمعرفة السكرتير التجاري بالسفارة بتاريخ ١٩٥٠/٣/٣١ .

(٢) ولمزيد من التفاصيل حول مقادير الحصص الإضافية من الأقطان طويلة التيلة التي سمحت أمريكا بدخولها في سنوات متعددة علي اختلاف أطوال تيلها ، التي تراوحت بين $1\frac{1}{8}$ بوصة إلي $1\frac{3}{8}$ ، من $1\frac{3}{8}$ بوصه إلي $1\frac{1}{2}$ بوصه .. من $1\frac{1}{2}$ بوصة فأكثر - يمكن الرجوع الي : وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٤٣ ملف ٧٣٢ /١/٨١ (سرى جدا) ، مذكرة المستشار التجاري للسفارة بواشنطن عن القطن المصرى في السوق الامريكية بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٥

جدول رقم (١٠)

القطن

السنة	اجمالى صادرات مصر من القطن		قيمة أمريكا من صادرات مصر من القطن		نسبة قيمة أمريكا من القطن إلى إجمالى صادرات مصر من		نسبة قيمة أمريكا من القطن إلى إجمالى قيمة صادرات مصر إليها /
	المقدار بالقنطار	القيمة بالجنيه	المقدار بالقنطار	القيمة بالجنيه	نسبة المقدار /	نسبة القيمة /	
١٩٤٦	٥٧١٠٦٦٠	٤٦٢١٨٢١٨	٥٨٣٨٠٨	٥٢٦٦٧٩٦	١٠٢	١١٠٤	٩٤٠٦
١٩٤٧	٧٤٦٩٣٣٦	٦٨٣٣٤٨٩٩	٥٥٨٦٠١	٥٤٦٦٠٤١	٧٠٥	٨٠٠	٩٤٠٧
١٩٤٨	٧٦٦٨٥٢٦	١١٣٣٢٦٦٦٠	٢٤٨٣٤٤	٤٠٤٣٨٢٨	٣٠٢	٣٠٦	٩٠٠٨
١٩٤٩	٧٩٧٨٨٣٦	١٠٦٠٨٨٦٣٣	٢١٧٥٣١	٢٨٣٧٩٢٢	٢٠٧	٢٠٧	٧٦٠٣
١٩٥٠	٨٠١٧١٢	١٤٩٧٥٦٠١١	٨٢٨٠٦٣	١٤٥٨٣٤٥٦	١٠٣	٩٠٧	٩٤٠٨
١٩٥١	٥٦٧٤٠٥١	١٦٤١ ٨٣٤	٤٧٢٨٧٧	١٧٩٣٣١٩٣	٨٠٣	١٠٠٩	٩١٠٩
١٩٥٢	٦٠١٨٣٧٢	١٢٦٤١٤١١٧	٥ ٥١٨٥	١٥٦٧٥٨٢٢	٨٠٤	١٢٠٤	٩٣٠٤
١٩٥٣	٧٧١١٣٩٦	١١٦٣٤٧٦٥٠	٢٨٦١٤١	٤٥٧١٤٥٦	٣٠٧	٣٠٩	٨٠٠٤
١٩٥٤	٦٤٠٦٤٠٨	١١٣١٢٠٣٨٧	٢٩٥٦٤٢	٥٤١١٨٧٢	٤٠٦	٤٠٨	٨٤٠٧
١٩٥٥	٦١٧٣٧٩١	١ ٧٤٣٧٧٣٥	٤١٥٨٢٥	٧٩١١٤١٥	٦٠٧	٧٠٣	٨٢٠٠
١٩٥٦	٥٢٢٧١٢٢	٩٨٩٠٠٦٠٦	١٨٣٨٤٤	٣٧٤٢٥٥٦	٣٠٥	٣٠٨	٨٠٠٣
١٩٥٧	٥٨٧٨٧٢١	١٢٤١٥٦٣٦٤	٣٤٠١٢٨	٦٩٩٤٧٥٠	٥٠٨	٥٠٦	٩١٠١

المصدر : وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ص ٧٩٥ ، عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ص ٨١٧ ، عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ص ص ٨٠٣-٨٠٤ ، عام ١٩٥٢ ،ص ٦٥٥ ، عام ١٩٥٣ ، ص ٥٨٥ ، عام ١٩٥٤ ، ص.ص ٦٠٠١-٦٠٠٢ ، عام ١٩٥٥ ، ص.ص ٦٠٠٩- ٦١٠٠ ، عام ١٩٥٦ ، ص ٥٩٤ ، عام ١٩٥٧ ، ص ٥٤٧ ، وزارة المالية - مصلحة الجمارك تقرير عن تجارة مصر الخارجية ، أعوام من ١٩٤٦ حتي ١٩٥٧ ، صفحات متفرقة

من الجدول رقم (١٠) يتبين أن صادرات القطن المصرى إلى أمريكا قد زادت فى العامين التاليين للحرب العالمية الثانية مباشرة - ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ - عن الحد الأقصى الذى سبق أن أقرته أمريكا لحصص الأقطان طويلة التيلة الواردة إليها . ويرجع هذا إلى اشتداد طلب المغازل الأمريكية على تلك النوعيات من الأقطان بعد انتهاء الحرب وتحسن ظروف الملاحة وعودة التجارة الى سابق عهدها تدريجيا ، مما ألجأ الرئيس الأمريكى ترومان لإصدار قرار بالسماح بدخول حصص إضافية من الأقطان طويلة التيلة فى هذين العامين بصفة مؤقتة لسد تلك الاحتياجات وقد استطاعت مصر بموجب هذا القرار زيادة الكميات المصدرة من الأقطان إلى أمريكا . وتواكبت هذه الحصص الإضافية مع وقف تحويل الجنيه الاسترلينى للدولار وخروج مصر من الكتلة الاسترلينية عام ١٩٤٧ وحاجتها للمزيد من الدولارات ، ومن ثم استفادت مصر من تلك الحصص الإضافية ، وتشجيعا منها لزيادة صادرات الأقطان صدر قرار وزير المالية المصرى فى سبتمبر ١٩٤٧ بالسماح لمصدرى الأقطان إلى منطقة الدولار الاستفادة بـ ٢٠٪ من حصيلتهم الدولارية لشراء سلع من أمريكا[١] ؛ وإن كانت كميات الأقطان المصدرة فى عام ١٩٤٧ قد نقصت قليلا عن عام ١٩٤٦ بمقدار ٢٥٠٠٠ قنطاراً بنسبة ٤.٣٪ إلاّ أن قيمتها قد زادت عن عام ١٩٤٦ بما قيمته ٢٠٠٠٠٠ جنيه بنسبة ٣.٨٪ ، وهذا يعنى أن أسعار القطن فى عام ١٩٤٧ كانت أعلى بقليل عما كانت عليه عام ١٩٤٦ .

وقد انخفضت كميات وقيم الأقطان المصرية المصدرة لأمريكا فى العامين التاليين (١٩٤٨ - ١٩٤٩) لأكثر من نصف ما كانت عليه فى العامين السابقين (١٩٤٦ - ١٩٤٧) ويُعزى ذلك إلى عدة أسباب من أهمها : عدم حصول مصر على حصة إضافية ، فبعد أن أُشبِعَ فى السوق الأمريكية إلغاء جميع قيود حصص استيراد القطن المصرى الذى يزيد طول تيلته عن ١ ٣/٨ بوصة فما فوق من نوع الكرنك والمنوفى لشدة حاجة المغازل الأمريكية لهذين النوعين وكاد يصدق الرئيس الامريكى على المواقفة على حصة إضافية لمصر ، إلا أن المشكلة الفلسطينية فى عام ١٩٤٨ حالت دون ذلك[٢].

ويتبين من الجدول أن الكميات المصدرة فى عام ١٩٤٩ قد انخفضت عن عام ١٩٤٨ بمقدار ٣٠٠٠٠ قنطاراً بنسبة ١٢.١٪ بينما جاء الانخفاض في القيمة أكثر من ضعفين ونصف عن

---

(١) نفس المصدر : محفظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٣٨ جـ٢ بتاريخ ١٩٥٠ . مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الحادية عشرة ، العدد ١٣٤ ، سبتمبر ١٩٤٧ ، ص ٣٥ .

(٢) الأهرام العدد ٢٢٦٢٣ بتاريخ ١٩٤٨/٧/١٢ .

الانخفاض في الكمية إذ انخفضت عام ١٩٤٩ عن عام ١٩٤٨ بما قيمته ١٢٠٦٠٠٠ جنيه بنسبة ٢٩,٨٪ ، وترجع أسباب هبوط الكميات والقيم في عام ١٩٤٩ لمزاحمة الاقطان السودانية والبرازيلية للأقطان المصرية في السوق الأمريكية لرخص أثمانها وتوافر بعض مزايا القطن المصرى فيهما ، ومن ثم احلالهما محل القطن المصري في بعض صناعات الغزل والنسيج بأمريكا كذلك كان لدخول الحكومة الأمريكية في سوقها المحلية مشتريه واعتمادها مبالغ كبيرة لشراء المحصول الامريكي تنفيذا لمشروع مارشال ، آثارا علي هبوط أسعار القطن المصري في ذات السوق . كما كان لإصابة مساحة كبيره مزروعة قطنا بمصر تقدر بـ ٢٠٨٠٠ فدان بدودة ورق القطن عام ١٩٤٩ أثرا علي حوالي مليون ونصف المليون قنطاراً من ناتج هذا العام ، وظل هذا الهبوط في كميات وأسعار الاقطان حتي أوائل سبتمبر ١٩٤٩ حين تقرر في التاسع من ذلك الشهر تخفيض قيمة الجنيه المصري بـ ٣٠٪ وفقا لتخفيض الجنيه الاسترليني ، مما أدي إلى ارتفاع أسعار القطن المصري تدريجيا في الأسواق الخارجية ، فارتفع سعر القطن الكرنك - أطول وأجود أنواع القطن تيله وأكثرها إقبالاً عليه في السوق الأمريكية - في نفس الشهر ليصل إلى ٦٨ ريال بعد أن كان ٥٩ ريال ، ثم توالي إرتفاعه ليصل إلى ٧٨ ريال في نهاية العام[١] .

أما عن عام ١٩٥٠ فتعد سنة استثنائية إذ ارتفعت كميات الأقطان المصرية المصدرة إلى أمريكا إرتفاعا كبيراً لتسجل أعلي كمية لها طوال فترة الدراسة ، وهي فى نفس الوقت أعلي من مستوي صادرات مصر إلى أمريكا في الثلاثينيات بصفة عامة وأن ظلت أقل من أقل كمية صدرتها مصر إلى أمريكا في العشرينيات كما هو مبين بالجدول رقم(٤) . ويمكن تفسير ذلك بأسباب عدة منها سماح الحكومة الأمريكية باستيراد حصتين إضافيتين في هذا العام عن الحصة المقررة بالنسبة للأقطان طويلة التيلة وقد اتخذت هذا الإجراء لازدياد الطلب المحلي عليه من جانب شركات الغزل والنسيج الأمريكية ، كذا للظروف الطارئة الخاصة بالحرب الكورية وخشية اندلاع حرب عالمية ، كذلك تقرير الحكومة الأمريكية إضافة الأقطان طويلة التيلة لقائمة السلع التي تعمل إدارة التموين الفدرالية (Federal Supply service) علي تخزينها طبقا لنظام التخزين المعمول به في ظروف الحرب - مخزون الاحتياطي للطوارئ (stockpiling) - لمواجهة المفاجآت الحربية مستقبلا ، وأيضا كان لقرار لجنة التعريفة الجمركية الأمريكية والرئيس الأمريكي بتغيير موعد دخول حصص الأقطان طويلة التيلة إلى أمريكا من ٢٠ سبتمبر إلى أول فبراير ، اعتبارا من عام ١٩٥٠ الأثر فى منع فترة أطول لتوريد

---

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٩ ، ص ٩٨ ، الاهرام الاقتصادى : العدد ٥٢ - سبتمبر ١٩٥٥ ، ص ٣ .

الحصص ، مما مكن مصر من الاستفادة بزيادة المقادير التي تصدرها إلى أمريكا من إجمالي الحصص المقررة[١] .

لم تستمر الكميات المصدرة من الأقطان في العامين التاليين (١٩٥١ ، ١٩٥٢) كما كانت عليه في عام ١٩٥٠ إذ هبطت بمقدار ٣٥٥٠٠٠ قنطاراً ، ٣٢٣٠٠٠ قنطاراً بنسبة ٤٢,٩٪ ، ٣٩٪ على التوالي ، وإن تقاربت مع مستوي الكميات المصدرة في عامي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ويرجع هذا إلى خضوع الحصة الإضافية التي قررتها أمريكا - عن الحصة المقررة لهذين العامين - لقيود مشددة نظرا لإصرار وزارة الزراعة الامريكية على اشتراط دخول تلك الأقطان الإضافية بموجب رخص استيراد في حدود ما تتطلبه المصانع الأمريكية من هذه النوعية من الأقطان التي لا يمكن للقطن الأمريكي أن يحل محلها ، ومع هذا جاءت قيمة تلك الصادرات في هذين العامين أعلي مما كانت عليه في عام ١٩٥٠ بـ ٣,٣ و ١,١ مليون جنيه بنسبة ٢٢,٦٪ ، ٧,٥٪ علي التوالي ، وقد سجل عام ١٩٥١ أعلى قيمة للأقطان المصدرة طوال فترة الدراسة وهذا كنتيجة لارتفاع أسعار الأقطان المصرية في عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٢ بصفة خاصة نتيجة لما قامت به الحكومة المصرية من إجراءات لرفع أسعار الأقطان كإغلاق بورصة العقود بالاسكندرية وتدخلها في السوق مشتريه عن طريق لجنة القطن المصرية وربطها أسعار القطن المصري بأسعار القطن الأمريكي ، فحددت سعرا قدره ٦٧,٤ ريال للكرنك ، ٦٠ ريال للاشموني مع منح علاوة تعويضية قدرها ٣٠٪ للكرنك ، ١٠٪ للأشموني[٢] .

وواصلت كميات الأقطان المصدرة إلى أمريكا هبوطها في عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ عما كانت عليه في أوائل الخمسينات وإن تقاربت مع مستوي كميات عامي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ويعزى ذلك إلى عدم تخصيص الحكومة الأمريكية لحصص إضافية من الأقطان طويلة التيلة الواردة إليها كما يرجع إلى تحديد الحكومة المصرية للمساحات المزروعة قطنا بـ ٣٥٪ من إجمالي مساحات الأرض المزروعة من عام ١٩٥٢. هذا في الوقت الذي سجلت فيه تلك الكميات المصدرة انخفاضا كبيراً في قيمتها عن أوائل الخمسينات لانخفاض أسعار الأقطان المصرية في السوق الأمريكية في هذين العامين بتأثير تطبيق نظام حق الاستيراد من فبراير ١٩٥٣ ، كما سبق ذكره .

---

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٤٨٦ ملف ١٥/٤/٤٥ جـ٢ (سرى) بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٨ . محفظة رقم ٣٤٣ ملف ٧٣٢ / ١/٨١ (سري جداً) بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٥ ، Shabana Zaki M. : Op. cit. : p.p. 9-10

(٢) الاهرام : العدد ٢٣٦٠٩ بتاريخ ١٩٥١/٦/٢٥ ، وزارة المالية ، مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٣ ، ص ١٨٤ .

وقد شهدت صادرات القطن عام ١٩٥٥ زيادة ملحوظة عن عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، سواء فى الكميات أو القيم ، إذ ارتفعت بمقدار ١٢٩٦٨٤ ، ١٢٠١٨٣ قنطاراً بنسب ٣٠٤٥٪ و ٧٠٤٠٪ علي التوالي ، كما زادت بما قيمته ٣٣٣٩٩٥٩ ، ٢٤٩٩٥٤٣جينها بنسب ٩٠٧٢٪ ، ٢٠٤٦٪ علي التوالي ، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لسياسة الحكومة المصرية في هذا العام والتي عملت علي تحسين أوضاع القطن المصري كما وقيمه في الأسواق الخارجية ، فقامت بإعادة فتح بورصة عقود القطن بالاسكندرية اعتبارا من ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ بعد إجراء بعض التعديلات في لوائحها ضمانا لحمايتها من التلاعب في الأسعار وتدعيم الثقة في المعاملات ، هذا فضلا عن تصيرها ورفع مستوي المشتغلين بها ، كما ألغت الحكومة في ذات التاريخ العمل بنظام حق الاستيراد ، وقررت تخفيض رسم الصادر علي القطن تشجيعا لتصديره بأسعار منافسة في الأسواق الخارجية . كما كان للمجهودات التي بذلتها وزارة الزراعة لتنقية وتحسين القطن الأشموني - الذي يلي الكرنك في الأهمية في السوق الأمريكية - الأثر في القضاء علي شكوي الغزالين الأمريكيين لمثل هذا النوع[١] .

ومع أن صادرات الأقطان المصرية قد زادت إلى معظم دول العالم المستوردة للأقطان في عام ١٩٥٦ ، نتيجة للمجهودات التي اتخذتها الحكومة المصرية عام ١٩٥٥ إلا أن وضع صادرات القطن المصري إلى أمريكا اختلف اختلافًا بينًا في ذات العام ، إذ انخفضت انخفاضا كبيرا عن عام ١٩٥٥ بمقدار ٢٣١٩٨١ قنطاراً بنسبة ٥٥٠٨٪ وبقيمة بلغت ٤١٦٨٨٥٩ جنيها بنسبة ٥٢٠٧٪ لتصل لأقل كمية قطن صدرتها مصر إلى أمريكا طوال فترة الدراسة . ويرجع هذا لظروف خاصة بالسوق الأمريكية لأنه بدءا من هذا العام - ١٩٥٦ - توسعت الحكومة الأمريكية فى طرح كميات كبيرة من الأقطان طويلة التيلة المخزونة لديها منذ الحرب الكورية في السوق الأمريكية ، لذلك قلت الحاجة إلى استيراد مثل هذه الأنواع من الخارج . كذلك ما كان مزمعا اتخاذه من تغيير بشأن تخفيض الحد الأقصى للحصص من الأقطان طويلة التيلة والذي سبق أن حددته الحكومة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، وذلك بضغط من الكونجرس الأمريكي ، ولكن حرص الحكومة الأمريكية علي المحافظة علي علاقاتها التجارية مع الدول المنتجة للأقطان طويلة التيلة ومن بينها مصر ، جعلها ترفض الموافقة علي مشروع قانون يتضمن النص علي التخفيض ، كل هذا إلى جانب توتر العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وأمريكا - إلى حد ما - عام ١٩٥٦ لظروف متعددة[٢] .

---

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥ ، ص ١٦٦ .

(٢) الجمهورية : الاعداد ٨٣٥ بتاريخ ٣٠ مارس ، ٨٤٠ بتاريخ ٤ ابريل ، ٨٨١ بتاريخ ١٨ مايو عام ١٩٥٦ .

وقد طرأت زيادة هائلة علي كل من كميات وقيم الأقطان المصرية المصدرة إلى أمريكا في عام ١٩٥٧ عن عام ١٩٥٦ ، إذ زادت الكمية بمقدار ١٥٦٢٨٤ قنطاراً بنسبة ٨٥٪ ، كما زادت القيمة بمبلغ ٣٢٥٢١٩٤ جنيه بنسبة ٨٦.٩٪ وإن كانت لم تصل للكميات والقيم المصدرة إلى ذات السوق فى عام ١٩٥٥ ، ويرجع هذا التحسن الطارئ إلى زيادة إقبال أمريكا علي شراء القطن المصرى للاستفادة من نسبة الخصم في الأسعار التي قررتها الحكومة المصرية علي أقطانها في ذلك العام ، كذا الاستفادة من تخفيض رسم الصادر[١] .

كما يتبين من الجدول رقم(١٠) أيضا أنه رغم تذبذب كميات وقيم ما صدرته مصر من قطن لأمريكا من عام لآخر ، إلاّ أنه ظل يشكل معظم ما تصدره مصر إليها ، إذ تراوحت نسبة قيمة حصة صادرات مصر من القطن إلى أمريكا إلى قيمة إجمالي صادرات مصر إليها ما بين ٧٦٪ ، ٩٥٪ فى سنوات الدراسة ، ومع هذا لم يمثل إلا نسبة قليلة من إجمالي ما صدرته مصر من الأقطان سواء في الكمية أو في القيمة ، حيث تراوحت نسبة مقدار حصة أمريكا إلى إجمالي صادرات مصر من القطن ما بين ٢.٧٪ ، ٣٠.٨٪في تلك الفترة ، وسجلت نسبة قيمة حصتها إلى إجمالي ما صدرته مصر من القطن نسبة ضئيلة أيضا. وهذا لشاهد علي أن نظام الحصص قد حدّ من إمكانات زيادة صادر ات مصر من القطن إلى السوق الأمريكية للحصول علي مزيد من الدولارات .

وكان لاستمرار اتباع أمريكا لنظام الحصص طوال فترة الدراسة آثارا ضارة علي المعاملات التجارية بينها وبين الدول الأخري ومنها مصر ، إذ أنه وضع حدودا معينة لايمكن تجاوزها إلا إذا ما قرر تخصيص حصصا إضافية ، بعكس نظام الرسوم الجمركية الأكثر مرونة ، والتي يمكن أن تزيد معها الواردات إن كانت هناك حاجة أيضا . كما أن هذا النظام يتعارض - إلى حد ما - مع مصالح التجار الخصوصيين وهذا ما عبر عنه رأى مساعد وزير الخارجية الأمريكية نفسه ، أى أنه كان هناك إتجاه في أمريكا يقر بمضار نظام الحصص[٢] . كذلك بعد أن بدأت المنتجات الأمريكية تأخذ وضعًا مميزا في السوق المصرية مع نهاية الأربعينيات ، فإن إصرار أمريكا علي نظام الحصص كان أحد عوامل انخفاض القوة الشرائية لدى غالبية الشعب المصري لمحدودية تصريف القطن - محصول مصر الرئيسى - وبالتالى نقص الحصيلة الدولارية لدى المستوردين المصريين ، وهو ما أتاح الفرصة لسلع الدول الأخري لمنافسة السلع الأمريكية في السوق المصرية[٣] . كما أعاق نظام الحصص رغبة مصر

(١) نفس المصدر : العدد ١٣٥٥ بتاريخ ١٩٥٧/٩/٢ .

(٢) U.S., D.O.S., Bulletin vol. 16 : Essay prepared by Asst. Secretary " Thorp" dated 27/4/1947. p. 761.

(٣) الاهرام : العدد ٢٢٨٠٠ بتاريخ ١٩٤٩/٢/٦

بعد الحرب في التخلص من السيطرة والروابط الاقتصادية البريطانية ؛ ولهذا نظرت بريطانيا بعين الارتياح نحو هذا النظام ، لأنه يُتيح لها فرصة الاستمرار كأكبرسوق لاستيعاب القطن(*) مما يعطيها ميزة سياسية في حين أن أمريكا تقيد صادرات القطن بالحصص والرسوم تحت ضغط منتجي الأقطان بها(١) .

وإزاء هذه السياسة الأمريكية المقيدة وعدم توافر حصيلة دولارية كافية لدي مصر مع شدة احتياجها لاستيراد كميات كبيرة من القمح لسد حاجة الاستهلاك المحلي، لجأت مصر في مارس ١٩٤٨ لعقد صفقة مقايضة قصيرة الأجل مع روسيا باستبدال كميات من القطن المصرى مقابل قمح رو سي ، وإن كانت تلك الصفقة لم تحقق فوائد كبيرة لمصر بل علي العكس كان لها عدة سلبيات إذ أن كميات القمح التي وردتها روسيا لم تكن من النوعيات الجيدة. كما قامت روسيا ببيع جزء كبير من القطن المصري فى الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة مما أغرق تلك الأسواق وأدي إلى انخفاض أسعار القطن المصري بالخارج . وقد اعترضت أمريكا علي تلك الاتفاقية وقدمت احتجاجات للحكومة المصرية بإدعائها أن هذه الإتفاقية تخالف القواعد الاقتصادية التي تحكم حركة التجارة الدولية(٢) . ومن هذا يتبين أن نظام الحصص الأمريكي قد أسهم ولو بشكل غير مباشر فى زيادة الروابط التجارية بين مصر وبعض الدول الأخري كروسيا ، وعمل علي توطيد تلك الروابط مع بريطانيا .

إلي جانب مضار الحصص على صادرات القطن المصري إلى أمريكا وبالتالي علي العلاقات التجارية بينهما بصفة عامة ، كان لسياسة أمريكا الزراعية نحو التوسع في زراعة أقطان طويلة التيلة - يمكن أن تماثل الأقطان المصرية وقد تنافسها في السوق الامريكية - أثر علي تلك الصادرات إلي أمريكا ، فقد دأبت الحكومة الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية علي تشجيع زراعة الأقطان طويلة التيلة فى أراضيها حتى لاتجد نفسها ،فى أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية ، غير قادره علي سد احتياجاتها العادية والطارئة من هذه الأقطان ، فقامت وزارة الزراعة الأمريكية بإجراء العديد من التجارب العلمية الدقيقة لمحاولة النجاح في التوسع فى زراعة الأقطان طويلة التيلة

(*) ولو أن وضع بريطانيا كأكبر سوق لاستيعاب الاقطان المصرية لم يستمر طوال فترة الدراسة ، إذ تغير مع منتصف الخمسينيات حيث اصبحت دول الكتلة الشرقية من أهم اسواق القطن المصرى ، إذ حصلت علي ٥١٪ من اجمالي الاقطان المصرية المصدرة ، كما احتلت الهند مركزا متقدما بين الدول المستوردة للقطن المصري. يمكن الرجوع الى :
(وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥ ، ص ١٦٧) .

(١) F.O. 141/1222 W. 1124/4/47 : Report regards the present situation in Egypt, dated 4/4/1947.

(٢) Goodfried Nathan : An American Development policy for the third world, p. 341 . Nahn . Peter : Op. Cit., p.p. 56-58.

التي تماثل الأصناف المصرية في مقاطعتي نيومكسيكو ولويزيانا . كما طالبت الكونجرس الأمريكي بزيادة الاعتمادات المخصصة لهذه التجارب ، وقد نجحت أمريكا في استنباط أقطان طويلة التيلة من بذور مصرية عرفت باسم « الأقطان الأمريكية المصرية » فزرعت صنف الأيلاند طويل التيلة الذي يماثل القطن الأشموني المصري وينافسه في السوق الأمريكية ، بعد أن زادت المساحات المزروعة منه ، إلا أن للأشموني صفات وميزات ينفرد بها دون هذا الصنف من القطن مما يجعله مفضلا لدي الغزالين الأمريكيين[١] .

وقد كللت جهود زراع القطن الأمريكي بالنجاح في أوائل الخمسينات في استنباط نوع جديد من القطن عرف باسم قطن بيما س ١ (Pima S1) ، وهو يماثل إلى حد كبير قطن الكرنك المصري - أكثر الأقطان طويلة التيلة المصرية استهلاكا في أمريكا - واعتبر من أفضل الأقطان طويلة التيلة التي تمكنوا من إنتاجها . وتعد ولاية أريزونا أولى الولايات الأمريكية التي انتجت هذا الصنف ، تلتها تكساس فكليفورنيا ثم نيومكسيكو ، وإن كان هذا النوع من القطن مازال في طور التجارب حتى نهاية فترة الدراسة ، لم تنتشر زراعته على نطاق واسع لارتفاع تكلفة انتاجه ، حيث أن زراعته تحتاج إلى عناية خاصة ؛ لأن جَنْيه يتم بالطرق اليدوية دون استخدام الآلات الميكانيكية التي تؤثر على صفاته الغزلية ، إلا أن المؤشرات أوضحت أن أمريكا ماضية في التوسع في زراعته وإجراء المزيد من التجارب لتخفيض تكلفة انتاجه لتصبح اقتصادية . كما كوَّن المهتمون بأمر هذا الصنف الجديد جمعية اطلقوا عليها جمعية «السوبيما» هدفت إلى زيادة المستهلك منه داخل الولايات المتحدة عن طريق الدعاية الواسعة القائمة على البحث العلمي السليم بالتضامن مع المجلس الأهلي الأمريكي للقطن ، فقاموا بعمل اختبارات متعددة لصفاته والاتصال بالمصانع المحلية لإغرائها على عمل المزيد من هذه الاختبارات وإقناعها بتفضيل البيما س١ على غيره من الأقطان المستوردة ، وكنتيجة لزيادة أسعار قطن الكرنك بدأت بالفعل بعض مصانع الغزل الأمريكية في استخدام هذا القطن الجديد ، وقد يشكل هذا خطورة كبيرة على فرص تصريف قطن الكرنك في السوق الأمريكية مستقبلا ، فضلا عن محاولة زراع الأقطان طويلة التيلة الأمريكية المصرية الضغط على أعضاء الكونجرس الأمريكي لتخفيض حصة الأقطان طويلة التيلة المستوردة عند نظر القانون الزراعي الأمريكي كما حدث عام ١٩٥٦ - كما سبق ذكره - وإن كان الرئيس الأمريكي قد رفض التوقيع على أي قانون يدخل

---

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٨١٠ ملف ٣/٢/٧/١٠ ج١ (سري) بتاريخ ١٩٤٨/١١/٤ ، محفظة رقم ٣٤٣ ملف ١/٨٢/٧٣٢ (سري جدا) بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٥ . الاهرام الاقتصادي : العدد ٦٩ ، مارس ١٩٥٧ ، ص ٣٨ .

تعديلات على الحصة المقررة فى ذلك العام ، إلا أنه ليس من المستبعد أن تحدث مثل هذه التعديلات فى السنوات التالية[١] .

لم تقف الحكومة المصرية مكتوفة الأيدى أمام بداية منافسة الأقطان الأمريكية طويلة التيلة الأمريكية - المصرية للأقطان المصرية طويلة التيلة عماد صادراتها إلى أمريكا ، إذ نجحت وزارة الزراعة المصرية فى استنباط نوع جديد من الأقطان طويلة التيلة عرف باسم «جيزه ٥٩» ، وهو يفوق الكرنك فى المتانة الغزلية ومتانة الشعرة وبالتالى يفوق البيما س١ ، وسعت جاهدة للإكثار من زراعة هذا الصنف فى إطار المساحات المخصصة لزراعة القطن بصفة عامة والترويج له فى الأسواق الخارجية وخاصة الأمريكية ، ويعتبر عامل السعر الأساس فى ترويج الأقطان المصرية فى السوق الأمريكية ، فكلما عملت مصر على تخفيض تكلفة الإنتاج ، مما ينعكس على تخفيض أسعارها بحيث تقل عن أسعار الأقطان الأمريكية ، زاد إقبال المغازل الأمريكية على طلبها وخاصة الجيزة ٥٩ الذى لا يلقى منافسة من الأقطان الأمريكية حتى ذلك الوقت ، وبذا تمكن من الحد من منافسة الأقطان الأمريكية وخاصة البيما س١[٢] .

كذلك كان للبرنامج الأمريكى المعنى بالتخلص من فائض الحاصلات الزراعية ، ومنها القطن ، أثر على تسويق مصر لأقطانها فى أسواقها التقليدية ، إذ بمقتضى هذا البرنامج أغرقت أمريكا تلك الأسواق بأقطانها بأسعار تقل عن أسعارها المحلية فى أمريكا وبالتالى قللت من فرص تصريف الأقطان المصرية فى الخارج إلى جانب فرض أمريكا لنظام الحصص على وارداتها من الأقطان طويلة التيلة مما دعا مصر إلى تخفيض المساحة المزروعة قطنًا فى بعض السنوات كموسمى ١٩٥٣/٥٢ ، ١٩٥٧/٥٦ للحصول على ناتج أقل من القطن ، يمكن تصريفه وكنتيجة لممارسة أمريكا الضغوط على مصر لتصريف أقطانها ، توجهت الأخيرة لدول الكتلة الشيوعية لتصريف أقطانها بها سواء أكان فى روسيا ذاتها أو فى تشيكوسلوفاكيا أو الصين الشعبية ومما يؤكد ذلك زيادة نصيب تلك الدول فى تجارة مصر الخارجية عاما بعد آخر ، ويعكس تبادل زيارات العديد من البعثات الاقتصادية نمو العلاقات التجارية بينهم ، كذلك وجود ممثل تجارى رسمى دائم فى كل من الصين الشعبية ومصر وقد يؤثر هذا على العلاقات الأمريكية مع مصر ليس على المستوى الاقتصادى فحسب بل على

---

(١) نفس المصدرين السابقين : محفظة رقم ١٣٤٩ ملف ١٠٣/٧/١٣١ جـ١ (سري جدا) ، خطاب من السكرتير التجاري بالسفارة المصرية بواشنطن الي وكيل وزارة التجارة والصناعة بخصوص سوق القطن المصري في أمريكا بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٣ ، نفس عدد الأهرام الاقتصادى ، نفس السنة ، ص ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) الأهرام الاقتصادى : نفس العدد السابق ، نفس السنة ، ص ٣٨ .

المستوى السياسى أيضا إذ أن مصر تعد رائدة العالم العربى وتحتل مكانة استراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . وحتى تتمكن أمريكا من التخفيف من زيادة الروابط بين مصر ودول الكتلة الشيوعية واحتمال ارتباطها بنمط الاقتصاد الروسى ، أوصى بعض المسئولين بوزارة الخارجية الأمريكية حكومتهم بضرورة إيجاد حل لمشكلة تصريف مصر لأقطانها ، حتى لا تعطى فرصة لانتشار الشيوعية وكسب نفوذ لها فى مصر ، وبالتالى التوغل فى منطقة الشرق الأوسط ، مما يؤثر على المصالح القومية الأمريكية فى المنطقة ، وناشدوا حكومتهم بالتعاون مع مصر بالاستجابة لاقتراحات وزير ماليتها بإقامة مؤتمر يضم ممثلى الدول المصدرة للأقطان حتى يتم التنسيق بينها[١] . إلا أنه حتى نهاية فترة الدراسة لم تتخذ أية خطوات نحو التخفيف من القيود الأمريكية تجاه الأقطان المصرية رغم مساعى مصر المتعددة لزيادة صادرات القطن إلى أمريكا .

وقد تجلت أهم تلك المساعى فى الجهود التى قامت بها السفارة المصرية فى واشنطن ، حيث دأبت السفارة منذ اتباع الحكومة الأمريكية نظام الحصص عام ١٩٣٩ على واردات الأقطان طويلة التيلة ، على تقديم المذكرات للحكومة الأمريكية معارضة هذا النظام الذى حدَّ من نشاط مصر التجارى فى السوق الأمريكية كما حرصت السفارة على الاتصال بالجهات التجارية المختصة فى أمريكا - سواء من المسئولين الرسميين أو غير الرسميين - للعمل على إلغاء نظام الحصص أو التخفيف منه ، وقد كثفت جهودها فى عام ١٩٤٩ نظرا لانخفاض صادرات الأقطان المصرية إلى أمريكا فى عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، كما سبق توضيحه ، فقام السفير المصرى بإجراء محادثات مع كل من وزير التجارة الأمريكى وأعضاء مجلس التجارة الخارجية الأهلية بنيويورك ، موضحا لهم ضرورة زيادة الحصص المقررة أو على الأقل إلغائها بالنسبة للأقطان طويلة التيلة الممتازة التى يبلغ طول تيلتها ١ ٣/٨ بوصة فما فوق ، إذ أن هذه النوعيات لاتمثل خطرا على الأقطان الأمريكية التى لا يتجاوز أقصى طول معظمها ١ ١/٤ بوصة ، كما أن الصناعات الأمريكية فى حاجة لمزيد من الأقطان المصرية عما هو مقرر فى الحصص ، ومما يؤكد ذلك توصية لجنة التعريفة الجمركية الأمريكية بحصتين إضافيتين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ . وقد بُين السفير المصرى أنه على الرغم من أن نظام الحصص يحدُّ من حرية تصدير الأقطان إلى أمريكا إلا أنها مازالت تنادى بضرورة العمل على تيسير

---

(١) U.S.N.A., D.O.S., 611.74/10-1955. dated 13/10/1955. p.6 . 874. 2614/12-155. dated 28/12/1955. p. 3.

وثائق وزارة الخارجية : محفظة قم ١٣٤٩ - ملف رقم ١٠٣/٧/١٣١ جـ١ بتاريخ ١٩٥٦/٤/٥ .

التبادل التجارى وتهيئة الظروف الدولية بضمان حرية التجارة ، وقد يعد هذا مناقضا لسياسة أمريكا التجارية[١] . كذلك ما قام به السفير المصرى بواشنطن عام ١٩٥٤ من مجهودات إثر تواتر الأخبار حول تفكير أمريكا فى تخفيض الحصة من القطن المصرى طويل التيلة المستوردة أو منع استيراده ؛ حيث أجرى المستشار التجارى بالسفارة عدة محادثات مع رئيس قسم الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية ومعاونيه المختصين بشئون مصر موضحا لهم خطورة التزام أمريكا اتخاذ مثل هذه الخطوة على العلاقات بين البلدين ، وشرح لهم أهمية القطن بالنسبة للاقتصاد المصرى باعتباره المورد الرئيسى لحصول مصر على الدولارات اللازمة لاستيراد ما تفتقر إليه من سلع انتاجية تساهم فى تدعيم النشاط الزراعى والصناعى بها ، وأن التفكير فى تخفيض الحصة لا يتفق مع سياسة أمريكا الاقتصادية التى ترمى إلى مساعدة الدول الأخرى لزيادة حصيلتها الدولارية ، وأنها كما تيسر وسائل استبدال منتجات الدول الأوربية ، فينبغى أن ترفع القيود المفروضة علي توريد الأقطان المصرية إليها ، أيضاً أوضح مضار ذلك على صناعة المنسوجات الرفيعة الأمريكية التى تعتمد على الأقطان المصرية طويلة التيلة التى تستوردها أمريكا بكميات ضئيلة إذا ما قيست بإجمالى المخزون لديها والتى لا يمكن إحلال أقطان أخرى محلها ، هذا فضلا عن أن اتباع أمريكا لمثل هذا الإجراء قد يؤثر علي سمعتها لدى الشعب المصرى الذى قد يفسره على أنه نوع من الضغط الاقتصادى الأمريكى على مصر وبعده تضامنا منها مع بريطانيا التى بدأت من الخمسينات الإحجام عن استيراد القطن المصرى بكميات كبيرة بهدف الإضرار بالاقتصاد المصرى ، وقد أسفرت هذه المحادثات عن تأكيد المسئول الأمريكى للسفير بعدم إجراء أى تغيير على الحصص فى ذلك العام ولكنه لا يضمن إمكانية حدوث مثل هذا التغيير مستقبلا ، وعلى مصر إعادة النظر فى سياستها التى تعتمد على القطن الذي بدأت تنافسه الألياف الصناعية - إلى حد ما - فى الأسواق الخارجية[٢] .

كما عملت الحكومة المصرية على إرسال الوفود الفنية لدراسة سوق القطن فى أمريكا والاتصال بالمستوردين وشركات الغزل والنسيج للوقوف على مدى ما يمكن عمله لدعم الطلب الأمريكى على الأقطان المصرية ، فعلى سبيل المثال فكرت وزارة المالية فى عام ١٩٤٦ بالاشتراك مع وزارتى التجارة والصناعة والزراعة فى إرسال بعثة إلى أمريكا تتألف من بعض موظفى الحكومة المختصين وفريق من ممثلى التجار المصدرين للقطن للدعاية للقطن المصرى فى تلك السوق لزيادة تصريفة وذلك بالاتفاق

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٤٣ ملف ١/٨٢/٧٣٢ (سرى جدا) بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٥ ، محفظة رقم ٥٠٩ ، ملف ١٠/٧/٢٠٣ج٣ (سرى) ، تقرير معد بمعرفة المستشار التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٠ ، الاهرام : العدد ٢٢٨٤٣ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٨ .

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٦٩٨ ملف ١/١٧/٢٠٧ج١٧ (سرى جدا) خطاب من السفارة المصرية بواشنطن الي وزير الخارجية المصري بتاريخ ١٩٥٤/١/١١ .

على ما يمكن عقده من صفقات بعد أن أصبحت الدول الأخرى المنتجة للأقطان طويلة التيلة تتسابق فى بذل كل المساعدات الممكنة لصدريها لفتح أسواق جديدة لأقطانهم . وقررت تلك الوزارات المعنية إعادة النظر فى سياسة القطن فى مصر فى ضوء المعلومات التى سيتضمنها تقرير تلك البعثة والبعثات الأخرى المتزامنة معها الموفدة إلى الأسواق الأخرى التى يصدر إليها القطن المصري[١] .

كذلك رأت الحكومة المصرية فى عام ١٩٥٥ أن أفضل طريق عملى لتقريب وجهات النظر المصرية الأمريكية بشأن الحد من القيود الأمريكية على القطن هو التفاهم مع هيئة السوبيما - التى تمثل اتحاد مزارعى الأقطان الأمريكية المصرية طويلة التيلة التى بدأت تظهر فى الأفق بشكل قوى يهدد إلى حد ما مصالح مصر فى السوق الأمريكية كما سبق ذكره - ولقد بذل المشرف على أعمال المكتب التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن مجهودات كبيرة لمحاولة التفاهم مع المسئولين فى تلك الهيئة ؛ توطئة لفتح مجالات للتعاون المشترك لتنسيق الدعاية للأقطان طويلة التيلة وإجراء الأبحاث الفنية على هذه الأقطان بغية توسيع نطاق استيعاب السوق الأمريكية لكميات متزايدة من هذه الأقطان ولكن لم يتم شيئا ما فى هذا الصدد ، بل على العكس قوى نشاط هيئة السوبيما وزاد عدد أعضائها إلى أن وصل إلى مايقرب من ٣٠٠٠ عضوا ، كما تمكنت هذه الهيئة تحت رعاية الحكومة الأمريكية - بما تكفله للسوق الأمريكية من حماية وما تبذله من مساعدات - من توطيد أقدامها فى ذات السوق[٢] .

ومع كل ما بذلته مصر من جهود للتخفيف من القيود الأمريكية على صادرات الأقطان المصرية إلى أمريكا ، ظلت تلك القيود قائمة حتى نهاية فترة الدراسة ، بالرغم من تأييد بعض الجهات الأمريكية لوجه النظر المصرية من ضرورة رفع القيود وزيادة ما تستورده أمريكا من القطن المصرى ، فكانت السفارة الأمريكية بالقاهرة والقنصلية التجارية الأمريكية بالاسكندرية فى طليعة تلك الجهات، إذ أرسلتا العديد من التقارير لحكومتهما تفيد ضرورة إعادة النظر فى نظام الحصص الأمريكى وحاجة مصر لمزيد من الدولارات للحصول علي احتياجاتها من السلع الأمريكية ، وأنه لن يتأتى لها ذلك إلا عن طريق زيادة صادراتها من الأقطان للسوق الأمريكية ، وقد بَنَتْ تلك الجهات تأييدها استنادا إلى تواجدها فى مصر ووقوفها على وضع الاقتصاد المصرى عن قرب ، كذلك كانت وزارة الخارجية الأمريكية - وخاصة قسم الشرق الأدنى بها - متعاطفة مع مطالب مصر نحو

---

(١) نفس المصدر : محفظة رقم ٣٤٣ ، الملف السابق ، بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٥ .. محفظة رقم ١١٢٧ - ملف ٣/٤/٤٦ جـ٢ ، مذكرة من وزارة المالية مرفوعة لمجلس الوزراء الذى وافق عليها فى ١٩٤٦/٥/٥ .

(٢) نفس المصدر : محفظة رقم ٣٤٣ ، الملف السابق وبنفس التاريخ السابق .

التخفيف من الحصص او الغائها بالنسبة للأقطان التى يبلغ طول تيلتها ١ ٣/٨ بوصة فما فوق ووافقت لجنة التعريفة الجمركية - وهى اللجنة المسئولة عن عمل الدراسات ووضع التوصيات المتعلقة بالتعديلات على نظام الحصص - على ان تأخذ فى الاعتبار إمكانية زيادة المسموح باستيراده من الأقطان طويلة التيلة الممتازة إلا أن معارضة الكونجرس القوية تحت ضغط مزارعى الأقطان بولايات الجنوب لتعديل أو إلغاء الحصص وقفت حائلا دون الاستجابة لتوصيات تلك الجهات[١] . كما أيدت وزارة الزراعة الأمريكية مزارعى الأقطان فى مطالبهم بضرورة الابقاء على نظام الحصص كما هو دون تعديل ، وشجعتهم فى التوسع فى انتاج الأقطان طويلة التيلة ووقفت ضد أية محاولة تهدف التخفيف من نظام الحصص ، مبررة موقفها بحمايتها لمصالح الزراع والسوق الأمريكية المحلية ، ولما كانت سياسة أمريكا التجارية تتأثر بالتيارات والمصالح الخاصة بمختلف الطبقات فى الوقت الذى كان الرئيس الأمريكى يحتاج لتأييد أصحاب المصالح فى انتخابات الكونجرس التى تجرى كل عامين والتى تتناول كل أعضاء مجلس النواب وثلث أعضاء الشيوخ ، كذا انتخابات الرئاسة التى تجرى كل أربع سنوات ، ونظرا للمعارك العنيفة بين الحزبين الديمقراطى والجمهورى ، استطاع ممثلوا زراع القطن فى ولايات الجنوب ، إقناع الرئيس الأمريكى بوجوب عدم تغيير نظام الحصص ، وقد استجابت دوائر البيت الأبيض لمطالبهم[٢].

وإزاء عجز مصر عن حل مشكلة زيادة صادراتها من الأقطان الأمريكية ، قام المستشار التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن بدراسة السوق الأمريكية وخرج من تلك الدراسة بنتائج تفيد بأن تلك السوق تستوعب كميات كبيرة من غزل القطن وخيوط الحياكة ، وأورد أمثلة على ذلك بأنه فى عام ١٩٥٤ بلغت جملة واردات أمريكا من هاتين السلعتين ما يقدر بـ ١٠٤١٨٧٢ رطل ، بلغت قيمتها ٧٥٥٣٢٤ دولار ، وعلى ذلك فقد أوضح للمسئولين المصريين إمكانية استغلال مصر تلك الفرصة عن طريق تصدير كميات كبيرة من غزل القطن[٣] ، وخاصة أن مصر مؤهلة لذلك ، حيث إن إنتاجها من الغزل إزداد عاما بعد آخر ، فبعد أن كان يبلغ ٥٦٠٠٠ طن عام ١٩٥٢ وصل إلى ٧٣٠٠٠ طن عام ١٩٥٥ ، أى بزيادة قدرها ١٧٠٠٠ طن بنسبة ٣٠,٤٪ ، وبذا تتمكن من تعويض

(١) FRUS., vol v, 1950 : Memo regards problem of Cotton quota for Egypt, dated 24/2/1950, pp. 286-287. Nahn, Peter L. : Op.cit., P.P. 57,245.

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٣٧٤ ، ملف ١٠/٧/٢٠٣ جـ٨ ، تقرير السفارة المصرية بواشنطن الاسبوعي معد بمعرفة السكرتير التجاري بالسفارة بتاريخ ١٩٥٠/٣/٣١ .

(٣) نفس المصدر : محفظة رقم ١٣٤٩ - ملف ١٠٣/٧/١٣١ جـ١(سرى جدا) ، خطاب السكرتير التجاري لسفارة مصر بواشنطن الي وكيل وزارة التجارة والصناعة بخصوص سوق القطن المصري فى أمريكا بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٣ .

النقص فى صادرات القطن الخام وذلك بتصديره فى صور أخرى تفاديًا للقيود الأمريكية من حصص وغيرها[١]

صادرات مصرية أخرى:

يلى القطن البصل فى الأهمية فى قائمة الصادرات المصرية إلى أمريكا ، ومع أن أمريكا تعد أولى دول العالم ، إنتاجا له - كما سبق ذكره - إلا أنها كثيرا ما كانت تلجأ لاستيراد كميات كبيرة منه لتغطية استهلاكها المحلى فقد اقبلت على البصل المصرى نظرا لجوده صنفه ونضوجه مبكرا عن أبصال الدول الأخرى المصدره له والمنافسة كبصل إسبانيا وهولندا وايطاليا ، وصدرت مصر إلى السوق الأمريكية البصل بنوعيه الطازج والمجفف ، فبالنسبة للبصل الطازج مَثُل المحصول الصعيدى معظم البصل المصدر الذى يبدأ موسم تصديره فى أول مارس من كل عام ولمدة ثلاثة أو أربعة أشهر . وفضلت السوق الأمريكية البصل المصرى الكبير الحجم . وقد وضعت الحكومة سياسة ثابتة لتصديره ، تتلخص فى الإعلان عن الكميات التى سيرخص بتصديرها بصفة مبدئية فى شهر فبراير علي أساس التقديرات الأولية للمحصول ، ثم تعلن فى أبريل عن باقى الكميات التى سيرخص بتصديرها فى حدود التقدير النهائى للمحصول ، وحفاظا منها على سمعة المحصول من البصل فى الأسواق الخارجية أوكلت إلى مكتب مراقبة الصادرات الإشراف على رسائل البصل المصدره للتثبت من جودتها[٢] .

أما فيما يتعلق بالبصل المجفف فقد بدأت صناعته فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية بتشجيع من مركز تموين الشرق الأوسط ، وذلك نظرا لأن البصل الطازج يشغل حيزاً كبيرا فى السفن وتعذر تصديره بكميات كبيرة فى فترة الحرب لصعوبات النقل والشحن وقلة الأماكن المتاحة بالسفن ، فقدم المركز لمصر الآلات الخاصة بتلك الصناعة والخبرات الفنية اللازمة لها وبدأ انتاج البصل المجفف عام ١٩٤١ بكميات زادت عاما بعد آخر ، وعملت الحكومة المصرية على استمرار هذه الصناعة بعد الحرب بعد أن زاد الطلب عليها فى الأسواق الخارجية ، والبصل المجفف نوعين : إما فى شكل مسحوق يشترط فيه أن يكون متجانس اللون ، مائلا للاصفرار محتفظ بنكهة البصل خاليا من الرطوبة أو فى شكل شرائح يشترط أن تسترد شكلها الأصلى بعد وضعها فى الماء المغلى ، وقد لاقى

---

(١) ادارة التعبئة العامة : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ - ١٩٦٢ ، القاهرة ، ١٩٦٣، ص ٥١.

(٢) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥١ ، ص ١٥٥ ، الاهرام الاقتصادى : العدد ٦٠ ، مايو ١٩٥٦ ص١٤

البصل المصرى المجفف بنوعيه قبولا فى السوق الأمريكية . وبدأت مصر تصدر إليها كميات منه أخذت فى الزيادة من أواخر الأربعينيات وحتى نهاية فترة الدراسة[١] والجدول التالى يبين حصة أمريكا من البصل بنوعية ، مقداراً وقيمة .

جدول رقم (١١)

مقدار وقيمة صادرات مصر إلى أمريكا من البصل بنوعيه من عام ١٩٤٦ حتى ١٩٥٧

السنة	صادرات مصر إلى أمريكا من البصل الطازج		صادرات مصر إلى أمريكا من البصل المجفف	
	المقدار بالطن	القيمة بالجنيه	المقدار بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٤٦	١	١٣٧٥	--	--
١٩٤٧	٣٢٠	٥١٣	٤	٥٧
١٩٤٨	٢٧٣	٤٣٦٨	٢٩	٤٤٢
١٩٤٩	٢٠٣	٢٢٢٥	٨٧٧	١٣٠٢٦
١٩٥٠	٢٠	--	٢٥٨٠	٤١٤٢١
١٩٥١	٧٣٢	١٢٧٢٦	٢٨٢	٤٤٦١٢
١٩٥٢	٢٣٨	٦٠٣٨	١٧٣	٣٥٤٦٥
١٩٥٣	٢٥	٤٧٥	٦٣٧	١١٢٦٩
١٩٥٤	٢٠	٣٦٥	٣٣٩	٣٧٥٨٥
١٩٥٥	٤٥	٨٣٤	٢٨٨	٣٠٤٤٤
١٩٥٦	-	--	٢٠٥	٢٨٨١٢
١٩٥٧	٢٥	٥٠٠	٣١٤	٤٩٦٧٧

المصدر : وزارة المالية - مصلحة عموم الإحصاء : النشرة السنوية عن تجارة مصر الخارجية عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ص ص ٦٩٥ - ٦٩٦ ، عامى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ص ص ٧٣٥-٧٣٦ ، عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ص ص ٧١٨ - ٧١٩ ، عام ١٩٥٢ ، ص ص ٥٩٨ - ٥٩٩ ، عام ١٩٥٣ ، ص ص ٥٢٨ ، ٥٦٩ ، عام ١٩٥٤ ، ص ٥٤٢ ، عام ١٩٥٥ ، ص ص ٥٥٠-٥٥١ ، عام ١٩٥٦ ، ص ص ٥٢٨-٥٢٩ ، عام١٩٥٧ ، ص ص ٤٨٣ - ٤٨٤.

من الجدول رقم (١١) يتبين أنه بينما كان متوسط صادرات مصر إلى أمريكا من البصل الطازج فى السنوات من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠ يبلغ ٢١٩ طنا بقيمة ٣٢٧٤ جنيها ، إذا بتلك الصادرات تزيد زيادة هائلة فى عام ١٩٥١ لتصل إلى ٧٣٢ طنا أى بزيادة قدرها ٥١٣ طنا عن متوسط الفترة السابقة بنسبة ٢٣٤.٣٪ وربما يرجع ذلك إلى نقص المحصول الأمريكى من البصل الطازج فى ذلك العام مما أضطرها إلى الاعتماد على البصل المستورد بشكل أكبر ، وقد أدى ذلك

(١) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة السابعة ، عدد ٨٥ (أغسطس ١٩٤٣) ص ٢٥ ، الاهرام الاقتصادى : العدد ٦ مايو ١٩٥٦ ، ص ١٦ .

إلى زيادة المستورد من البصل المصرى وغيره . غير أن هذه الزيادة لم تستمر: إذ عادت كميات البصل المصرى المصدر إلى أمريكا فى عام ١٩٥٢ إلى مستوى ما كانت عليه قبل عام ١٩٥١ - التى تعد سنة استثنائية - وإن كانت قيمة تلك الكميات جاءت أعلى من مستوى السنوات السابقة ، وهذا يعنى ارتفاع سعر البصل المصدر فى عام ١٩٥٢ عما كان عليه من قبل

كما يلاحظ أيضا أن صادرات مصر من البصل قد هبطت هبوطا حادا فى السنوات من ١٩٥٣ وحتى نهاية فترة الدراسة . ورغم تطبيق مصر لنظام حق الاستيراد من عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٥ وإعطاء المصدرين حق الاستفادة بـ ١٠ / من حصيلتهم من الدولارات عما يصدرونه من البصل ليتمكنوا من مواجهة منافسة أبصال الدول الأخرى فى السوق الأمريكية[١] . وترجع أسباب نقص صادرات البصل المصرى فى تلك الفترة (١٩٥٣-١٩٥٧) إلى عدم إقبال السوق الأمريكية عليه كما ورد بتقرير لوزارة الزراعة الأمريكية . أوضحت فيه أن البصل المصرى يصل إلى أمريكا مصابا ببقع سوداء ، ولذلك أصبح غير مرغوب فيه فى تلك السوق ولذا فهو يلقى منافسة شديدة من أبصال الدول الأوربية المصدره لتلك السوق مما دعا وزارة الزراعة المصرية لإصدار تعليماتها إلى زراع البصل بضرورة العناية بزراعته وعدم تقليع المحصول قبل نضجة . كذلك لفتت أنظار مصدرى البصل بمراعاة فرز البصل المصاب للتأكد من سلامته وخلوه من الآفات قبل التصدير والعناية بالرسائل المصدره ، وتعريضها للشمس والهواء حتى تجف ، كى يصل البصل المصرى بحالة جيدة إلى الأسواق الأمريكية نظرا لطول المسافة، حرصا منها على الحفاظ على مكانة البصل المصرى فى تلك السوق[٢].

أما عن صادرات مصر إلى أمريكا من البصل المجفف - تشتمل أرقام الجدول رقم(١١) على نوعية المسحوق والشرائح - فبعد أن كانت حتى عام ١٩٤٨ لاتكاد تذكر ، إذا بها تبدأ فى الزيادة من عام ١٩٤٩ ويرجع ذلك لما قررته وزارة المالية المصرية فى ذلك العام من رفع القيود المؤثرة على تصدير مثل هذه السلعة والتي كانت تتمثل فى إلزام المصدرين بدفع قيمة الصفيح الأبيض الذى يستخدم فى تعبئة البصل المجفف المعد للتصدير بالدولارات ، بذا استطاع المصدرون زيادة الكميات المصدرة بموجب هذا القرار[٣] فبلغ متوسط ما صدر من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٥٢ ما مقداره ٢٠٠٠ ٤ طن وبقيمة بلغت متوسطها ٣٣٦٣١ جنيها ، وإذا بهذه الصادرات ترتفع ارتفاعا كبيرا فى عام ١٩٥٣ لتصل إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه - كمية وقيمة - من قبل وبذا أحتلت أمريكا المكانة الثانية بعد بريطانيا فى قائمة صادرات مصر من هذه السلعة وتعزى تلك الزيادة إلى تشجيع الحكومة المصرية لصناعة البصل المجفف ، فبدأ الانتاج فى الزيادة ، كما ترجع للانخفاض الذى

---

(١) الاهرام الاقتصادي : العدد الثامن والاربعين ، مايو ١٩٥٥ ، ص ١٣

(٢) الجمهورية العدد ٤٧ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٦

(٣) الاهرام العدد ٢٢٩٢١ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٨

أصاب صادرات مصر إلى أمريكا من البصل الطازج للأسباب السابق ذكرها ، فبدأ إقبال تلك السوق على زيادة الطلب على البصل المصرى المجفف فى ذلك العام[١] .

لم تستمر صادرات البصل المجفف إلى السوق الأمريكية عند مستوى عام ١٩٥٣ ، إذ انخفضت فى السنوات التالية وحتى نهاية فترة الدراسة لتصل فى المتوسط إلى ٢٨٦.٥ طن بقيمة بلغ متوسطها ٣٦٦٢٩.٥ جنيها أى بنقص قدره ٣٥٠.٥ طنا عن عام ١٩٥٣ بنسبة ٥٥٪ بمبلغ ٧٦٠٦٠.٥ جنيها بنسبة ٦٧.٥٪ وقد جاء الانخفاض فى القيمة أكبر من الانخفاض فى الكمية ، أى أن أسعار البصل المجفف المصدر قد انخفضت عن عام ١٩٥٣ .. ويرجع النقص فى الكميات والقيم فى تلك الفترة إلى ما قررته الحكومة الأمريكية بدأ من عام ١٩٥٤ ، من نقل مسحوق البصل من فئة التوابل إلى فئة الخضروات المحولة إلى دقيق مما ترتب عليه إخضاعه لرسم أعلى مما كان مفروضا عليه وبالتالى قلت صادرات مصر إلى أمريكا من هذا النوع وأصبح معظم المصدر من عام ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٥٧ من البصل الشرائح[٢] .

ويلاحظ بصفة عامة أن مصر استطاعت أن تعوض -إلى حد ما - نقص صادراتها إلى أمريكا من البصل الطازج من عام ١٩٥٣ وحتى ١٩٥٧ بما صدرت من البصل المجفف فى تلك الفترة .

وإلى جانب صادرات مصر إلى أمريكا من القطن والبصل صدرت إليها أيضا بعض السلع الأخرى وأن كانت بكميات وقيم ضئيلة ولكن مع هذا لايمكن تجاهلها إذ أنها تساهم مجتمعة بحصة مافى إجمالى صادرات مصر إلى أمريكا وبالتالى تحقق ولو قدر محدود من الحصيلة الدولارية لمصر ومن أهم تلك الصادرات المنجنيز والصوف الخام وشمع العسل وخرق وكهنة من القطن والحناء والسمسم والجلود المدبوغة ومن ثم فهى تتنوع ما بين مواد خام معدنية ومستلزمات انتاج وسلع زراعية ، وقد تفاوتت تلك الصادرات فى كمياتها وقيمها فى فترة الدراسة من عام لأخر ، والجدول التالى يوضح حصة أمريكا من صادرات مصر من تلك السلع مقدارا وقيما فى السنوات من عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٥٧ :

---

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٣ ، ص ١٧١ .

(٢) الجمهورية : العدد ٢٨٨ بتاريخ ١٩٥٤/٩/٢٥ .

جدول رقم (١٢)

بعض الصادرات المصرية إلي أمريكا مقدارا وقيمة ١٩٤٦ - ١٩٥٧

السنة	صادرات مصر من المنجنيز الي امريكا		صادرات مصر من الصوف الخام الي امريكا		صادرات مصر من شمع العسل الي امريكا		صادرات مصر من خرز وكهنة الي امريكا		صادرات مصر من حناء الي امريكا		صادرات مصر من السمسم الي امريكا		صادرات مصر من الجلود المدبوغة الي امريكا	
	بالطن	بالجنيه	بالطن	بالجنيه	بالطن	بالجنيه	بالطن	بالجنيه	بالطن	بالجنيه	بالطن	بالجنيه	بالطن	بالجنيه
١٩٤٦	-	-	١٦٧	٣ ٥٩٧	١٩	٤٧٣٠	٤٦٢٨	٧٩٥٢٨	١٤٨	١٧٦٠٥	-	-	-	-
١٩٤٧	٩٦٥٢	١٣٥١٣	١٣٣	٢٢٨٥٧	١٩	٤٨٩٢	٣٣٧٤	٦٦٤٤٧	٨٣	٩٧٨١	-	-	-	-
١٩٤٨	-	-	٤٢١	٨٨٠٢٩	١٦٨	٤٨٩٥٤	٤٢٤٧	١٠٣١٩٠	٨٤	٥٨٨٩	-	-	-	-
١٩٤٩	٧٦٢	٩٩٦٠	١٤٦	٣٣٦٤٩	٦١	١٨٥٦٩	٢٦٧٠	٦٤٢٠٢	١٤٠	١٠٥١٠	-	-	-	-
١٩٥٠	٧٢٩٧٢	٢٠٦٥٤٦	١٥٧	٨٦٧٦٧	١٢٤	٤٢٠٦٧	١٦٩٨	٣٠٩٢٦	٦٤	٦٧٣٩	-	-	١١	٨٤٤٠
١٩٥١	١٣١٧٥٢	٤١٩٢٥٨	٨٩	٦١٣٠٢	٢٠١	٩٥٩٧٤	١٧٠٣	٥٣٣٦٦	٦٩	٨٢١٣	-	-	١٠	٨٣٦٣
١٩٥٢	١٠٧٩٦٩	٤٢٦٤٥٢	٢٥٠	١٢٩٨٠٧	٧٢	٣٠٦٨٨	٧٠٢	٢٠٣٣٢	١٢	١٢٤٥	-	-	-	-
١٩٥٣	١٣٩١٣٣	٥٠٥٣٩٧	٢١٩	٩٧٤٧٠	١٥٩	٦٤٢٨٠	١١٥١	١٦٣٩٧	٢٠	٢١٢٥	-	-	٥	٣٣١٦
١٩٥٤	١٠٩١١٣	٣٨٦٨٢٥	١٢٥	٤٥٢٣١	٢٠٤	٨٢٣٨٣	٤٨٠	٧٠٤٨	٤٩	٤٦٢٥	١١٥	١٤١٥٩	٨	٥١١٨
١٩٥٥	١٣٨٠٣١	٤٣٦٢٦٩	٧٠	٢٣٩٩٠	١٠٥	٥١٠١١	-	-	٥٢	٣٠٤١	٣٦٣	٤٣٥٣٨	١٦	١١٥٩٢
١٩٥٦	١٥٧٩٥	٤٨٨٨٨٨	١٥٤	٤٩٣٠٣	٨٩	٤٤١٤٢	١١٠	٢٨٢٢	١٠٢	٥٩٧٠	٢٠٣	٢٤٧٤٩	١٥	١٢٠٣٣
١٩٥٧	-	-	٦	٢٥٧٢	٢٥	٩٢٧٩	٢٠	٧٧٩	٧١	٥١٠٠	٨٩	١٠٨٧٠	٢٢	١٧٤٤٦

المصدر : وزارة المالية - مصلحة عموم الإحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية من عام ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عن الأعوام ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، صفحات متفرقة .

من الجدول رقم(١٢) يتبين أن المنجنيز عاد ليظهر فى قائمة الصادرات المصرية إلى أمريكا فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن كانت قد توقفت صادراته إليها منذ عام ١٩٣٠ بتأثير الرسوم الجمركية الأمريكية - كما سبق ذكره - وإن ظل حتى عام ١٩٤٩ يصدر بكميات وقيم ضئيلة ولكن منذ عام ١٩٥٠ بدأت صادرات مصر من المنجنيز إلى أمريكا تزيد زيادة ملحوظة حتى بلغت أقصاها فى عام ١٩٥٦ ؛ إذ زادت قليلا عن ضعف ما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ بما مقداره ٨٥٠٠٠ طنا بنسبة ١١٦,٤٪ وترجع زيادة صادراته فى الخمسينات بصفة عامة إلى عدة أسباب منها : اكتشاف مناجم جديدة للمنجنيز فى شبه جزيرة سيناء منذ عام ١٩٤٩ ومنح الحكومة المصرية عدة تراخيص لاستغلالها[١] . لذا أخذ الانتاج فى الزيادة من هذا الخام عاما بعد آخر ، فعلى سبيل المثال بعد أن كان ٢٠٩٠٠٠ طن متري فى عام ١٩٥٢ ، زاد إلى ٢٧٧٠٠٠ طن متري فى عام ١٩٥٣ .. كذلك زيادة اعتماد أمريكا فى الخمسينيات على الأسواق الأفريقية ومنها مصر لمدها بالعديد من المعادن ومن بينها خام المنجنيز ، بعد أن فقدت سيطرتها السياسية - إلى حد كبير - على آسيا التى كانت أسواقها المورد الرئيسى لها لمثل هذه الخامات ، وبذلك استطاعت مصر أن تصدر إلى أمريكا كميات كبيرة من هذا الخام[٢] .

وبالرجوع للجدول رقم (١٢) يتضح أيضا أن صادرات مصر من الصوف الخام إلى أمريكا قد تذبذبت فى الفترة من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٦ وبلغت أقصى كميه لها عام ١٩٤٨ ، ويرجع ذلك إلى نمو صناعة غزل ونسج الصوف فى مصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتى اعتمدت بصفة رئيسية على الأصواف المحلية المحدودة إذ أن مصر لا تعد من الدول الفنية فى انتاج الاصواف وهى تنتج نوعين : أحدهما يسمى بالاوسيمى ويدخل فى صناعة المفروشات كالبطاطين والأكلمة والسجاد والثانى يسمى بالرحمانى وهو صوف الصحراء الغربية ويعرف أحيانا باسم المريوطى أو البرقي ، وهو أجود الأصواف الذى تنتجها مصر ويدخل فى صناعة المنسوجات الصوفية . وكلما زاد احتياج الصناعة المحلية للأصواف الخام كانت الحكومة المصرية تفرض قيودا على تصديره كالقيود التى فرضتها عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ،و كذا يلاحظ أن كميات صادراته تفاوتت من عام لآخر ، وقد وجه معظم المصدر من النوع الثانى بصفة رئيسية إلى السوق الأمريكية تلتها السوق السويسرية بهدف الحصول على العملات الصعبة وخاصة الدولار الأمريكي[٣] . كما يلاحظ من الجدول أن صادرات تلك

---

(١) الاهرام : العدد ٢٣٠٧٧ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٨ .

(٢) الاهرام الاقتصادي : العدد ٥٠ ، يوليه ١٩٥٥ ، ص ص ٢٨ - ٢٩ .

(٣) وزارة المالية : مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧ ، ص ٢٠٨

السلعه كادت تتوقف فى عام ١٩٥٧ حيث صدرت كميات لاتكاد تذكر . وربما يفسر هذا بنمو صناعة غزل وسج الصوف فى مصر واستهلاكها لمعظم الانتاج المحلى وعدم توافر فائض للتصدير

ومن السلع التى صدرتها مصر ايضا إلى أمريكا شمع العسل الذى يدخل فى صناعة بعض الأدوية ومستحضرات التجميل ويوضح الجدول رقم(١٢) الكميات المصدرة منه منذ عام ١٩٤٦ وحتى ١٩٥٧ تراوحت ما بين ١٩ ٤ ٢ طنا وبلغت أقصاها فى عام ١٩٥٤ مع أنها لم تسجل أعلى قيمة لها فى ذلك العام ، إذ جاءت أعلى قيمة عام ١٩٥١ وهذا يعنى أن الأسعار فى عام ١٩٥١ كانت أعلى من عام ١٩٥٤ كما يتبين من الجدول أيضا أنه بعد أن كانت صادرات شمع العسل آخذة فى الزيادة منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٦ - وأن تفاوتت من عام لآخر - إذا بها تتراجع فى عام ١٩٥٧ لتتقارب مع الكميات المصدره فى بداية الفترة أى فى عامى (١٩٤٦، ١٩٤٧) ، وأن زادت عنها قليلا . وقد يعزى هذا إلى زيادة استهلاك هذه السلعة محليا

فضلا عن السلع السابقة ، صدرت مصر إلى أمريكا أيضا كميات من الخرق والكهنة من القطن والتى تدخل فى صناعة بعض انواع من الورق . كذلك يمكن إعادة استخدامها - بعد إجراء عدة عمليات عليها - فى بعض الأغراض كصناعة أنواع من المنسوجات الخشنة ، وقد جاءت أمريكا كثانى دولة بعد بريطانيا فى استيراد تلك السلعة[١] . ومن نفس الجدول يتبين أن مصر قد صدرت كميات كبيرة من هذه السلعة إلى أمريكا فى الأعوام من ١٩٤٦ وحتى ١٩٥١ ، جاءت فى المتوسط ٣٠٥٣ طن وبقيمة متوسطها ٦٦٢٧٦ جنيها ، ولكن تلك الكميات بدأت فى الهبوط فى السنوات التالية وحتى عام ١٩٥٧ ، فيما عدا عام ١٩٥٣ ، لتصل إلى أقل كمية لها فى عام ١٩٥٧ ، إذ أصبحت من الضآلة إذا ما قورنت بما كان يصدر منها فى أول الفترة موضوع البحث وقد يرجع هذا إلى زيادة الاستهلاك المحلى فى مصر من هذه السلعة وقلة الفائض المتاح للتصدير .

ومن السلع الأخرى التى صدرتها مصر إلى أمريكا فى فترة الدراسة ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، الحناء والسمسم والجلود المدبوغة وإن كانت بكميات وقيم ضئيلة كما هو مبين بالجدول رقم (١٢) ، فصدرت مصر كميات من الحناء تراوحت كمياتها فى الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ما بين ١٢ ، ١٤٨ طنا بقيم تراوحت بين ١٢٤٥، ٥ ١٧٦ جنيها، وهى تدخل فى صناعة مستحضرات التجميل الخاصة بالشعر .

أما بالنسبة لصادرات مصر من السمسم إلى أمريكا فلم تظهر هذه السلعة فى قائمة الصادرات المصرية إليها إلا اعتبارا من عام ١٩٥٤ وحتى نهاية فترة الدراسة ، وقد بلغت أعلى كمية صُدِرَتْ

---

(١) نفس المصدر نفس السنة ص ٢١

منه فى عام ١٩٥٥ ويرجع هذا لزيادة الانتاج المحلى من السمسم فى ذلك العام فبعد أن كانت مصر تنتج ما يُقدر بـ ١١٨٠٠ أردب فى عام ١٩٥٢ ، إذا به يزيد ليصل إلى ١٤٢ أردب فى عام ١٩٥٥[١] . وللسمسم أهمية كبيرة إذ أنه يدخل فى عدد من الصناعات الغذائية كما أن مخلفاته تدخل فى صناعة علف الحيوان .

وفيما يتعلق بصادرات مصر من الجلود المدبوغة إلى أمريكا ، فإنه نظرا لنمو الصناعات الجلدية فى مصر وصناعة دبغ الجلود أيضا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، فرضت الحكومة قيوداً على تصدير الجلود المدبوغة إلى الخارج لكى توفر المادة الخام للصناعة المحلية ، لذا فلم تصدر إلا كميات ضئيلة إلى أمريكا فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ولكن بعد أن بدأت الجلود المدبوغة فى مصر تكفى وتزيد عن احتياجات السوق المحلية ، قامت الحكومة فى عام ١٩٥٣ برفع القيود على تصديرها وسعت لزيادة المصدر منها للخارج بعد أن كادت صادراتها تتوقف إلى الأسواق الخارجية ، فزادت الكميات المصدرة إلى أمريكا اعتبارا من عام ١٩٥٤ عاما بعد آخر حتى نهاية فترة الدراسة ، وإن كانت تلك الكميات تعدُّ ضئيلة جدا حيث تعرضت الجلود المصرية المدبوغة لمنافسة شديدة من مثيلاتها من الدول الأخرى فى الأسواق الأوربية بصفة عامة والسوق الأمريكية بصفة خاصة ، ولم تلق قبولا كبيرا عليها فى تلك السوق ، ولذا وُجِّهَ معظم ما صدرته مصر من تلك السلعة من عام ١٩٥٣ حتى نهاية فترة الدراسة للبلاد العربية[٢] .

كما صدرت مصر إلى السوق الأمريكية كميات كبيرة من الكتان والقنب ولكن منذ عام ١٩٤٨ بدأ المستوردون الأمريكيون فى الإحجام عن استيراد هذين الصنفين من مصر وذلك لتكرار تصدير رسائل تختلف عن العينات المتفق عليها ، وبذا فقد التجار الأمريكيون الثقة فى المصدرين المصريين ، وحتى تستأنف مصر من جديد إعادة تصدير هاتين السلعتين أستطلع رأى الملحق التجارى بالسفارة الأمريكية بالقاهرة ، فقدم عدة اقتراحات من شأنها إعادة الثقة بالمصدرين المصريين ، وتتلخص فى ضرورة أن تقوم الجهات المسئولة فى مصر بتصنيف الكتان والقنب المصدر إلى درجات ومنح شهادات رسمية للمصدرين تبين الدرجة الخاصة بالكمية المراد تصديرها إلى أمريكا تفاديا لحدوث أى تلاعب كى يطمئن التجار الأمريكيون مبدئيا ويعود الاقبال على استيراد الكتان والقنب المصرى فى السوق الأمريكية[٣] .

---

(١) ادارة التعبئة العامة : الكتاب السنوي للاحصاء العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢ -١٩٦٢ ، القاهرة ، ١٩٦٣، ص ٢٩ .

(٢) الاهرام الاقتصادي : العدد ٦٦ بتاريخ نوفمبر / ديسمبر ١٩٥٦ ، ص ٣٩ .

(٣) الاهرام : العدد ٢٢٧٤٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢ .

ولقد حاولت الحكومة المصرية تنويع الصادرات إلى أمريكا للخروج من هيمنة القطن على تلك الصادرات ، بدراسة إمكانيه تصدير سلع غير تقليدية للسوق الأمريكية ، فتعددت أراء المتخصصين حول إمكانية تصدير بعض السلع كالأعشاب الطبية والجبس ومنتجات خان الخليلى والوقوف على مدى استيعاب تلك السوق لمثل هذه السلع .

فقام المستشار التجارى بالسفارة المصرية بواشنطن بعدة دراسات للسوق الأمريكية للتعرف على حاجة تلك السوق لاستيراد الأعشاب الطبية وخرج من دراساته أن المصانع الكيماوية والمعامل الطبية بأمريكا تحتاج لأنواع معينة من هذه الأعشاب الطبية التى تنبت فى مصر ، ونتيجة لعدة اتصالات أجراها مع الهيئات الأمريكية المختصة، تلقى عرضا من وزارة التجارة الأمريكية باستعدادها للإعلان عن الأعشاب الطبية المصرية ؛ ليتعرف المستوردون الأمريكيون عليها ؛ ليقوموا بالاتصال بالمصدرين المصريين لاستيراد مثل هذه السلع ، وعلى هذا أرسل المستشار التجارى بالسفارة إلى الحكومة المصرية يحثها على تشجيع تصدير النباتات والأعشاب الطبية إلى أمريكا . ولما كانت الأعشاب مباح تصديرها فى مصر بصفة عامة عن طريق مصلحة الجمارك بشرط أن يكون مصدروها مقيدين بسجل خاص بوزارة الصحة لإحكام رقابتها على تصدير الأعشاب وخاصة وأن معظمها تدخل فى صنع العقاقير الطبية - فيما عدا بعض الاعشاب النادرة التى يشتد طلب المعامل المصرية عليها كنبات الحلة التى كانت محظور تصديرها - سعت وزارة التجارة والصناعة إلى تشجيع تجار تلك السلع عن طريق الغرفة التجارية المصرية بإجراء اتصالات مع المستوردين الأمريكيين لتصدير كميات منها إلى أمريكا وبذا يمكن تحقيق عائد من الدولارات الأمريكية لمصر[١] .

كذلك كانت هناك إمكانية لتصدير الجبس المصرى للسوق الأمريكية ، وما يؤكد ذلك تلقى وزارة التجارة والصناعة عروضا من بعض الشركات الأمريكية تبدى رغبتها فى استيراد مثل هذه السلعة وتستعلم عن إمكانيات تصديره إلى أمريكا وعن أسعار تكاليف شحنة والكميات التى يمكن لمصر تصديرها إلى أمريكا شهريا[٢] .

ومن السلع الأخرى التى قامت دراسات بشأن إمكانية تصديرها للسوق الأمريكية منتجات خان الخليلى كالمشغولات الذهبية والفضية والنحاسية والمصنوعات الجلدية كالحقائب والعلب الجلدية والمصنوعات العاجية الصغيرة والمصنوعات المطعمة بالصدف ذات الأشكال المختلفة والأقمشة الحريرية

---

(١) نفس المصدر : العددان ٢٢٤٤٧ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/١٨ ، ٢٢٧٤٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢

(٢) الجمهورية : العدد ٩١٠١ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/١٦

المزركشة ، فقام بعض أعضاء الغرفة التجارية بالاسكندرية بدراسة السوق الأمريكية ومدى استيعابها لاستيراد مثل هذه السلع وخلصوا إلى أن العديد من الدول تصدر مصنوعات صغيرة تتشابه مع مصنوعات خان الخليلى المصرية إلى أمريكا بمبالغ كبيرة كفرنسا وهولندا واليابان . كما أعرب مدير المعرض الدولى الدائم بـ « نيو أورليانز New Orlianze عن استعداده بتخصيص جزء من المعرض بالمجان لمدة شهر تستطيع مصر خلالها عرض منتجاتها من هذه السلع للتعارف التجارى بين المنتجين المصريين والمستوردين الأمريكيين ، وفى حالة ما إذا لاقت تلك السلع قبولا فى الأسواق الأمريكية فعلى مصر أن تستأجر جزءا من المعرض لاستغلاله ، ونظرا لأن تلك الصناعات فى مصر كانت تفتقر إلى وجود هيئة منظمة لها وعدم توافر رؤوس أموال كبيرة لدى القائمين عليها للانتاج على نطاق واسع للتصدير ، كما أن هذه الصناعات لا يراعى فيها المواصفات القياسية الواجبة وأن منتجيها فى عزلة عن الأسواق الخارجية ولا يقوموا بعمل الدعاية اللازمة للترويج لمنتجاتهم فى الخارج ، لذا أوصى أعضاء الغرفة بأن يهتم اتحاد الصناعات المصرية بترقية إنتاج مثل هذه السلع التى قد تلقي رواجا فى السوق الأمريكية بصفة عامة وفى الولايات الأمريكية الجنوبية بصفة خاصة ، وتقوم بإعداد كتالوجات لتعريف المستوردين بالأنواع التي تنتج فى مصر ليتم التعاقد بموجبها ، كذلك العناية بطرق التغليف التى تلعب دورا هاما فى الإقبال عليها فى الخارج ، ويحرصوا على توجيه تلك الصادرات عن طريق ميناء نيو أورليانز الذى يعد مفتاح الولايات الجنوبية ويلى ميناء نيويورك فى الأهمية نظراً لموقعه الممتاز على خليج المكسيك وعلى مصب نهر المسيسيبى ، مما ييسر تصريف البضائع المصدرة عن طريقه إلى أربعة عشر ولاية أمريكية من ولايات الجنوب ، كما أنه يمتاز برخص تكاليف الشحن والنقل بسهولة من خلاله[١] . ومن الملاحظ بصفة عامة أن السلع التى رؤى إمكانية تصديرها إلى السوق الأمريكية لم تظهربقوائم الصادرات المصرية إلى أمريكا خلال فترة الدراسة ، وربما يكون قد تم التعاقد على تصديرها خلال تلك الفترة ، إلا أن بدء الشحنات الخاصة بها لم تتم إلاّ فى الفترة التالية .

وحرصا من حكومة الثورة على زيادة الصادرات المصرية إلى الخارج سواء من السلع التقليدية أو السلع التى تأمل تصديرها ، وإيمانا منها بأهمية تنمية الصادرات لتوفير ما يلزم مصر من عملات أجنبية ، لاستيراد ما تحتاجه لرفع القدرة الانتاجية للاقتصاد المصرى ، أصدرت القرار رقم ٨٥٥ لسنة ١٩٥٧ لإنشاء الهيئة العامة لتنمية الصادرات للقيام بوسائل الدعاية والأعلان الكفيلة بتصريف المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية والاشتراك فى تحديد السياسة العامة لتصدير الحاصلات

(١) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة عشر ، العدد ٢٠٩ ، فبراير ، ١٩٥٤ ، ص ص ٤٨ - ٥٠ .

والمواد والمنتجات ، واقتراح الشروط التى يتم بموجبها فرز المنتجات المصرية وتصنيفها وتعبئتها والرقابة على تصديرها والعمل على اتخاذ الوسائل المختلفة لتشجيع تصدير بعض المنتجات[١] . ومن المفهوم ضمنا أن عمل هذه الهيئة سيعود بالفائدة على وضع الصادرات المصرية فى السوق الأمريكية.

أهم الواردات المصرية من أمريكا:

وقبل تناول أهم السلع التى وردتها أمريكا إلى مصر ، يجدر التنوية عن السياسة التى اتبعتها مصر بخصوص نظام الاستيراد فى الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، فلقد كانت الواردات المصرية تخضع لنظام التراخيص فى نهاية الحرب العالمية الثانية فى ظل رقابة مركز تموين الشرق الاوسط ، ولكن منذ نهاية الحرب رُفِعَتْ التراخيص عن معظم السلع فيما عدا بعضها التى كان مايزال بها ندرة على المستوى العالمى ، وبخروج مصر من الكتلة الاسترلينية من ١٥ يوليو ١٩٤٧ ، قامت الحكومة المصرية بوضع قواعد جديدة تنظم عملية الاستيراد من الخارج خوفا من نفاذ احتياطيها من العملات الأجنبية وبخاصة الدولارات الأمريكية وإحكام الرقابة على الجنيه الاسترلينى ، فصدر قرار وزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٧ فُرِضَ بمقتضاه إخضاع جميع السلع والمنتجات المستوردة من جميع البلاد لنظام تراخيص الاستيراد ، ثم تلاه قرار وزارى أخر رقم ٨٢ فى نفس العام لتنظيم شروط منح تراخيص الاستيراد ومع تحسن وضع بعض العملات الأجنبية فى عام ١٩٤٨ صدر قرار وزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٨ رُفِعَتْ بمقتضاه الرخص عن جميع البضائع والمنتجات التى ترد من العديد من الدول وبخاصة التى تقبل التعامل بالاسترلينى ، ولكنها استمرت بالنسبة للواردات التي ترد من دول العملة الصعبة كالدول التى تتعامل بالدولار كأمريكا وبعض دول العملات الأخرى كسويسرا والمانيا والبرتغال واليابان ، ونظرا لعدم وفرة الدولارات لدى مصر أنشأت فى نفس العام ما عُرِفَ بنظام حساب التصدير وحُدِدت حصص الأصناف التى لا يمكن استيرادها إلاَّ من البلاد التى تتعامل بالدولار ، على أن تخصم قيمتها على هذا الحساب[٢] . وبدخول الحكومة المصرية فى سوق القطن مشترية فى عام ١٩٥٢ وافتعالها أسعار مرتفعة ، زادت القوة الشرائية لدى منتجى القطن الذين باعوا أقطانهم للحكومة فزاد الطلب على السلع المستوردة ، مما أدى إلى اختلال توازن احتياطى العملات فى مصر فى الوقت الذى لم تتمكن فيه الحكومة من تصدير الأقطان التى اشترتها والحصول على عملات أجنبية ، وللحدّ من الطلب على السلع المستوردة عاودت الحكومة تعميم الرخص على جميع البضائع

---

(١) وزارة الاقتصاد : دليل التجارة الخارجية والنقد الاجنبي في العيد العاشر للثورة . الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٦٠

(٢) الاهرام الاقتصادي : العدد ٤٨ بتاريخ مايو ١٩٥٥ ، ص ٣٠

والمنتجات من جميع الدول مرة أخرى ، فأصدرت قرار وزارى رقم ١٢٠ فى السابع من اكتوبر عام ١٩٥٢ بتطبيق نظام الرخص[١] .

وقد اتخذت الحكومة المصرية من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٤ عدة اجراءات بتشجيع الصناعة المحلية وحمايتها فعملت على زيادة الرسوم الجمركية على بعض الكماليات لتصل إلى ١٠٠/ من قيمتها ، وبين ٢٠٪ ، ٥٠٪ على السلع التى يكفى الانتاج المحلى حاجة الاستهلاك منها ، فى حين خفضت رسوم الوارد على المواد الأولية اللازمة للصناعة ومستلزمات الانتاج والالات ، كما حظرت استيراد العدد والالات المستعملة لبعض الصناعات الا بموافقة وزارة التجارة والصناعة . كذلك قامت بتعديل مواصفات المناقصات الحكومية لتشمل السلع المنتجة محليا بعد أن كانت تستبعد لعدم استيفاء الشروط التى كانت موضوعه لصالح منتجات الدول الأجنبية ، وقامت بانشاء صناديق لدعم بعض الصناعات : كالقطن والحرير الصناعى والاسمنت[٢] . هذا فى الوقت الذى تم فيه الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية على إعفاء المواد الغذائية والملابس وغيرها من السلع التى ترد إلى مصر عن طريق الهيئات الخيرية الأمريكية - كهيئة كير Care ، التى سيتم الحديث عنها فى فصل المساعدات - لتوزيعها فى مصر عن طريق هيئات الاغاثة المصرية كذلك إعفائها من الضرائب الداخلية على أن تتحمل مصر نفقات النقل والتخزين بالداخل ، وقد تبودلت المذكرات الخاصة بهذا الاتفاق بين وزير الخارجية المصرى « محمود فوزى » والسفير الأمريكى بالقاهرة مستر كافرى Mr. caffery وتم توقيع الإتفاق بصفة نهائية فى أكتوبر عام ١٩٥٤[٣] .

وإن التدابير التى اتخذتها الحكومة تجاه الاستيراد من الخارج قد حققت أهدافها من عام ١٩٥٥ - إلى حد ما - للحد من استيراد الكماليات والإقلال من الوارد من المواد الغذائية والسلع التى تنتج مثيلاتها محليا مع تمكين الصناعة من استيراد المعدات والالات وتخفيض الرسوم عليها ، واستمراراً فى متابعة هذه السياسة اتخذت الحكومة فى عام ١٩٥٥ بعض الإجراءات لخفض رسم الوارد على بعض السلع اللازمة لتنمية بعض الصناعات ، فأعفت واردات الجوت ومواد النسيج كالحرير الصناعى الذى يدخل فى صناعة إطارات الكاوتشوك ، كذا المستلزمات المستوردة لمصانع الحديد والصلب من الرسم لمدة ثلاث سنوات[٤] ، وتعويضا للعجز فى إيرادات الدولة نتيجة هذه

---

(١) نفس المصدر : نفس العدد ، ص ص ٣٠ - ٣١ .

(٢) علي الجريتلي : التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٥٢ - ١٩٦٦ ، دار المعارف بمصر، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ص ٥٠ - ٥١.

(٣) الجمهورية : العدد ٣٢٤ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٣١ .

(٤) وزارة المالية : مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥ ، ص٩ .

الاعفاءات، فرضت الحكومة رسم استيراد قدره ٧٪ على جميع الواردات باستثناء معدات الصناعة والآلات والمهمات اللازمة لتنمية الانتاج القومى والمواد الخام الضرورية للصناعة، كذا ما يستورد من مهمات وبضائع لإعادة تصديرها، وإعفاء المطبوعات الثقافية والصحف والمجلات أيضا وذلك بموجب القانون رقم ٤١٨ الصادر فى ١٩٥٥/٨/٢١[١]. كما أعلنت وزارة المالية والاقتصاد سياسة جديدة للاستيراد لعام ١٩٥٦ ، أصدرت بمقتضاها تراخيص الاستيراد وفقا لنظام نصف سنوى، فحددت قيمة الواردات الإجمالية للنصف الأول من عام ١٩٥٦ فى ضوء قيمة الصادرات المصرية لعام ١٩٥٥ ثم حددت قيمة الواردات فى النصف الثانى من عام ١٩٥٦ فى ضوء الصادرات المصرية فى النصف الأول من نفس العام. ولا يدخل فى هذا التقدير الواردات اللازمة لأمن الدولة أو ما تشتريه الحكومة بطرق مباشرة كالاتفاقات او ما تستورده الشركات الأجنبية المستثمرة فى مصر كشركات البترول، ولا تتضمن المعدات التى تستورد وفقا لنظام المعونة الاقتصادية الأمريكية أو ما يستورد من فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية. واستهدفت الحكومة من اتباع هذا النظام الجديد تيسير الإجراءات على المستوردين ومحاولة أحداث توازن بين واردات السلع الاستهلاكية والانتاجية[٢]. كذلك أصدرت وزارة المالية فى١٩٥٦/٤/١٩ قراراً بفرض رسم إحصائى جمركى بواقع ١٪ من القيمة على جميع البضائع المستوردة من الخارج، ويحصل مع الرسوم الجمركية المستحقة على الواردات[٣]. كما أصدرت الوزارة تعليماتها للمستوردين فى أوائل ديسمبر ١٩٥٧ بضرورة الحصول على موافقة رقابة النقد التابعة للوزارة فى حالة الاستيراد بالدولار أو بالجنية الاسترلينى، وذلك لتنظيم تحويل الأموال إلى الخارج[٤].

وكنتيجة لكل ما بذلته الحكومة نحو تعديل نظام الاستيراد إلى جانب إنشائها للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى - الذى عمل منذ عام ١٩٥٢ - لتشجيع المشروعات الصناعية الخاصة التى تعتمد على استخدام الخامات المحلية بتخفيض الواردات الاستهلاكية أو الانتاجية ، نمت الصناعة فى مصر فى الخمسينيات نموا محدودا وإن ظلت مصر حتى نهاية فترة الدراسة بلدا زراعيا بالدرجة الاولي[٥] . ومما يؤكد ذلك ما مثلته نسب الانتاج الزراعى والصناعى والنشاط التجارى فى تقديرات الدخل القومى .

---

(١) الوقائع المصرية : عدد ١٤ بتاريخ ١٩٥٥/٩/١ .

(٢) البنك الاهلي المصرى : النشرة الاقتصادية، المجلد التاسع ، العدد الأول ، ١٩٥٦ ، ص ص ٥٢ - ٥٣ .

(٣) الجمهورية : العدد ٨٥٦ بتاريه ١٩٥٦/٤/٢٠.

(٤) نفس المصدر : العدد ١١٤٩ بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٥ .

(٥) عبد الرحمن يسري أحمد : استعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصرية خلال ربع قرن (١٩٥٠ - ١٩٧٥) ، بحث منشور فى مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ص ١٢٤ - ١٢٥ .

والجدول التالى يوضح ذلك فى السنوات المالية ٥٢/٥٣ وحتى ١٩٥٧/٥٦ :

جدول رقم (١٣)

نسب الزراعة والصناعة والتجارة فى تقديرات الدخل القومى

نوع النشاط	١٩٥٣/٥٢	١٩٥٤/٥٣	١٩٥٥/٥٤	١٩٥٦/٥٥	١٩٥٧/٥٦
الزراعة	٪ ٣١.٣	٪ ٣٠.٩	٪ ٣٢.٧	٪ ٣١.٣	٪ ٣٥.٠
الصناعة	٪ ١٥.٨	٪ ١٦.٥	٪ ١٦.٨	٪ ١٧.٦	٪ ١٨.٠
التجارة	٪ ٨.٩	٪ ٨.٩	٪ ٩.٠	٪ ٩.٥	٪ ٩.٥

المصدر : إدارة التعبئة العامة : الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ - ١٩٦٢ ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٢٥ .

من الجدول رقم (١٣) يتبين أن نسب الإنتاج الزراعى والصناعى والنشاط التجارى زادت فى تقديرات الدخل القومى فى السنة المالية ١٩٥٧/٥٦ عما كانت عليه فى السنة المالية ١٩٥٣/٥٢ ، إذ بلغت الزيادة ٣.٧٪ للزراعة ، ٢.٢٪ للصناعة ، ٠.٦ للتجارة ، وإن كانت الزراعة قد مثلت أكبر معدل فى نسبة الزيادة إلا أن نسبة زيادة الإنتاج الصناعى فى عام ١٩٥٧/١٩٥٦ عن عام ١٩٥٣/٥٢ جاءت أعلى نسبة فى الزيادة عن النشاطين الاخرين ، إذ سجلت ١٣.٩٪ فى حين سجلت فى الزراعة ١١.٨٪ والتجارة ٦.٧٪ .

وكما كان لسياسة مصر نحو الاستيراد من الخارج أثر على واردات مصر من أمريكا كذلك كان لسياسة أمريكا تجاه صادراتها للخارج أثر آخر على ما تستورده مصر منها، ففى أوائل عام ١٩٤٧ قررت الحكومة الأمريكية رفع قيود الإصدار على أربعة عشر سلعة من السلع الأمريكية التى كانت مايزال تصديرها يخضع لنظام رخص التصدير منذ الحرب العالمية الثانية بعد أن توافر إنتاجها فى أمريكا ومن أهمها بعض الادوية كالبنسلين، ورغم رفع القيود عن بعض السلع إلا أن الرئيس الأمريكى ترومان طلب من الكونجرس فى أبريل عام ١٩٤٧ مدّ أجل القانون الذى صدر وقت الحرب والخاص بإشراف الحكومة على التصدير والذى ينتهى فى ٣٠ يونيه ١٩٤٧ لمدة عام آخر، حماية للاقتصاد الأمريكى وحتى يتقارب مستوى عرض بعض السلع الأمريكية مع مستوى الطلب عليها[١]. ومعنى هذا أنه ظلت بعض قيود التصدير قائمة على السلع التى مازال بها ندرة حتى منتصف عام

---

(١) مجلة غرفة القاهرة : السنة الثانية عشرة ، العددين الثانى والرابع ، فبراير وابريل ١٩٤٧ ، ص ص ٢٤٠ ، ٤٧٩.

١٩٤٨. كذلك ناشدت الحكومة الأمريكية شركاتها المصدرة لبعض البضائع إلى مصر بتقديم تسهيلات فى الدفع مراعاة لقلة الدولارات لدى مصر، فقدمت بعض تلك الشركات التى لها وكلاء بمصر عروضا عام ١٩٤٧ باستعدادها ببيع منتجاتها لهم، بالتقسيط، فلا تطلب دفع مبلغ فورى إلا فى حدود ١٥٪ من قيمة السلع المباعة والباقى يسدد على مدى سنتين أو ثلاث سنوات إلى أن تتحرر مصر من القيود الخاصة بالعملة[١]. واستمرت الحكومة الأمريكية فى اتباع سياستها لتشجيع التصدير إلى مصر، وتمشيا مع هذه السياسة أعلن مدير بنك التصدير والاستيراد الأمريكى منح المستوردين المصريين قروضا طويلة ومتوسطة الأجل لتيسير الاستيراد من أمريكا، وذلك أثناء لقائه بوزير التجارة والصناعة المصرى فى الاجتماع الذى عقدته غرفة القاهرة التجارية فى اكتوبر ١٩٥٥[٢].

وسائل النقل ومستلزماتها:

وفيما يتعلق بواردات السيارات بمختلف أنواعها اعتبرت مصر سوقا رائجة لتجارة السيارات المستوردة ، حيث أنها افتقرت فى فترة الدراسة إلى صناعة مثل هذه السلع . فكلما زادت الطرق المعبدة فى مصر زاد الاقبال على استعمال السيارات التى كانت أهم ما تورده أمريكا إلى مصر ، وتعد أمريكا المورد الرئيسى لسيارات الركوب ونقل البضائع ، تليها انجلترا ففرنسا ، أما واردات سيارات الاتوبيس فتصدرت ألمانيا الدول الموردة لها ، وجاءت فرنسا كثانى مورد لهذه النوعية فى حين لم تكن أمريكا من الدول الرئيسية لتوريد سيارات الأتوبيس ، إذ وردت أعداد قليلة منها فى تلك الفترة ونظرا لقلة الدولارات لدى مصر فى فترة الدراسة واضطرارها لشرائها من السوق الحرة بأسعار مرتفعة ، عملت الحكومة على توفير ما لديها من دولارات لاستيراد الضروريات بالدرجة الأولى ، والحد من الكماليات كلما كان ذلك ممكنا .. ولما كانت السيارات وخاصة الركوب منها تعد من السلع الكمالية ، فقد رفعت الحكومة الرسوم المفروضة على استيرادها فى بعض السنوات ، وبذا ارتفعت أسعارها وقل استيرادها لصعوبة تصريفها .. لذلك تذبذبت واردات مصر من أمريكا من السيارات من عام لآخر[٣] . والجدول التالى يوضح حصة أمريكا من واردات مصر من السيارات بمختلف أنواعها . عددا وقيمة ونسبتها لإجمالى واردات مصر منها :

---

(١) الاهرام : العدد ٢٢١٦١ بتاريخ ١٩٤٧/١/١٦.

(٢) الاهرام الاقتصادى : العدد ٥٣ ، اكتوبر ١٩٥٥ .. ص ١٩ .

(٣) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧ .. ص ١٥ . الاهرام الاقتصادي : العدد ٤٤ ، يناير ١٩٥٥ ،ص ٣٦ .

جدول رقم (١٤)

واردات مصر من امريكا من مختلف السيارات أعوام ١٩٤٦ - ١٩٥٧

السنة	واردات مصر من أمريكا من سيارات الركوب			واردات مصر من امريكا من سيارات نقل البضائع				واردات مصر من امريكا من سيارات الاتوبيس	
	حصة امريكا بالعدد	نسبة حصة امريكا للاجمالي	قيمة حصة امريكا بالجنيه	حصة امريكا بالعدد	نسبة حصة امريكا للاجمالي	قيمة حصة امريكا بالجنيه	نسبة حصة امريكا للاجمالي	حصة امريكا بالعدد	قيمة حصة امريكا بالالف
١٩٤٦	١٨٧٨	٥٤,٨٪	٦٢٨٣٢٤	٢٢٩	٤١,٣٪	٩٤٨٥٩	٣٦,٥٪	٣٦	١٧٦٩٣
١٩٤٧	٢٩٩٦	٥٣,٧	١١٩٢٣٩٣	١٥٥٦	٨٧,١	٦٠٥٠٤٦	٨٣,٦	١١	١٦٣٤٢
١٩٤٨	١٠٢١	١٦,١	٦٣٢٨٦٨	١١٨٦	٤٦,٣	٦٦٩٩١٠	٥٠,٨	٧	١٩٥٨٩
١٩٤٩	٤٧١٧	٥٣,٩	٢٦٥٠٤٣٨	٦٤٠	٣٧,٦	٣٧٧٠٠٣	٣٧,٩	٨	٥٢٥٥٧
١٩٥٠	٢٥٩٨	٣٦,٧	١٨٢٩٣٦١	٥٢٠	٦٢,٣	٣٥١٣٦١	٤٤,٦	١	٣٠٠٥
١٩٥١	٤١٤٤	٤٨,٥	٢٨٤٢٤٢٩	١١٥٥	٦٢,٣	٩١٧٤٦١	٦٩,١	٦	٣٠٩١٥
١٩٥٢	١٧٤٦	٤٠,٩	١٢٤٦٦٥٨	١٧٤٤	٨٣,٩	١٧٥٠٥٩٦	٩٠,١	٣	١٩٠٢١
١٩٥٣	٤٥٠	٢٤,٧	٣٤٩٣٨٤	٢٣١	٦٠,٩	١٢٠١٣٨	٤٩,٤	٦	٢٧٥٨٤
١٩٥٤	٤٦٤	١٦,١	٣٣٩٨٤١	٥٢٢	٧٢,٥	٧١٦٥٥٥	٨٥,٢	-	-
١٩٥٥	٢٦٦٢	٤٦,٥	١٨٨٣٠١٠	٤٩٥	٦٦,٤	٧١٠٦٠٥	٨٥,٥	٢	١٠٨٧٨
١٩٥٦	٨٨٥	٤٦,٤	٦٣٤٧٤٤	٤٤٧	٧٨,٣	٨٣٦٧١٤	٩٣,٣	-	-
١٩٥٧	٣٩٢	٣٧,٦	٢٨١٩٩٣	٤٩	١٣,٦	٥٨٤٨٤	١٩,٦	-	-

المصدر : وزارة المالية - مصلحة عموم الإحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية من عام ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، صفحات متفرقة .

من الجدول رقم (١٤) يتبين أن واردات مصر من أمريكا من سيارات الركوب بلغت فى المتوسط فى السنوات من ١٩٤٦ حتى ١٩٥٢ ، ٢٧٢٩ سيارة وأن تفاوتت أعدادها من عام لآخر حسب احتياجات السوق وبلغت أعلى ارتفاع لها عام ١٩٤٩ تلاه عام ١٩٥١ . ولكن ما وردته أمريكا من سيارات ركوب هبط هبوطا حادا فى السنتين التاليتين ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ليصل إلى سدس ما كان عليه متوسط السنوات السابقة ، ويرجع ذلك الهبوط إلى عدة أسباب منها ، قيام حكومة الثورة بالحدّ من منح رخص استيراد السلع الكمالية نظرا لنقص العملات الصعبة فى مصر وخاصة الدولارات الأمريكية ، وبما أن سيارات الركوب تندرج ضمن بند السلع الكمالية فقد قلت الرخص الممنوحة لاستيرادها ، كذلك رفعت الحكومة فى يونيه ١٩٥٣ الرسم القيمى على واردات السيارات إلى ٣٠٪[١] . كذا تشجيع الحكومة لإقامة بعض الصناعات فى مصر كصناعة تجميع السيارات ، وللحد من استيراد السيارات تامة الصنع خفضت فى أكتوبر ١٩٥٤ الرسم على السيارات التى تستورد مفككة من ٣٠٪ إلى ٢٠٪ . كما دارت محادثات بين وزير المالية المصرى ومدير أحدى الشركات الأمريكية التى تعمل فى مصر فى تجارة السيارات ولوازمها - شركة جنرال موتورز - حول إمكانية إقامة مصنع لتجميع السيارات الأمريكية فى مصر ، وقامت الشركة بشراء قطعه أرض بالاسكندرية لإقامة المشروع عليها ، وأبدت استعدادها لتقديم مبلغ ١.٥ مليون دولاراً لإقامة هذا المشروع ، وقد هدفت الحكومة من وراء ذلك التمهيد لصناعة السيارات كاملة فى مصر مستقبلا بعد إنشاء مصنع الحديد والصلب[٢] .

وقد عاودت واردات مصر من السيارات الأمريكية ارتفاعها فى عام ١٩٥٥ لتتقارب مع مستوى متوسط ما كانت عليه قبل عام ١٩٥٣ بسبب الانتعاش الذى تحقق فى مصر لتوافر أموال غير مستثمره نتيجة لتطبيق قانون الإصلاح الزراعى الذى حدّ من ملكية الأراضى الزراعية وإطلاق الحكومة حرية استيراد السيارات بالدولار ، فزاد الطلب على السيارات بشتى أنواعها وخاصة الأمريكية منها التى شهدت رواجا كبيرا فى ذلك العام وخاصة سيارات دودج وبلايموث وفورد وشيفورليه . وكان أكثر المشترين لهذه الأنواع ملاك الأراضى الزراعية الذين اضطرتهم أعمالهم السفر إلى الريف بعد أن الزمتهم الحكومة بمباشرة الإشراف على أراضيهم بأنفسهم ، فضلا عن الرأى السائد فى مصر فى ذلك الوقت بأن سيارات الركوب الأمريكية تمتاز عن غيرها بالمتانة فهى لذلك أصلح من

---

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٣ ، ص ١٥٩ ، البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع ، العدد الرابع ، ١٩٥٤ ، ص ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٢) الجمهورية : العدد ٨٢٣ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٨ .

غيرها للسفر فى طرق الريف غير المرصوفة[١] . ولم تستمر واردات السيارات فى العامين التاليين ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ كما كانت عليه عام ١٩٥٥، إذ هبطت فى عام ١٩٥٦ إلى ثلث ما كانت عليه فى عام ١٩٥٥ واستمرت فى الهبوط الحاد لتسجل أقل عدد ورد من أمريكا إلى مصر من هذه النوعية من السيارات فى عام ١٩٥٧ . ويعزى ذلك إلى ما قررته وزارة المالية والاقتصاد فى مارس ١٩٥٦ من تخفيض الحصة المرخص بها لاستيراد السيارات مؤقتا لتوافر أعداد كبيرة منها فى السوق المصرية وحذرت التجار بالداخل من محاولة رفع أسعارها واتخاذ إجراءات مشددة ضد من يخالف ذلك[٢] .

كما يتبين من الجدول رقم(١٤) أيضا أن نسبة حصة أمريكا إلى إجمالى واردات مصر من سيارات الركوب تذبذبت فى سنوات الدراسة إذ تراوحت ما بين ١٦,١٪ ، ٥٤,٨٪ حسب إجمالى السيارات المستوردة، ويُلاحظ أن أقل سنة وردت فيها أمريكا (١٩٥٧) لم تسجل أقل نسبة لها ويرجع هذا لقلة إجمالى المستورد فى هذا العام، لذا لم تأت النسبة منخفضة بنفس درجة إنخفاض الحصة .

وفيما يتعلق بواردات مصر من أمريكا من سيارات نقل البضائع تبين من الجدول رقم(١٤) أن متوسط ما وردته أمريكا لمصر فى الفترة من عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٢ بلغ ١١٣٣ سيارة نقل ، إذا بها تهبط هبوطا حادا فى عام ١٩٥٣ لتصل إلى خمس ١/٥ متوسط ماكانت عليه تقريبا وهو ما يُماثل عدد سيارات النقل الموردة لمصر فى عام ١٩٤٦ ويرجع الانخفاض فى عام ١٩٥٣ إلى توافر مثل هذا النوع من السيارات فى السوق المصرية بأعداد كبيرة نتيجة لما طرحه الجيش البريطانى من سيارات نقل للبيع ، والتى لاقت إقبالا لرخص أثمانها، حيث أنها مستعملة و لم تتحمل رسوما جمركية كالمستوردة من الخارج[٣]. وقد ارتفعت أعداد السيارات المورّدة من أمريكا فى الثلاث سنوات التالية (١٩٥٤-١٩٥٦) لتصل إلى ضعف ما كانت عليه فى عام ١٩٥٣ تقريبا وأن ظلت أقل من متوسط ما كانت عليه فى الفترة السابقة عام ١٩٥٣. ومع نهاية فترة الدراسة شهدت واردات مصر من أمريكا من هذه النوعية من السيارات إنخفاضا حادا لم تبلغه من قبل طوال السنوات موضوع البحث. وقد يُعزى هذا لتأثر معظم الواردات المصرية من أمريكا؛ لاستمرار تجميدها لأرصده مصر الدولارية لديها .

كما يتبين أن نسبة حصة أمريكا من إجمالى واردات مصر من سيارات نقل البضائع تراوحت

(١) الاهرام الاقتصادي : العدد ٥٠ ، يوليه ١٩٥٥ ، ص ١٤ .

(٢) نفس المصدر : العدد ٥٨ ، مارس ١٩٥٦ ، ص ١ .

(٣) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية ، عام ١٩٥٣ ، ص ١٥٩ .

بين ٦ . ١٣ / ١٠ . ٨٧٪ وإن كانت أعداد ما وردته أمريكا من سيارات نقل البضائع لمصر كان أقل مما وردته من سيارات الركوب . إلا أن نسبة حصتها جاءت أعلى فى معظم سنوات الدراسة وهذا يعنى أن معظم ما استوردته مصر من سيارات نقل جاء من أمريكا وإن ظلت سيارات الركوب تمثل أهم أنواع السيارات الموردة لمصر من أمريكا وذلك لارتفاع قيمتها ، بذا فهى تحتل نصيب أكبر من إجمالى قيمة واردات مصر من أمريكا .

أما فيما يتعلق بواردات مصر من أمريكا من سيارات الأمنيبوس فكانت من الضآلة إذا ما قيست بواردات مصر منها من سيارات الركوب ونقل البضائع ، إذ تراوحت فى السنوات التى وردت فيها خلال فترة الدراسة ما بين سيارة واحدة وستة وثلاثون سيارة أمنيبوس ، جاءت قيمتها ما بين ٣٠٠٥ ، ٥٢٥٥٧ جنيها ويرجع هذا للمنافسة الشديدة التى تعرضت لها سيارات الامنيبوس الأمريكية من السيارات الألمانية - طراز مرسيدس - والفرنسية - طراز - شوسون - فى السوق المصرية واستطاعت ألمانيا تصدر قائمة واردات مصر من سيارات الأمنيبوس[١] .

وإلى جانب ما وردته أمريكا إلى مصر من سيارات بمختلف أنواعها ، وردت إليها أيضا هياكل لجميع أنواع السيارات وأن تفاوتت من نوع لآخر ومن سنة لأخرى ، وبدأت تزداد اعتبارا من عام ١٩٥٣ بعد أن خفضت الحكومة الرسوم الجمركية المفروضة عليها . وجاءت واردات هياكل سيارات النقل فى المقدمة إذ تراوحت فى فترة الدراسة ما بين ٢٢٧ الى ٢٧٠٧ هيكلا فى حين تراوح ما وردته من هياكل سيارات الركوب فى نفس الفترة ما بين ٥٢ ، ٣٤٣ هيكل ، كما وردت هياكل لسيارات الامنيبوس تراوحت ما بين ١١ ، ٥١٨ هيكلا[٢] . كذلك وردت أمريكا إلى مصر مختلف قطع غيار السيارات بأنواعها تراوحت قيمتها فى فترة الدراسة ما بين ٢٦٤٠٠٠ ، ٧٨٣٠٠٠ جنيه وقد سجلت هذه القيم نسب مرتفعة إلى إجمالى قيمة ما استوردته مصر من هذه النوعيات ، إذ تراوحت نسبة حصتها إلى الإجمالى ما بين ٤٨٪ ، ٨٨٪ أى أن معظم واردات قطع غيار السيارات استوردت من أمريكا فى فترة الدراسة[٣] .

ومن السلع التى وردتها أمريكا لمصر والمرتبطة بوسائل النقل إطارات السيارات الكاوتشوك بنوعيها الخارجى والداخلى ، إذ توجد علاقة بين واردات السيارات والاطارات ، فكلما زاد استخدام السيارات زادت بالتبعية واردات الإطارات ولكن لا يمكن الجزم بأن السنوات التى انخفضت فيها

(١) الاهرام الاقتصادي : العدد ٥٠ ، يوليه ، ١٩٥٥ ، ص ١٤ .

(٢) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية ، اعوام ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، صفحات متفرقة .

(٣) نفس المصدر : نفس السنوات ، صفحات متفرقة .

واردات السيارات صاحبها انخفاض مماثل فى واردات الإطارات ، إذ أن الاطارات لازمة للسيارات الموجودة فى مصر المستعملة منها أو الجديدة ، وقد وردت أمريكا إطارات كاوتشوك لمختلف أنواع السيارات وتصدرت بريطانيا توريد الاطارات الخارجية فى معظم سنوات الدراسة ، تلتها أمريكا ثم ايطاليا ، فى الوقت الذى كانت فيه أمريكا تأتى على قمة الدول المورّدة للاطارات الداخلية ، تلتها بريطانيا ثم أعقبتها ايطاليا ففرنسا ، أى أن أمريكا وبريطانيا قد تبادلتا المراكز فى توريد نوعى الاطارات لمصر فى فترة الدراسة[١] .

والجدول التالى يوضح حصة أمريكا من إجمالى واردات مصر من الإطارات بنوعيها فى السنوات ١٩٤٦-١٩٥٧ :

جدول رقم (١٥)

واردات مصر من أمريكا من إطارات كاوتشوك خارجية وداخلية أعوام ١٩٤٦-١٩٥٧

السنة	واردات مصر من أمريكا من أطارات خارجية كاوتشوك محرفة للسيارات		واردات مصر من أمريكا من أنابيب هوائية كاوتشوك للسيارات (داخلية)	
	عـــدد	القيمة بالجنيه	عـــدد	القيمة بالجنيه
١٩٤٦	٢١٩٠٢	١١٩٧٣٤	٢٢٤٤٣	١٧٢٤٠
١٩٤٧	٢٣٥٣٢	١٤٣٠٨٧	٢٤٤١٠	٢٣٠٨٨
١٩٤٨	٧٦٧٧	٢٦٩٩٢	٨٥٨٧	٧٣٥٦
١٩٤٩	١١٥١	٦٥٧٦	٦٨٧	٥٩٤
١٩٥٠	١٣٣٤	١٠١٦٩	١٧٦٤	١٣٤٩
١٩٥١	٢٠٥٩	١٦١٣٠	٦٧٩	٦٧٢
١٩٥٢	٣٩٧٩	٤٦٤٧٢	٢٩٨٠	٢٥١٠
١٩٥٣	٢٩٨٠	٨١٤٢٣	--	--
١٩٥٤	١١١٩٩	١٥٣١١٥	١١١٧٧	١٢٦٩١
١٩٥٥	٢٦٠٢٢	٣٥٧٤٠٦	٢٢٤٨٦	٣٣٩٣٦
١٩٥٦	١٤٨٢٩	٢٧٤٠١١	١٣٧٢٣	٢٠٤٣٦
١٩٥٧	٢٠٣٤	٥١١١٥	١٤٣٨	٢٧٣٣

المصدر : وزارة المالية - مصلحة عموم الإحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ، أعوام ١٩٤٦-١٩٥٧ ، صفحات متفرقة .

من الجدول رقم (١٥) يتبين أن واردات مصر من أمريكا من الاطارات الخارجية للسيارات جاءت مرتفعة فى عامى ١٩٤٦، ١٩٤٧ ، ويرجع هذا لتعطش السوق المصرية للاطارات بعد أن عانت من أزمة شديدة فى فترة الحرب العالمية الثانية للحصول على ماتحتاجه منها والتى ارتفعت أسعارها

(١) نفس المصدر : عام ١٩٤٧ ، ص ١٠ .

فى فترة الحرب العالمية الثانية ارتفاعا كبيرا[١] ، بينما هبطت فى الفترة من ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٣ لتصل متوسطها إلى ٣١٩٧ اطارا ، وأن تفاوتت أعدادها من عام لآخر ، وبلغت أعلاها عام ١٩٤٨ . ثم عاودت ارتفاعها فى الثلاث سنوات التالية ١٩٥٤-١٩٥٦ لتصل إلى أكبر معدل لها فى عام ١٩٥٥ . وقد يعزى ذلك إلى توتر العلاقات السياسية ، وبالتالى الاقتصادية بين مصر وبريطانيا - المورد الأول لهذه النوعية - بعد قيام الثورة وتوقيع اتفاقية الجلاء ، مما أدى إلى اعتماد مصر بدرجة أكبر على أمريكا فى استيراد إطارات الكاوتشوك الخارجية ، فزاد نصيبها من واردات تلك السلعة . فى حين أن واردات الاطارات من أمريكا قد هبطت هبوطا حادا فى عام ١٩٥٧ عما كانت عليه فى الثلاث سنوات السابقة ؛ ويرجع هذا بالدرجة الأولى لبداية ظهور الانتاج المحلى المصرى من الاطارات بعد أن تم الاتفاق فى عام ١٩٥٤ بين شركة النقل والهندسة المصرية وشركة اندلاند الأمريكية المندمجة مع شركة مانسفيلد - سادس أكبر الشركات الأمريكية فى هذه الصناعة - لإقامة مصنع بالاسكندرية لانتاج إطارات كاوتشوك سواء الخارجية أو الداخلية منها برأس مال مصرى تساهم فيه الشركة الأمريكية بقدر ضئيل ، على أن تزود تلك الشركة المصنع بجميع الآلات والخبرات الفنية اللازمة لمثل هذه الصناعة - سيأتى الحديث عن تفاصيل هذه الصناعة والمشاركة الأمريكية فيها فى فصل الاستثمارات - التى دعمتها وزارة التجارةو الصناعة والمجلس الدائم للانتاج القومى[٢] . وقد كفلت الحكومة المصرية الحماية لهذه الصناعة بتخفيض الرسوم الجمركية على واردات المطاط الخام والحرير الصناعى اللازم لها . كما أعفت الآلات اللازمة لإقامة المصنع من الرسوم الجمركية مساندة فى إنجاح هذه الصناعة الناشئة فى مصر والتى بدأت تنتج مع نهاية فترة الدراسة نوعيات تضارع المنتجة فى أمريكا ، كما ألزمت المصالح الحكومية باستخدام الاطارات المنتجة محليا ، كلما كان ذلك ممكنا فى حدود الطاقة الانتاجية للمصنع[٣] .

ويتتبع أرقام واردات مصر من أمريكا من اطارات الكاوتشوك الداخلية الواردة بالجدول رقم(١٥) يتبين أنها مرتبطة إلى حد كبير بواردات الاطارات الكاوتشوك الخارجية فى معظم سنوات الدراسة ، فكلما زادت واردات الإطارات الخارجية زادت بالتبعية الاطارات الداخلية وكلما انخفضت الأولى انخفضت الأخيرة أيضا ، وإن كان هناك تفاوت طفيف بين واردات النوعين فى بعض السنوات، ويرجع أن الاسباب التى أدت إلى ارتفاع وانخفاض واردات الاطارات الخارجية هى ذات الأسباب التى أثرت على ارتفاع وانخفاض واردات الإطارات الداخلية .

---

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧ ، ص ٩٠ .

(٢) الجمهورية : العدد ٢٠٩ بتاريخ ١٩٥٤/٧/٦ ، الاهرام : بدون عدد ، بتاريخ ١٩٥٤/٧/١٦ .

(٣) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥ ، ص ١٠٠.

سلع غذائية:

ومن السلع التى وردتها أمريكا لمصر أيضا بعض المواد الغذائية. كالقمح ودقيقة والأذرة، ولقد كانت مصر قبل الحرب العالمية الثانية لا تستورد كميات كبيرة من القمح إذ كان الانتاج المحلى يفى بمعظم الاستهلاك، كما فرضت مصر رسوما مرتفعة علي واردات القمح الأجنبى حماية للمنتج المحلى الذى كان يزيد عاما بعد آخر، حتى كاد يكفى كافة الاحتياجات، ولكن اختلف الوضع تماما منذ سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها، إذ أصبحت مصر من الدول المستوردة للقمح والأذرة بكميات كبيرة ويرجع هذا إلى زيادة عدد السكان فى مصر وقلة غلة الفدان من الحبوب نتيجة لإنهاك التربة المصرية أثناء الحرب لنقص استيراد الأسمدة اللازمة لخصوبة التربة. وإن كان قد تم استيراد بعض كميات من الأسمدة بصعوبة فى فترة الحرب وظفت معظمها لتسميد الأراضى المزروعة قطنا. وفى فترة الدراسة زاد اعتماد مصر على الحبوب المستوردة من قمح وأذرة وكانت كندا واستراليا من أولى الدول توريدا لتلك السلع[1]. وإن كانت أمريكا قد وردت إلى مصر مقادير ما من القمح والأذرة فى أوائل فترة الدراسة، إلا أنها تزايدت فى أوائل الخمسينيات. وقد توقف إمكانية استيراد مصر من أمريكا على مدى توافر ما لديها من دولارات، والجدول التالى يوضح حصة أمريكا من واردات مصر من القمح ودقيقة - مقدارا وقيمة - فى السنوات ١٩٤٦-١٩٥٧ :

الجدول رقم (١٦)

واردات القمح ودقيقة لمصر من أمريكا

السنة	حصة أمريكا من واردات مصر من القمح		حصة أمريكا من واردات مصر من دقيق القمح	
	المقدار بالطن	القيمة بالجنية	المقدار بالطن	القيمة بالجنية
١٩٤٦	٢٠٥	٥٣٧٧	٢٠	٧٢٠
١٩٤٧	٦	٣٥٠	١/٦ طن	١٢
١٩٤٨	٧٠٠٠	٣٢٠١٧١	٧٨٦٢	٢٨٣١٥٦
١٩٤٩	٢٩٠٣٤	٨٥٢٤٥٧	٥	٢٠٠
١٩٥٠	٣/٤ طن	٢٢	١٤	٥٥٨
١٩٥١	٢٣٦٥٨٩	٨٣٣٣٤٧٨	١	٣٥
١٩٥٢	٢١٧٨٦٢	١٠٠٥٩٠١٨	٧٢٥٧	٣٧٢٩٤٤
١٩٥٣	٢١٤٦٣٥	١٠٢٠٥٠٧١	٢٦٤٩٨٠	١٢٨٧١١٠
١٩٥٤	٩٥٩٠	٢٥٤٤٠٩	٩٢١١	٤٥٨٣٤٥
١٩٥٥	--	--	--	--
١٩٥٦	١٣٧٧٣١	٣٦٧٧٤٣٣	٨	٢٧٥
١٩٥٧	٢٨٨٠٠	٨٦٤٧٣٤	٩٨	٤٣٥٤

المصدر : وزارة المالية -مصلحة عموم الاحصاء: النشرة السنوية عن التجارة الخارجية، سنوات من ١٩٤٦ - ١٩٥٧، مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية ، أعوام من ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، صفحات متفرقة .

(١) نفس المصدر : عام ١٩٤٧ ، ص ٤١ .

من الجدول رقم (١٦) يتبين أن مصر استطاعت استيراد حوالى ٢٠٠ طن من القمح من أمريكا عام ١٩٤٦ نتيجة لاتفاقها مع بريطانيا على تخصيص مبالغ معينة من الدولارات لاستيراد القمح خارج الحصة المعتمدة لها من العملات الصعبة . وفى عام ١٩٤٧ هبط ما استوردته مصر من أمريكا هبوطا حادا ليصل إلى ستة أطنان ، ويرجع ذلك إلى إصدار الحكومة الأمريكية قرارا فى ذلك العام بتخفيض صادراتها من القمح لوجود ضائقة عالمية فى المواد الغذائية ، والتى أثرت على واردات مصر من القمح بصفة عامة من جميع الدول الموردة للحبوب ، فجاء إجمالى ما استوردته مصر من القمح عام ١٩٤٧ ٤٠٠٠ طنًا فى حين أنها استوردت ٩٤٠٠٠ طن فى عام ١٩٤٦[١] .

وبعد أن زاد ما وردته أمريكا لمصر من القمح فى السنتين التاليتين ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ إذا به ينخفض انخفاضا حادا حتى كاد أن يكون منعدما عام ١٩٥٠ . وقد يفسر ذلك بأن سنة ١٩٥٠ تعد ذروة سنوات الحرب الكورية التي كانت أمريكا طرفا رئيسيا فيها وبالتالي عملت على إمداد قواتها الموجودة فى آسيا بكميات كبيرة من القمح علاوة علي ما احتفظت به داخل البلاد لتكوين مخزون احتياطى لفترة الحرب - إذ أن القمح من أهم السلع الغذائية الاستراتيجية التي تحرص الدول على تخزينها في فترات الحروب - مما أدي إلى عدم توافر فائض لديها للتصدير في ذلك العام . ولكن اعتبارا من عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٥٣ زادت كميات القمح التي استوردتها مصر من أمريكا زيادة هائلة إذ قاربت علي ربع مليون طنًا في المتوسط ، وهي أكبر كميات من القمح وُرِدَتْ من أمريكا طوال فترة الدراسة . وربما يرجع ذلك إلى زيادة حصيلة مصر من الدولارات نتيجة لزيادة صادراتها من القطن إلى أمريكا في السنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ، وقد انعكس ذلك على إمكانية مصر من استيراد المزيد من بعض السلع من أمريكا ومن بينها القمح .

لم تستمر الزيادة فيما وردته أمريكا من القمح لمصر ، إذ سرعان ما هبط هبوطا ملحوظا فى عام ١٩٥٤ وتوقف فى عام ١٩٥٥ . ويرجع ذلك إلى سياسة الحكومة المصرية منذ عام ١٩٥٢ نحو تحديد المساحات المزروعة قطنًا بـ٣٥٪ من إجمالى مساحات الأرض المزروعة وذلك لاتاحة فرصة أكبر لزيادة المساحات المخصصة لزراعة الحبوب وخاصة القمح . ومع أن قرارات الحكومة بتحديد المساحة لم يكن يلتزم بتطبيقها بدقة ، إذ أن كبار الملاك كانوا يتحايلون علي قرار الحكومة وذلك بإدخال مساحة الأراضي البور ضمن المساحات المزروعة ، إلا أن سياسة الحكومة بدأت تأتي أكلها إذ زاد إنتاج القمح المحلي وأصبح يسد جزءا أكبر من احتياجات البلاد ، لذا قل المستورد من الخارج . وإن كانت مصر لم

---

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧ ، ص ٤١ ، مجلة غرفة القاهرة : السنة الثانية عشرة - العدد الثامن ، اكتوبر ١٩٤٧ ، ص ١٠٤٨ .

تستورد من أمريكا قمحا عام ١٩٥٥ فليس معنى هذا أن الانتاج المحلي أصبح يفي بكل حاجات الاستهلاك[*] ولكن مصر استمرت في استيراد كميات من القمح جاءت من مصادر أخرى نتيجة للازدياد المضطرد في أعداد السكان[١] .

ونظرا لتناقص مخزون القمح لدى مصر ، استوردت في عام ١٩٥٦ حوالي ٢٤٢٠٠٠ طنًا جاء أكثر من نصفها من أمريكا ومع أنها استوردت في العام التالي (١٩٥٧) ، ٧٠٠ ألف طنًا من القمح ، فقد جاء معظمه من دول الكتلة الشرقية وخاصة روسيا التي أصبحت مصر تعتمد عليها في استيراد القمح من عام ١٩٥٥ ، إلاّ أن الوارد من أمريكا قد قل بدرجة كبيرة في عام ١٩٥٧ وذلك لاضطراب العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين منذ تأميم مصر لشركة القناة وتجميد أمريكا الأرصدة المصرية لديها وامتناعها عن الإفراج عن أجزاء منها لاستيراد ما تحتاجه مصر من القمح[٢] .

وفضلا عما وردته أمريكا إلى مصر من القمح ، وردت إليها أيضا كميات من دقيق القمح تذبذبت كمياتها في السنوات من عام ١٩٤٦ حتي ١٩٥٢ صعودا وهبوطا لتأثرها لنفس العوامل التى أثرت علي واردات القمح إلى حد كبير ، وبلغت أكبر كمية لها عام ١٩٥٣ حيث أنها جاءت أعلي مما وردته من قمح لمصر في ذات العام ، الأمر الذي دعا أصحاب المطاحن المحلية بتقديم احتجاجات لوزارة التموين يشكون من منافسة الدقيق المستورد للانتاج المحلى ، فأصدرت لجنة التموين العليا فى ديسمبر من نفس العام قرارا بتخفيض استيراد الدقيق وخاصة الأنواع الفاخرة منه التي تقوم المطاحن المحلية بانتاج مثيلتها ، ولكن ما لبثت نتائج هذا القرار تأتي ثمارها إلاّ وقامت وزارة التموين فى يونيه ١٩٥٤ ، باستيراد عشرة آلاف طنًا من الدقيق الفاخر ، جاء معظمه من أمريكا بإدعاء أن ثمنه يقل كثيرا عن المنتج محليا ، فعاود أصحاب المطاحن المصرية شكواهم من تصرف وزارة التموين وأوضحوا أن هذا الإجراء أضر بمصالح البلاد ، إذ عطل المطاحن المصرية عن العمل وقلل من فرص تشغيل الأيدي العاملة ، لما كان له من تأثير علي تصريف المخزون من القمح لدي مصر ، وأرجعوا رخص أثمان الدقيق المستورد إلى تدعيم الحكومة الأمريكية له ، كذلك رخص أثمان القمح فى الخارج وأنه من الأصوب لمصر استيراد القمح عن الدقيق لتشغيل مطاحنها

(*) كما يرجع أيضا نقص استيراد مصر من القمح الي حصولها علي كميات منه عن طريق برنامج العون الأمريكي كما سيأتى تفصيله فى فصل المساعدات .

(١) USNA. D.O.S., 874.00-TA / 10-852 : Report from American Embassy, Cairo regards Agricultural imports and Exports in Egypt, dated 8/10/1952, p.16.

وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥، ص ٥٩ .

(٢) نفس المصدر : عام ١٩٥٧ ، ص ٤٣ .

والاستفادة بما يتخلف من عملية الطحن من النخالة والسن تستخدم كعلف للحيوان وما يفيض عنهما يمكن تصديره للخارج والحصول على عملات أجنبية[١] أخيرا استجابت وزارة التموين لطلب أصحاب المطاحن المصرية وأوقفت استيراد الدقيق من أمريكا عام ١٩٥٥ واستوردت كميات قليلة منه في العامين التاليين وأن زادت في عام ١٩٥٧ بعض الشئ عن عام ١٩٥٦.

ومن السلع الغذائية الأخرى التي استوردتها مصر من أمريكا الأذرة ، التي تراوحت كميات الوارد منها ما بين ٤٠٠ ، ٣١٤٠٠٠ طنًا في السنوات من ١٩٤٨ حتى ١٩٥٦[٢] . لاستخدامها في صناعة الخبز وذلك بخلطها مع دقيق القمح لرخص أثمانها وتعويض النقص في كميات القمح - إلى حد ما - في بعض السنوات.

إلى جانب واردات مصر من أمريكا من بعض السلع الغذائية التي أمكن الحصول عليها عن طريق القنوات التجارية العادية ، ثم عقد اتفاقات خاصة بين البلدين لتبادل السلع المصرية بالقمح أو الأذرة الأمريكية . كما دارت مناقشات حول عقد بعض الاتفاقات الأخرى لم يوفق البلدان في إتمامها لأسباب متعددة .. ففي عام ١٩٤٧ جرت مفاوضات بين رئيس الوزراء المصرى أثناء تواجده بنيويورك وبين الجهات المختصة بأمريكا للتعرف علي إمكانية توريد كميات من القمح من أمريكا لمصر مقابل استيراد بعض السلع المصرية ، إلا أن الظروف الخاصة بعام ١٩٤٧ - السابق ذكرها عند الحديث عن واردات القمح - حالت دون أخذ خطوات إيجابية في هذا الشأن[٣] .

ولما كان أنتاج مصر من الأرز آخذا فى الزيادة في الأربعينيات ، حتي أصبح يكفي الاستهلاك المحلي ويحقق فائضا يمكن توجيهه للتصدير ، ونظرا لجودته وتطور صناعة تبيضه في مصر ، أصبح يلي القطن في الأهمية في قائمة الصادرات المصرية - رغم القيود التى فرضتها الحكومة المصرية التي تقضى بضرورة سداد أثمان بيعة بالعملات الصعبة - فزادت المساحات المخصصة لزراعته عام ١٩٤٨ عما كانت عليه عام ١٩٣٩ ، فبعد أن كانت تلك المساحة تبلغ ٥٤٧٠٠٠ فدانًا عام ١٩٣٩ ، زادت لتصل إلى ٧٨٦٠٠٠ فدانًا فى عام ١٩٤٨ ، أى بزيادة تقدر بـ ٢٣٩٠٠٠ فدانًا بنسبة ٤٣,٧٪[٤] .

---

(١) الجمهورية : العدد ٣٤٩ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٦ .

(٢) وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ، سنوات من ١٩٤٨ - ١٩٥٦ ، صفحات متفرقة .

(٣) الأهرام : العدد ٢٢٣٢٦ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٢٩ .

(٤) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٩ ، ص ١٠٧ .

ولما كانت مصر تعانى من عجز في كميات القمح والأذرة ، فكرت في مبادلة فائض محصول الأرز فى استيراد تلك السلع من أمريكا وقد تم عقد اتفاق فى يونيه ١٩٤٨ بين الحكومتين على أن تأخذ أمريكا ٨٠٠٠٠ طنًا من الأرز المصري المبيض مقابل سداد مبلغ ٩ مليون دولاراً أمريكيًا ثمنا لنصف الكمية وتورد لمصر ٥٠ ألف طنًا من الأذرة ثمنا للنصف الثاني ، وقد تم توقيع الاتفاق بالاسكندرية ، مثّل الجانب المصري وكيل وزارة التجارة والصناعة لشئون التموين ومثل الجانب الأمريكي ممثل إدارة مخازن الجيش بوزارة الحربية الأمريكية ، واتفق الطرفان علي أن تشحن كميات الأرز المصري المتفق عليها علي سفن أمريكية لإرسالها إلى مناطق الشرق الأقصى الواقعة تحت احتلال القوات الأمريكية[١] .

وفي الوقت الذي ناهضت فيه أمريكا في عام ١٩٤٩ مشروع إنشاء إدارة دولية لتصريف السلع الزراعية المقترحه من مؤتمر الأغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة لمساعدة الدول التى تعاني من نقص في الحبوب وذلك لاعتبارات خاصة متعلقة بشئون إنتاج أمريكا الزراعى وسياستها الزراعية ، فضلت عقد اتفاقات ثنائية مع الدول لتصريف فائض حاصلاتها الزراعية واستبدالها بما تحتاجه من سلع من تلك الدول ، ومن هذا المنطلق دخلت أمريكا في مفاوضات مع الهند في نفس العام لعقد اتفاق يقضى بتوريد أمريكا الفورى لكميات من القمح للهند مقابل استبدالها ببعض السلع الهندية كالمايكا ، تورّد خلال عدة سنوات وذلك حرصا من أمريكا لدرء خطر الشيوعية عنها وحتى تقف الهند كحاجز أمام التوسع الشيوعى فى آسيا بعد أن أصبحت معظم أراضى الصين تابعة للشيوعية ، فما كان من المستشار التجاري بالسفارة المصرية بواشنطن إلاّ أن تقدم للسفير المصرى هناك باقتراح بمبادرة السفارة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الأمريكية لعقد اتفاق مماثل بعد التشاور مع الحكومة المصرية موضحا أهمية عقد مثل هذا الاتفاق لاستبدال بعض السلع المصرية كالمنجنيز والفوسفات والأرز المبيض مقابل حصول مصر على ما تحتاجه من قمح من أمريكا ، إذ أن القطن الذى يعد أهم مورد لمصر للدولارات الامريكية مقيد بنظام الحصص الأمريكي . وحيث أن دوائر وزارتي الخارجية والتجارة الأمريكية تبديان رغبتهما الدائمة لمعاونة مصر للتخفيف من نظام الحصص وتوثيق الروابط التجارية بين البلدين ، فمن المأمول مساهمتهما في مساعدة مصر للتوصل لعقد مثل هذا الاتفاق . كما أوضح أن مصر لا تقل أهمية عن الهند باعتبارها مفتاح الشرق الأوسط وأن علي

---

(٢) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٣٨ جـ٢ ، بشأن حاجة مصر من القمح والاذرة من الولايات المتحدة بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٦ ، مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة عشرة - العدد ١٤٢ ، يوليه ١٩٤٨ ، ص ٢٠.

أمريكا مساندة مصر في حل مشاكلها الاقتصادية حتى تسد الثغرات التي قد تستغلها الشيوعية للدخول لمصر ، وبالتالى مدّ نفوذها لمنطقة الشرق الأوسط ككل[١] . وقد رفع السفير المصري هذا الاقتراح لوزارة الخارجية المصرية ، التي قامت بدورها بإحالته إلى الوزارات المعنية لدراسته وبعد أن أتمت تلك الوزارات الدراسات الخاصة بالاقتراح ، تقدمت بمذكرة لوزارة الخارجية موضحة فيها مدي احتياج مصر لكميات من القمح والأذرة وصعوبة الحصول علي كل الاحتياجات لعدم توافر دولارات أمريكية كافية ، ورحبوا بمبادلة بعض السلع المصرية بالقمح والأذرة الأمريكية ، كما قدموا بيانات مفصلة عن احتياجات مصر من هاتين السلعتين في عام ١٩٤٩/ ١٩٥٠ والثلاث أعوام التالية ، لكي تكون الوزارة علي بينه بالاحتياجات المصرية من الحبوب عند محاولة عقد اتفاق مع أمريكا[٢] .

وبعد أن تم الاتفاق بصفة مبدئية في عام ١٩٥٠ بين الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التموين والحكومة الامريكية ممثلة في إثني عشرة شركة عالمية مرشحة من قبلها ، لتوريد كميات من قمح أمريكي لمصر مقابل كميات من الأرز المصري المبيض ، علي ألا تبدأ مصر في إرسال شحنات الأرز المتفق عليها إلاّ بعد استلامها لمقادير القمح الأمريكي بميناء الإسكندرية ، إلا أنه في نوفمبر من نفس العام عدلت وزارة التموين عن الموافقة علي إتمام هذا الاتفاق نظرا لمحاولة الشركات الامريكية بخس أسعار الارز المصرى في الوقت الذي رفعت فيه أسعار القمح الذي سيورد من أمريكا . لذا لم يتوصل الطرفان إلى إتمام المبادلة المتفق عليها[٣] .

وقد وافقت الحكومة الأمريكية فى نهاية عام ١٩٥٥ على توريد كميات من القمح لمصر مقابل دفع أثمانها بالجنيه المصرى -ليس عن طريق المبادلة بسلع مصرية- طبقا لقانون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكى والذى سيتم الحديث عنه بالتفصيل في فصل المساعدات. وقد تم الاتفاق بين الدولتين على شراء مصر كميات من القمح الأمريكى تقدر بـ ٢٨٠٠٠٠ طن، ترسل إليها علي عدة شحنات، وقد وصل بعض تلك الشحنات خلال عام ١٩٥٦[٤]. ومن المرجح أن باقي الشحنات لم ترد إلي مصر حتى نهاية فترة الدراسة، إذ ربما يكون قد ارجيء إرسالها نظراً لاضطراب العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين -الى حد ما- مما أثر على حجم المعونات الأمريكية إلي مصر .

---

(١) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٣٨ (سري جدا) ، مذكرة معده بمعرفة المستشار التجاري بالسفارة المصرية بواشنطن مرفوعه إلي السفير المصري بواشنطن بتاريخ ١٩٤٩/١١/٦ .

(٢) نفس المصدر : نفس المحفظة والملف ، بتاريخ ١٩٤٩/١١/١٦ .

(٣) الاهرام : العددين ٢٣٣٦٥ بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢٣ ، ٢٣٣٩٩ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢٦ .

(٤) نفس المصدر: بدون عدد بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٦ .

مستلزمات الانتاج :

شكلت مستلزمات الانتاج جزءاً لا بأس به في إجمالي واردات مصر من أمريكا ، وتمثلت أهمها فى الأخشاب والأصباغ من قطران الفحم وآلات متعددة الأغراض . ففيما يتعلق بواردات الأخشاب ، كانت تعد تجارة الأخشاب المستوردة تجارة قديمة في مصر احتكرتها بعض بيوت الاستيراد لفترات طويلة .. وحيث أن مصر تفتقر إلي الغابات وانتاجها ضئيل من الأخشاب التي تصلح لعمليات البناء والأثاث بينما تميزت الأخشاب المستوردة بجودة نوعياتها ومقاساتها التى تلائم مختلف أغراض الاستهلاك والتي يستخدم آلات ضخمة متطورة في تقطيعها وأعدادها للاستعمال . وقد زادت مقادير الأخشاب التي استوردتها مصر في فترة الدراسة لا زدياد حركة العمران عقب إنتهاء الحرب العالمية الثانية . ورغم ما بذلته وزارة الزراعة من مجهودات لإجراء تجارب متعددة لزراعة الأشجار الصالحه لانتاج الأخشاب في المناطق الصحراوية ، الا أن مصر ظلت تعتمد بالدرجة الأولي علي الاخشاب المستوردة ،وقد عملت مصلحة الجمارك المصرية علي زيادة الاهتمام بهذه التجارة فخصصت لها أرصفة بميناء الاسكندرية وانشأت مكتبا خاصا للإشراف علي واردات تلك السلع كما أقامت وزارة الزراعة قسما بميناء الإسكندرية عرف « بالحجر الزراعى للأخشاب » لفحص رسائل الأخشاب المستوردة للتأكد من خلوها من الآفات التي تصيبها وتبخيرها قبل دخولها للبلاد ورفض الأنواع التى لايجدى فيها التبخير . وقد استوردت مصر من أمريكا نوعا واحداً من الأخشاب غير الفيليرى الذي يزيد سمكه عن خمسون مليمترا والمعروف بالبيتش باين ، ومثلت واردات أمريكا من هذا النوع فى فترة الدراسة ما يقرب من ٧٪ من إجمالى واردات مصر من الأخشاب ، إذ أن واردات مصر من الأخشاب بأنواعها : كالزان والسويدى والبياض والأرو ، وردت من دول شمال أوربا كفنلندا والسويد والنرويج كذا من دول أخرى كتشيكو سلوفاكيا وروسيا ورومانيا وكندا واليابان ، ومع هذا سيطرت بريطانيا - إلي حد كبير - علي تجارة الأخشاب المصرية إذ أن واردات مصر من الأخشاب كانت تدفع أثمانها بالاسترليني حتى لو كانت من دول العملة الصعبة ، فيما عدا ما يستورد من أمريكا فكانت تسدد أثمانه بالدولار ، حيث جرت العادة أن يتم استيراد الأخشاب عن طريق بريطانيا حتى لو كانت من السويد أو فنلندا أو غيرها ، لأن بريطانيا هيمنت علي تجارة الأخشاب الأوربية[١] . والجدول التالى يوضح حصة أمريكا من واردات مصر من الأخشاب - البيتش باين - الصالحة للبناء والأثاث في الفترة من ١٩٤٦ وحتى ١٩٥٧ :

---

(١) نفس المصدر : عامي ١٩٤٧ ، ص ٩٣ ، ١٩٤٩ ، ص ص ٥٢ - ٥٣ .

جدول رقم (١٧)

واردات مصر من أمريكا من الأخشاب البيتش باين (غير الفيلليرى الذي سمكه أكثر من ٥٠ ميللمتر)

السنة	حصة أمريكا من صادرات مصر من الاخشاب		السنة	حصة أمريكا من واردات مصر من الاخشاب	
	المقدار بالطن	القيمة بالجنيه		المقدار بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٤٦	١٢٩٣٠	٣١١	١٩٥٢	٢٧٢٤	١١٩٥٥٩
١٩٤٧	١٤٤٢٠	٣١٨٦٠	١٩٥٣	١٤٤٧	٥٥٦٥٧
١٩٤٨	٧٨٧	٢٠٨	١٩٥٤	٢٤٦٢	٩٠٢٤٣
١٩٤٩	٣٨٢٦	١ ٥٤٦٣	١٩٥٥	٣٨١٨	١٤٦٩٩٢
١٩٥٠	٦٧٤٠	٢١١٩٢٢	١٩٥٦	١٨٦٥	٦٦١٢٥
١٩٥١	٢٢٩٤	٨٠٣٠٣	١٩٥٧	١٢٠٦	٥١١١٦

المصدر : وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية أعوام من ١٩٤٦ - ١٩٥٧، صفحات متفرقة .

من الجدول رقم (١٧) يتبين أن مصر قد استوردت مقادير كبيرة من الأخشاب في عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، وهي تعد أكبر كميات وردت خلال فترة الدراسة . وقد يرجع ذلك إلى اشتداد الطلب علي جميع أنواع الأخشاب المستوردة في السوق المصرية بصفة عامة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بعد أن كاد يتوقف استيراد الأخشاب في فترة الحرب لأنها تشغل حيزا كبيرا في السفن عند النقل ، في الوقت الذي كانت تعطى فيه الأولوية لنقل السلع الخاصة بالمجهود الحربي . ولكن واردات الأخشاب من أمريكا هبطت هبوطاً حاداً في عام ١٩٤٨ وربما يرجع ذلك لتوافر كميات كبيرة من الأخشاب السابق استيرادها في الأعوام السابقة . ثم ما لبثت ان ارتفعت ارتفاعا كبيرا في السنتين التاليتين ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، عما كانت عليه فى عام ١٩٤٨. وإن ظلت أقل بكثير من مستويات ماكانت عليه فى أول سنوات الدراسة .. أما عن الفترة ١٩٥١ وحتي ١٩٥٧ فقد جاءت وارداتها في المتوسط حوالي ٢٢٦٠ طنا ، وتعد واردات مصر من الأخشاب الامريكية ضئيلة بصفة عامة نظرا لأن أمريكا لا تندرج ضمن مجموعة الدول الرئيسية التى تورد الأخشاب إلى مصر .

ومن مستلزمات الإنتاج الأخري التي وردتها امريكا لمصر بخلاف الاخشاب ، أصباغ من قطران الفحم التي تدخل فى صباغة المنسوجات ، لذا فهي تعدّ من مستلزمات صناعة النسيج التى نمت في مصر منذ الحرب العالمية الثانية . وكانت بريطانيا أولي الدول توريدا لهذه السلعة لمصر تلتها سويسرا وجاءت أمريكا في المرتبة الثالثة[1] . وقد تذبذبت كميات ما استوردته مصر من أمريكا في فترة

(١) نفس المصدر : عامى ١٩٤٧ ، ص ٨١ ، ١٩٥٥ ، ص ٩٢ .

الدراسة من عام لآخر وفقا لمدى توافر الدولارات الأمريكية لديها ، إذ تراوحت الكميات ما بين ٢٠ ، ٩٦ طنًا ، وخصوصا أنه كان من المتاح لمصر استيراد تلك السلعة من بريطانيا بالاسترليني - الذي كان لمصر رصيدا كبيرا منه في فترة ما بعد الحرب - دون اللجوء لاستيرادها بالعملة الصعبة ، والجدول التالي يبين حصة أمريكا من واردات مصر من أصباغ من قطران الفحم - مقداراً وقيمة - خلال الفترة من ١٩٤٦ وحتى ١٩٥٧ :

جدول رقم(١٨)

واردات مصر من أمريكا من أصباغ من قطران الفحم ١٩٤٦-١٩٥٧

السنة	حصة أمريكا من واردات مصر من أصباغ من قطران الفحم		السنة	حصة أمريكا من واردات مصر من أصباغ من قطران الفحم	
	المقدار بالطن	القيمة بالجنيه		المقدار بالطن	القيمة بالجنيه
١٩٤٦	٩٠	٥٧٢٩٧	١٩٥٢	٢٢	٢٨٧٦٨
١٩٤٧	٧١	٩٣٦٥٧	١٩٥٣	٤٦	٥٨٣٠٧
١٩٤٨	٦١	٦٥٧٥١	١٩٥٤	٥٥	٦٢٧٨٩
١٩٤٩	٩٦	١٠٢١٠٨	١٩٥٥	٣٧	٤٠٠٤٤
١٩٥٠	٤٧	٥٩٤٢٩	١٩٥٦	٧٣	٥٩٩٧٧
١٩٥١	٦٥	٧٤٤٤٢	١٩٥٧	٥٤	٦٠٣٦٢

المصدر : وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ، عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ص ٢٩٥ ، ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ص ٣٤٢ ، عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، ص ٢٨٠ ، عام ١٩٥٢ ، ص ١٢٨ ، عام ١٩٥٣ ، ص ٢٨ ، عام ١٩٥٤ ، ص ٢٣٣ ، عام ١٩٥٥ ، ص ٢٣٧ ، عام ١٩٥٦ ، ص ٢١٢ عام ١٩٥٧ ، مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية ، أعوام ١٩٤٦ - ١٩٥٧ صفحات متفرقة .

من الجدول رقم(١٨) يتبين أن واردات مصر من أمريكا من أصباغ من قطران الفحم بلغت فى المتوسط خلال سنوات الدراسة ٦٥,٨ طنًا ، فيما عدا عامي ١٩٥٢ الذى هبطت فيه عن هذا المتوسط بمقدار الثلث وعام ١٩٥٥ الذى هبطت فيه عن المتوسط بنسبة ٤٣٪ تقريبا ، وربما يرجع ذلك لاستيراد مصر كميات أكبر من هذه السلعة من مصادر أخرى فى هذين العامين وتوفير الدولارات الأمريكية لاستيراد سلع من أمريكا ترى مصر أنها أكثر أهمية ولا تستطيع الحصول عليها من دول أخري .

علاوة علي ما وردته امريكا من مستلزمات الإنتاج كالأخشاب والأصباغ من قطران الفحم ، وردت إليها من تلك المستلزمات أيضا الآت متعددة الأغراض ، أتت في مقدمتها الآت وطلمبات ثابتة للاحتراق الداخلي والتي تعد من أكثر الالات التى استوردتها مصر في فترة الدراسة لرخص أثمانها ، حيث أنها تدار بالكيروسين وتصلح لعدة أغراض - زراعية وصناعية - فهي تدخل فى

صناعة روافع المياه اللازمة للري . كما تدخل في صناعة المولدات الكهربائية اللازمة لتشغيل المصانع.

وتصدرت بريطانيا قائمة الدول الموردة لمصر لمثل هذه الالات تلتها أمريكا فسويسرا . كذلك استوردت مصر من أمريكا مولدات ومحركات ومحولات كهربائية تستخدم في العديد من الصناعات التى بدأت فى مصر منذ الثلاثينيات بعد أن وفرت لها الحكومة نوعا من الحماية ، هذا فضلاً عما استوردته مصر من أمريكا من آلات وأنوال نسيج لازمة لصناعة المنسوجات علي نطاق واسع بعد أن بدأت تنمو تلك الصناعة في مصر - كما سبق ذكره - وتسد جزءا كبيرا من الاستهلاك المحلي من عدة نوعيات من المنسوجات ، مما تطلب زيادة استيراد اعداد أكبر من تلك الالات التى جاءت غالبيتها من بريطانيا التي تمتلك صناعة منسوجات متطورة وعريقة وفي نفس الوقت تعدّ من أكبر الدول انتاجا للالات الخاصة بها ، ثم أعقبتها أمريكا كثاني دولة في توريد آلات النسيج تلتها سويسرا . أى أن ذات الدول الثلاث بذات الترتيب اشتركت فى إمداد السوق المصرية بمعظم ما تحتاجه من تلك النوعيات من الالات[١] .

وقد تراوحت قيمة ما استوردته مصر من أمريكا من الات وطلمبات ثابته للاحتراق الداخلي فى فترة الدراسة ما بين ٨٢٠٠٠ ، ٤١٦٠٠٠ جنيه ، جاءت نسبتها لإجمالى ما استوردته مصر من هذه الالات ما بين ٥,٥٪ ، ٢٧,١٪ ومن الملفت للنظر أن أعلى قيمة لم تسجل أعلي نسبة وربما يرجع ذلك إلي أن الارتفاع فى إجمالي المستورد جاء أكبر من الارتفاع في حصة امريكا ، كما أن أقل قيمة لم تسجل هى الاخرى أقل نسبة ، ويرجع ذلك أيضا إلى أن الانخفاض فى إجمالي ما استورد كان أكبر من الانخفاض فى حصة أمريكا[٢] .

وفيما يتعلق بوارداتها من أمريكا من المولدات والمحركات والمحولات الكهربائية فقد تراوحت قيمتها في الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥١ ما بين ٤٠٠٠ ، ٤٠٠٠٠ جنيه ، وإذا بها ترتفع ارتفاعا كبيرا في الفترة التالية ١٩٥٢ - ١٩٥٧ لتتراوح ما بين ٦١٠٠٠ ، ٣٤٧٠٠٠ جنيه ، وقد يعزى ذلك إلى زيادة إهتمام الحكومة باستيراد مثل هذه النوعيات من الالات وذلك بتخفيض الرسوم المفروضة عليها ضمن ما قامت به من تخفيضات علي مستلزمات الانتاج بصفة عامة . وجاءت نسبة حصة أمريكا لاجمالي المستورد في فترة الدراسة ما بين ٥,٣٪ ، ٣٤,٩٪ ، وفي الوقت الذى سجلت فيه أعلي قيمة لحصة أمريكا أعلى نسبة لم تسجل أقل قيمة أقل نسبة ، نظراً لأن الانخفاض فى قيمة إجمالي المستورد كان أكبر من الانخفاض في قيمة حصة أمريكا . أما

(١) نفس المصدر : عام ١٩٤٧ ، ص ١٤٣ .

(٢) وزارة المالية - مصلحة الاحصاء - النشرة السنوية عن التجارة الخارجية . السنوات من ١٩٤٦ - ١٩٥٧، صفحات متفرقة

بالنسبة لواردات مصر من أمريكا من آلات وأنوال النسيج فقد جاءت بقيم ضئيلة فى الفترة من عام ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ ، إذ تراوحت ما بين ٦٣٢ ، ٤١٨٧ جنيه ، ومع أنها قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا في الخمسينيات لتتراوح ما بين ١٨٥٠٠٠ ، ٥٧٩٠٠٠ جنيه من عام ١٩٥٠ وحتى ١٩٥٧ وان تفاوتت من عام لآخر ، إلا أنها ظلت تمثل نسبة ضئيلة لاجمالي ما استوردته مصر في فترة الدراسة بصفة عامة لاستئثار بريطانيا بتوريد معظم احتياجات مصر من هذه النوعية من الالات[١] . وقد حاولت أمريكا في الخمسينيات بداية الاهتمام لزيادة نصيبها من تلك الالات حتي تتمكن تدريجيا من كسر احتكار بريطانيا لتوريدها .

بعض أنواع من الوقود:

استوردت مصر من أمريكا أيضا فى فترة الدراسة أنواع مختلفة من الوقود المعدنى كزيوت التشحيم والفحم الحجرى والانثراسيت وبعض أنواع الوقود السائل كالبنزين والديزل والمازوت ، وأن تفاوتت أهمية ما وردته أمريكا لمصر من الوقود من نوع لآخر ومن عام لآخر .. وقد جاء اهتمام الحكومة باستيراد أنواع متعددة من الوقود لضرورته فى تشغيل المصانع التى بدأ يزيد نشاطها - إلى حد ما - فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تمكنت من تجديد العديد من الالات واستيراد الات حديثة ، وتوافر المواد الخام بعد رفع القيود التي كانت مفروضه في فترة الحرب علي الصادرات والواردات المصرية من قبل مركز تموين الشرق الأوسط . كذلك ما قامت به الحكومة من عام ١٩٥٢ لتشجيع الصناعات القائمة وادخال صناعات جديدة بمصر مثل صناعة الحديد والصلب . هذا فضلا عن استخدام الوقود في تشغيل مختلف وسائل النقل ، والجدول التالي يوضح حصة أمريكا من واردات مصر من بعض أنواع الوقود المعدنى - مقدار وقيمة - ونسبتها إلى إجمالي ما استوردته مصر منها في الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٥٧ :

---

(١) نفس المصدر : نفس السنوات ، صفحات متفرقة .

جدول رقم(١٩)

واردات مصر من أمريكا من بعض أنواع الوقود المعدنى

من عام ١٩٤٦ - ١٩٥٧

السنة	حصة أمريكا من واردات مصر من الزيوت المعدنية للتشحيم وصنعها للاجمالى			حصة أمريكا من واردات مصر من الفحم الحجرى والانثراسيت وصنعها للاجمالى		
	المقدار بالطن	النسبة/	القيمة بالجنية	المقدار بالطن	النسبة/	القيمة بالجنية
١٩٤٦	٢٤٦٠٠	٩٩.٤	٥٩٣٠٠٠	١٩٠٠٠	٧.٣	٩٨٠٠٠
١٩٤٧	٢٥٦٠٠	٨٤.٤	٥٩٩٠٠٠	١٧٩٠٠٠	٥١.٣	١٠٦٣٠٠٠
١٩٤٨	٣٣٠٠٠	٨٨.٨	٨٩١٠٠٠	٥٩٠٠٠	١٦.١	٣٣٣٠٠٠
١٩٤٩	٢٤٠٠٠	٧٢.٣	٧١٦٠٠٠	--	-	--
١٩٥٠	٢٦٠٠٠	٧٩.٧	٨٠٩٠٠٠	--	-	--
١٩٥١	٣٣٠٠٠	٧٥.٨	١١٠١٠٠٠	٤٥٠٠٠	١٧.٦	٤٠٥٠٠٠
١٩٥٢	٣٤٠٠٠	٨٤.٦	١٣٢٦٠٠٠	٢١٠٠٠	١١.٣	١٧٧٠٠٠
١٩٥٣	٢٥٠٠٠	٨٥.١	١٠٧٥٠٠٠	٥٩٣	٠.٨	٤٨٤٥
١٩٥٤	٢٨٠٠٠	٨٦.٠	١٠٤٥٠٠٠	٥٩٠٠٠	٤٧.٧	٣٨٩٠٠٠
١٩٥٥	٢٥٠٠٠	٧٢.٨	٨٢١٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢٦.٣	١٨١٠٠٠
١٩٥٦	٣٣٠٠٠	٦٨.٥	١١٧٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٦.٦	٢٤٧٠٠٠
١٩٥٧	٣٥٠٠٠	٩١.٧	١٤٩٣٠٠٠	٣٤٠٠٠	٢٨.٢	٢٨٦٠٠٠

المصدر : وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية ، أعوام ١٩٤٦ - ١٩٥٧، صفحات متفرقة ، مصلحة عموم الاحصاء النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ، أعوام ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، صفحات متفرقة .

من الجدول رقم (١٩) يتبين ام ما استوردته مصر من أمريكا من زيوت التشحيم تراوحت في فترة الدراسة ما بين ٢٤٠٠٠ ، ٣٥٠٠٠ طنًا ، وجاءت بمتوسط سنوي قدره ، ٢٨٨٥٠ طنًا. وتشير نسبة حصة أمريكا للاجمالي بأن معظم ما استوردته مصر من هذا النوع من الوقود جاء من أمريكا ، إذ سجلت حصتها فى غالبية السنوات أكثر من ٧٥٪ وكادت تصل في بعضها إلى كل ما استوردته مصر من هذا النوع ، إذ بلغت ٩٩.٤٪ فيما عدا ثلاث سنوات تراوحت نسبها ما بين ٦٨.٥٪ ، ٧٢.٨٪ ، أى أن مصر قد اعتمدت بدرجة كبيرة علي امريكا فى تزويدها بما تحتاجه من زيوت التشحيم .

كما يتبين أيضا من الجدول أنه فيما يتعلق بواردات مصر من أمريكا من الفحم الحجرى والانتراسيت ، فقد تفاوتت كمياته تفاوتا كبيرا من سنة لأخري في فترة الدراسة . وبلغت أكبر كمية

استوردت في عام ١٩٤٧ ، ويفسر ذلك باعتماد مصر علي استيراد الفحم من أمريكا ثم جاءت جنوب أفريقيا في المرتبة الثانية في توريد الفحم لمصر في ذات العام وذلك لظروف تعلقت بالموردين الرئيسيين لمصر وهما المانيا وبريطانيا ، إذ خرجت الأولي من الحرب مهزومه وبدأت تحاول اعادة بناء أقتصادها في الوقت الذي خرجت الثانية منهكه من الحرب وبدأت تعمل علي استعادة صناعتها لسابق عهدها وبالتالى لم يتوفر لديهما فائض كبير من الفحم للتصدير ، في حين وصلت أقل كمية وردتها أمريكا لمصر عام ١٩٥٣ . ويرجع هذا لانخفاض إجمالي واردات مصر من الفحم بصفة عامة ومن أمريكا بصفة خاصة في ذلك العام ، لاستعاضة مصر عن استخدام الفحم بالمازوت في العديد من الاغراض التى كان يستخدم فيها الفحم من قبل ، ثم عاودت واردات مصر من الفحم ارتفاعها في السنوات التالية وبالتالي زادت حصة أمريكا منه بعد أن أنشأت الحكومة مصنعًا لصناعة الحديد والصلب في مصر والتي تعتمد صناعته علي الفحم بالدرجة الأولي . لذا أصبحت مصر فى حاجة ماسه لاستيراد المزيد من الفحم[١] . أما عن نسبة مقدار حصه أمريكا إلى إجمالى ما استوردته مصر من الفحم فقد وصلت أعلي نسبة لها إلى نصف إجمالي المستورد تقريبا وأقل نسبة لها تكاد لا تمثل ١٪ من إجمالي المستورد ، بينما يلاحظ أن الكميات المتشابهه في بعض السنوات لم تسجل نفس النسب إذ ارتبط ذلك بمدى ارتفاع أو انخفاض المستورد اى أنه كلما ارتفع الإجمالى قلت النسبة وكلما انخفض زادت النسبة حتى لو تطابقت كميات حصة أمريكا .

ومن أنواع الوقود المعدنى الأخرى التى استوردتها مصر من أمريكا بعض نوعيات من الوقود السائل كالبنزين والديزل والمازوت وقد جاء ماوردته أمريكا في فترة الدراسة من الضآلة إذا ماقيس بإجمالي ما استوردته مصر ، وتراوحت كمية حصة أمريكا ما بين ٩ ، ٠٠٠ ، ٢٨ طن ، والسبب في ذلك يرجع إلي تمكن مصر من استيراد مثل هذه الانواع من الوقود السائل من دول أخرى لا تتطلب سداد اثمانها بالدولار ، كذلك زيادة الانتاج المحلي من البترول ، ومشتقاته نتيجة لنشاط شركات التنقيب في فترة ما بعد الحرب واكتشاف المزيد من الآبار كبئر سدر الذي تم اكتشافه في عام ١٩٤٦ وبدأ يظهر انتاجه من عام ١٩٤٧[٢] .

واردات أخرى متنوعة :

لقد جاءت الادوية والعقاقير الطبية ضمن السلع التى استوردتها مصر من أمريكا في فترة الدراسة ، وترجع صناعة الادوية في مصر إلى ماقبل الحرب العالمية الأولي وإن اقتصرت آنذاك على

---

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية ، اعوام ١٩٤٧ ، ص ٧٠ ، عام ١٩٥٣ ، ص ٧٥ ، عام ١٩٥٧ ، ص ٥٩ .

(٢) نفس المصدر : عام ١٩٤٧ ، ص ٧٠ .

بعض التركيبات البسيطة . ولكنها نمت بعض الشئ أثناء الحرب العالمية الثانية لتعذر ورود الادوية بكميات كافية اثناء فترة الحرب ، ومع انتهاء الحرب تعرضت الادوية المحلية للمنافسة من الادوية المستوردة التي تيسر ورودها بكميات كبيرة نظرا للتطور المستمر فى صناعتها في الخارج . وقد تقدمت تلك الصناعة بمصر - إلى حد ما - من عام ١٩٥٢ لتشجيع الحكومة لها عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية علي المواد الكيماوية المستوردة اللازمة لصناعة الادوية المحلية . فبدأت تسد جزءاً ما وإن ظل متواضعا من احتياجات السوق المصرية من بعض أنواع الادوية[١] . لذا استمرت مصر تعتمد علي الأدوية المستوردة من الخارج ، ورغم القيود التى فرضتها مصر علي الاستيراد من عام ١٩٤٧ خاصة من دول العملة الصعبة لم تتأثر واردات الأدوية بتلك القيود إذ اعتبرت من السلع الضرورية . وتصدرت بريطانيا قائمة الدول الموردة للأدوية لمصر فى حين إحتلت أمريكا المركز الثاني تلتها فرنسا فسويسرا فبلجيكا[٢] .

وبلغ متوسط ما وردته أمريكا لمصر من الأدوية والعقاقير الطبية في السنوات ١٩٤٦-١٩٥٧، ٢٢٣.٧ طنًا بقيمة بلغ متوسطها ٦٣٣٠٠٠ جنيهًا ، وتراوحت نسب حصة امريكا للاجمالى ما بين ٥.١٪ ، ١٣.٥٪ بالنسبة للمقدار، ١٢.٢٪ ، ٢٥.٧٪ بالنسبة للقيمة ومن الملاحظ أن نسب حصة أمريكا لإجمالى القيمة سجلت ضعف نسبتها لإجمالى المقدار في معظم سنوات الدراسة نظرا لارتفاع أسعار الأدوية الأمريكية علي وجه الخصوص في تلك الفترة[٣] .

ومن بين السلع التى استوردتها مصر من أمريكا في فترة الدراسة التبغ - من دخان وورق دخان - والسجاير . ففيما يتعلق بالتبغ حرّمت مصر زراعته منذ تسعينيات القرن التاسع عشر باعتبار استيراده يحقق دخلا وبعد موردا من موارد الخزينة المصرية وذلك لحرية مصر في رفع الرسوم علي وارداته ، ولجوده اصنافه عن التبغ المزروع في مصر، لذلك اعتمدت صناعة السجاير فى مصر على التبغ المستورد وبصفة خاصة الوارد غالبيته من تركيا واليونان ، ولكنه بتغير أذواق المستهلكين في مصر فى فترة الحرب العالمية الثانية - لاحتكاكهم بالقوات الأجنبية وخاصة الأمريكية منها - وتفضيلهم للسجاير المصنوعة من التبغ الفرجينى الأمريكي ، بدأ التبغ الأمريكي يحل محل التبغ التركي واليوناني في السوق المصرية بعد أن نشطت أمريكا فى توريد التبغ لمصر فى أعقاب الحرب

---

(١) الاهرام الاقتصادى : العدد ٢٦٥ ، اكتوبر ١٩٥٦ ، ص ٢١ ، حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصرى الحديث ، الطبعة الأولي ، مطبعة دار الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ص ٢١٧ - ٢١٨ .

(٢) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧ ، ص ٧٤ .

(٣) وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، صفحات متفرقة .

لزيادة الاقبال عليه ولانتشار عادة التدخين بين المصريين بسبب الحرب ولزيادة عدد السكان في مصر[١] . علي أن الحكومة المصرية أعادت اباحة زراعة التبغ من عام ١٩٥٤ تحت شروط معينه ، ومع هذا ظل التبغ المصرى ينتج علي نطاق ضيق ، واستمرت مصر تعتمد علي التبغ المستورد وخاصة الفرجينى لحاجة صناعة السجاير المحلية اليه[٢] . أما فيما يتعلق بالسجاير ففي الوقت الذي كانت توجد في مصر صناعة قائمة للسجاير ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر ، وكانت مصر تصدر كميات ،وان كانت محدود من السجاير للخارج ، إلا إنها استوردت بعض أنواع من السجاير الأجنبية لتوافقها مع الأذواق المصرية ولكن وارداتها كانت قليلة اذا ما قورنت بواردات مصر من التبغ ، وتلت امريكا بريطانيا فى قائمة الدول الموردة للسجاير لمصر في معظم سنوات الدراسة . وكنتيجة لرفع مصر الرسوم الجمركية المفروضة على السجاير المستوردة من عام ١٩٥٤ لتشجيع الصناعة المحلية وتفضيلها توظيف الأموال المتاحة لاستيراد السجاير في استيراد التبغ ، انخفضت واردات مصر من السجاير إنخفاضا كبيرا ، وبالتالى انخفضت واردات السجاير الامريكية التي استعيض عنها إلى حد كبير بتلك المصنوعة في مصر - التي اعتمدت علي التبغ الفرجيني المستورد - الذي زادت وارداته من عام ١٩٥٣ زيادة مضطرده عاما بعد آخر حتي نهاية فترة الدراسة[٣] .

وقد بلغت واردات مصر من أمريكا من التبغ فى فترة الدراسة أعلي كميات لها عامى ١٩٤٦، ١٩٤٧ إذ سجلت فى هذين العامين ٦١٣٧ ، ٤٩٠٨ طنا علي التوالى ، وذلك لشدة الطلبات عليه وتعذر استيراده بكميات كبيرة في فترة الحرب ، واذا بهذه الكميات تنخفض انخفاضا كبيرا في الفترة التالية ١٩٤٨ - ١٩٥٢ لتصل في المتوسط إلى ١٦١٧,٢ طنا ، ثم بدأت كمياته في الارتفاع التدريجى عاما بعد آخر اعتبارا من عام ١٩٥٣ حتي نهاية فترة الدراسة ، وبلغت أقصي ارتفاع لها عامي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ إذ جاءت بمقدار ٣٥٧٣ ، ٤٠٠٤ طنًا علي التوالي وان ظلت أقل من الكميات الموردة في العامين الأولين من الدراسة[٤] . وترجع أسباب زيادة واردات التبغ من عام ١٩٥٣ لنفس الأسباب التي سبق ذكرها من تشجيع الحكومة للصناعات المحلية وذلك بتخفيض الرسوم علي مستلزمات الإنتاج . وحيث أن التبغ يعدّ الماده الأولية اللازمة لصناعة السجاير فقد سرى علي وارداته هذا التخفيض .

---

(١) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٤٧ ، ص ٦٥ ، حسن خلاف : المرجع السابق ، ص ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) وزارة المالية - مصلحة الجمارك : تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٥٥ ، ص ٧١ .

(٣) نفس المصدر عامى ١٩٤٧ ، ص ٦٥ ، ١٩٥٥ ، ص ٧١ .

(٤) نفس المصدر : السنوات ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ص ص ٦٥ - ٦٦ ، من ١٩٤٨ - ١٩٥٢ ، ص ص ٣٢-٣٣ ، ٦١ ، ١٣٦، ٧١ ، من عام ١٩٥٤ - ١٩٥٧ ص ص ٧٢ ، ٧٤ - ٧٥ ، ٥٧ ، ٥٨ .

أما عن واردات مصر من أمريكا من السجاير فقد جاء متوسط الكميات المستوردة في الفترة من عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٥٣ ، ٢٥ ، ٧٤ طنا ، إذا بهذه الكميات تنخفض في الثلاث سنوات التالية ١٩٥٤ - ١٩٥٦ لتصل في المتوسط إلى ٥٦.٦٦ طنا أي بانخفاض قدرة ١٧.٥٩ طنا بنسبة ٢٣.٦٩٪ ، وذلك بتأثير ارتفاع الرسوم الجمركية التي فرضتها مصر علي السجاير المستورده من عام ١٩٥٤ وتكاد تكون واردات مصر من السجاير الامريكية قد انعدمت في عام ١٩٥٧ ، إذ أنها لم تتعد الستة أطنان في ذات العام وذلك لنمو صناعة السجاير المحلية[١] .

وبالاضافة إلى السلع التي استوردتها مصر من أمريكا والسابق ذكرها ، كانت هناك ايضا بعض الواردات المصرية منها وإن لم تدرج في قوائم احصاءات واردات مصر من أمريكا إذ أنها قد تمت عن طريق اتفاقات خاصة ، فعلى سبيل المثال : كللت بالنجاح الدراسات التي قام بها ممثلوا أمريكا في مركز تموين الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية والمتعلقة باحتياجات السكك الحديدية المصرية من قاطرات وخلافه و إذ تمكنت أمريكا في أولي السنوات التالية للحرب ان تشارك بريطانيا في توريد صفقه القاطرات التي طلبتها مصلحة السكك الحديد المصرية مناصفه بينهما وكان قوامها ٤٠ (اربعون) قاطره ، وقد تم في ديسمبر ١٩٤٦ الاتفاق بين المصلحة واحدي الشركات الأمريكية واحدي الشركات البريطانية علي أن تورد كل من هاتين الشركتين عشرون قاطره بثمن يوازي ٢٣ الف جنيه مصري للقاطره الموردة من بريطانيا ، ووافقت المصلحة علي ارتفاع ثمن القاطره الموردة من أمريكا بعض الشيء في مقابل سرعة توريد الشركة الأمريكية لحصتها من القاطرات وعلي أن يتم سداد القيمة بالجنيه الاسترليني ، وأن تراعى الشركة الأمريكية الالتزام بمواصفات مصلحة السكك الحديد المصرية بالنسبة لما تورده من قاطرات . وكذلك تم تعاقد المصلحة المذكوره في عام ١٩٤٨ علي استيراد خمسمائه طن فولاذ من أمريكا وأن يكون الدفع بالدولار لتستخدم في صناعة القضبان الخاصة بالمشروعات التي تزمع المصلحة إقامتها ومن بينها مشروع اقامة خط حديدي بين الشلال وحلفا[٢] . وهكذا وفقت أمريكا في كسر حده الاحتكار البريطاني لامداد مصلحة السكك الحديد المصرية بمستلزماتها ، والتي ظلت حكرا علي بريطانيا لسنوات عديدة

كما كان للمفاوضات التي أُجْرِيَتْ بين الحكومة المصرية ، ووزارة التجارة الأمريكية عام ١٩٤٦ لكي تحصل علي الات جديدة تستخدم في معاصر القصب وصناعة تكرير السكر لاحلالها محل

---

(١) وزارة المالية - مصلحة عموم الاحصاء : النشرة السنوية عن التجارة الخارجية ، السنوات ١٩٤٦ - ١٩٥٣ ، ص ص ٢٦٥ ، ٢٨١ ، ٢٥٣ ، ١٢٧ ، ٢٠٢ ، من عام ١٩٥٤- ١٩٥٦، ص ص ٢٠٦، ٢٠٩، ٢٠٤، عام ١٩٥٧ ، ص ١٨٢ .

(٢) الأهرام : العددين ٢٢١٤٥ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢٨ ، ٢٢٦٥٤ بتاريخ ١٩٤٨/٨/١٨ .

الآلات المستخدمة والتي طال عليها القدم ، والتي تعذر عليها تجديدها في فترة الحرب ، اثر علي تحسين تلك الصناعة بمصر لمساهمة تلك الآلات في تخفيض تكاليف انتاج السكر بمصر ، مما يتيح له فرصا أفضل للتصدير للخارج عما كان عليه من قبل[١١] .

لقد كان لزيادة النشاط التجاري الأمريكي في مصر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية صدى في الدوائر البريطانية المعنية بالسياسة البريطانية الاقتصادية والتجارية فدارت عدة مناقشات بين المسئولين البريطانيين حول عدم مقدرة بريطانيا الوفاء باحتياجات بعض المصانع المصرية التي كانت تحتكر بريطانيا توريدها لها من قبل ، مما الجأ مصر إلى الاعتماد علي امريكا لتزويدها بها ، وبذا كسبت أمريكا اسواقا في مصر علي حساب بريطانيا التي خرجت من الحرب منهكه ولم تستطع في السنوات الاولي التي تلت فترة الحرب توريد كل ماتحتاجه مصر كاحتياجاتها لقاطرات السكك الحديد السابق ذكرها ، وبينوا انه في الوقت الذي تطمئن فيه بريطانيا عدم منافسة امريكا لها في توريد السلع الاستهلاكية لمصر لندرة الدولارات الامريكية لدي مصر إلا انها كانت متخوفة من منافسة امريكا لها فيما يتعلق بتوريد المعدات الرأسمالية التي قد تزود بها مصر ولو عن طريق القروض[١٢] .

ولقد أوصى المسئولون البريطانيون بضرور ايجاد أسعار منافسة للمنتجات البريطانية في السوق المصرية، لأن بريطانيا إذا فقدت تلك السوق مع نهاية الاربعينيات فانهم يتوقعون صعوبة أستعادتها في الخمسينيات مرة اخري رغم الآراء التي تستند الي أن علاقة بريطانيا القديمة مع مصر قد تساعدها في التصدى للمنافسة الامريكية في ذات السوق[١٣] وقد تأكدت تلك المخاوف البريطانية، إذ أنه مع نهاية فترة الدراسة أصبحت أمريكا والمانيا الغربية من أهم الدول المصدرة لمعظم الاحتياجات المصرية[١٤]. بعد أن بدى لبريطانيا بادرة امل في الحد من المنافسة الامريكية في أوائل الخمسينيات ، وذلك لعلمها بنقص حصيلة مصر من الدولارات وأن ما لديها من احتياطي سوف

---

(١١) نفس المصدر : العدد ٢١٩٣٨ بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٨ .

(١٢) F.O. 141/1222 : W1124/4/47 : Memo regards British Economic & Commercial Policy in Egypt. dated 8.11/4/1947.

(١٣) Ibid : xc 18638 : Note submitted by Commercial Minister dated 1947. p.3 . 141/ 1377 : U.S.A commecial Economic Activities in Middle East, dated 31/10/1949.

(١٤) Ibid : 371 / 118932, JE 1119/ 34 : Effect on U.K. FinanciaL Measures on the Egn. Economy dated 1956. p.p.5-6.

يستخدم في تدعيم غطاء العملة المصرية إلى جانب الذهب . فتظل بريطانيا محتفظة بمكانتها في السوق المصرية[١] .

* * *

هكذا يستنتج من دراسة العلاقات التجارية بين مصر وأمريكافي الفترة محل البحث ١٩٤٦ - ١٩٥٧ ، أنها قد اختلفت في بعض ملامحها عن فترة الحرب العالمية الثانية والفترة السابقة لها ، وإن ظلت هناك سمات أساسية تحكم تلك العلاقات بصفة عامة . إذ يعد استمرار سريان الاتفاق التجارى السابق عقده بين البلدين منذ عام ١٩٣٠ - أى قبل فترة الدراسة - طوال فترة الدراسة وعدم تمكن البلدان من وضع صيغة توفيقية لمعاهدة أو اتفاقية دائمة تخدم المصالح الخاصة لكليهما ، إحدي الملامح الهامة لتلك السمات . كما مثّل القطن حجر الزاوية فى تجارة مصر مع أمريكا طوال فترة الدراسة مثلما كان له من دور بارز في تجارتها معها منذ عشرينات القرن العشرين .

أما عن أهم المؤشرات التي أظهرت تباينا في تلك العلاقة في فترة الدراسة عما قبلها فتتلخص في محاولة تنويع صادراتها إلى أمريكا وإجراء العديد من الدراسات للتعرف علي إمكانات تسويق بعض الصادرات المصرية في السوق الامريكية والتي لم تكن تصدر إليها من قبل . ومدي استيعاب تلك السوق لها ، وإن ظلت سياسة مصر الاقتصادية وما اتسمت به من هيمنة القطاع الزراعي عليها تشكل هيكل الصادرات المصرية إلى أمريكا والتى تكونت غالبيتها من سلع زراعية وبعض المواد الخام . هذا في الوقت الذي تمكنت فيه أمريكا في تلك الفترة من تصدر توريد العديد من السلع للسوق المصرية بعد أن كان توريدها حكراً علي بعض الدول الاخرى قبل ذلك، مستفيدة من الظروف التى أثرت علي مقدرة تلك الدول على توريدها كذلك كان لسياسة الحكومة المصرية الاقتصادية فى الخمسينيات وتطلعها لمحاولة إحداث توازن بين أنشطة الاقتصاد المصري عن طريق بعض التغييرات في السياسة الجمركية ، أثر علي نمط ما تورده أمريكا لمصر إذ عملت علي زيادة واردات مستلزمات الانتاج اللازمة للصناعة المصرية وخفضت - الي حد ما - واردات الكماليات وإن استمرت بعض تلك الكماليات - مثل سيارات الركوب - من أهم ماوردته أمريكا إلى مصر ، هذا فضلا عما يمكن قوله من أن المنافسة التى بدأت بين أمريكا وبريطانيا ،فى السوق المصرية منذ سنوات الحرب العالمية الثانية قد حسمت إلى حد كبير في فترة الدراسة لصالح الأولى علي حساب الثانية ، وإن حدّ نقص الدولارات الامريكية لدى مصر - نتيجة لسعيها لفصل الارتباط المالي بينها وبين بريطانيا- من زيادة توسع العلاقات التجارية بينهما ، بالشكل الذي كانت تهدف إليه أمريكا .

* * *

(١) Ibid :80414 : From British Embassy, Cairo to Foreign Office, dated 8/8/1950.